الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة باتنة -1-

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع والديمغرافيـــا

الخصائص الإجتماعية والعمرانية للمناطق الحضرية الجديدة
دراسة ميدانية بمدينة باتنة -حملة03 أنموذجا-

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم تخصص: علم الاجتماع الحضري

إعداد الطالبة

سناء روابحي

إشـــــــــــراف

أ/د. مصطفى عوفي

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
إسماعيل بن السعدي	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة (1)	رئيســـــــا
مصطفـــــــى عوفي	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة (1)	مشرفا مقررا
لينـــــدة شنافـــــي	أستاذ التعليم العالي	جامعة خنشلـــة	عضوا مناقشا
سهـــــام وناســـي	أستـــاذ محاضر (أ)	جامعة باتنة (1)	عضوا مناقشا
شوقـــــي قاسمـــــي	أســتاذ محاضر (أ)	جامعة بسكـــرة	عضوا مناقشا
فريـــــدة نـــــوادري	أستـــاذ محاضر (أ)	جامعة المسيلة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2019-2020

شكر وعرفان

إن الحمد لله نحمده ونشكره، فالحمد لله كثيرا والحمد لله حتى يرضى وعند الرضا.

لا يسعني وقد وفقني الله في إنجاز هذا العمل أن أتقدم بالشكر والعرفان والجزيل إلى الأستاذ المشرف الدكتور مصطفى عوفي على مجهوداته ونصائحه لإخراج هذا العمل للوجود

وأتقدم أيضا بالشكر إلى كل من قدم لي يد المساعدة في إنجاز معالم هذا البحث.

وأتقدم بشكر خاص إلى لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه الأطروحة

الإهداء

أهدي هذا العمل

إلى من أدين لهما بوجودي بعد إذن الله عز

وجل.

إلى الوالدين الكريمين.

إلى كل أفراد عائلتي

إلى كل من علمني حرفا.

الفهارس

فهرس الموضوعات

العنوان	الصفحة
مقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة	
أولا- تحديد الإشكالية وصياغتها	06
ثانيا- أسباب اختيار الموضوع	09
ثالثا- أهمية موضوع الدراسة	10
رابعا- أهداف الدراسة	11
خامسا- فرضية الدراسة ومؤشراتها	11
سادسا- تحديد مفاهيم الدراسة والمفاهيم المقاربة	14
الفصل الثاني: التخطيط الحضري: المبادئ الأهداف والنظريات	
أولا- التخطيط الحضري، النشأة، المبادئ، المجالات والأهداف	29
1- نشأة وتطور التخطيط الحضري	29
2- مبادئ التخطيط الحضري	31
3- مجالات التخطيط الحضري	33
4- أهداف التخطيط الحضري	34
5- التخطيط الحضري في المدن العربية	35
ثانيا- مدارس التخطيط الحضري ونظرياته	37
1- مدارس التخطيط الحضري	38
2- نظريات التخطيط الحضري	39
الفصل الثالث: المدن الجديدة، الأهداف والسياسات	
أولا- لمحة عن ظهور المدن الجديدة	51
ثانيا- أهداف المدن الجديدة وخصائصها	55
ثالثا- تصنيف المدن الجديدة	57
رابعا- نظريات تخطيط المدينة ومقوماتها	72

خامسا- بعض تجارب المدن الجديدة عالميا	71
سادسا- التجربة الجزائرية في المدن الجديدة	78
الفصل الرابع: المناطق الحضرية الجديدة في الجزائر وأنماطها	
أولا- أسباب ظهور المناطق الحضرية في الجزائر	86
ثانيا- مبادئ وأهداف المناطق الحضرية الجديدة	88
ثالثا- تقييم تجربة الجزائر في مجال المناطق الحضرية الجديدة	91
رابعا- تحديات التوسع العمراني لمدينة باتنة	96
الفصل الخامس: التعريف بإقليم المدينة	
أولا- الدراسة التطبيقية لمدينة باتنة	108
1- الموقع الجغرافي	108
2- الموقع الإداري	109
3- التحليل الفيزيائي لمركبات الوسط (الخصائص الطبيعية)	112
ثانيا- الدراسة الديمغرافية والاقتصادية للمدينة	123
1- الدراسة الديمغرافية	123
2- العوامل المتحكمة في توزيع السكان	130
3- الكثافة السكانية	132
4- الدراسة العمرانية	135
5- المرافق العمومية	143
6- الطرق والشبكات المختلفة	145
7- الدراسة البيئية.	148
الفصل السادس: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية	
أولا- مجالات الدراسة	151
1- المجال الزمني	151
2- المجال المكاني	152
ثانيا- منهج الدراسة والأدوات المستخدمة في جمع البيانات	173

1- المنهج	173
2- أدوات وتقنيات جمع البيانات	175
أ- الملاحظة	175
ب- المقابلة الحرة	177
ج- الوثائق والسجلات	178
د- الاستمارة	179
3- أسلوب اختيار عينة الدراسة وخصائصها	180
الفصل السابع: عرض وتحليل البيانات الميدانية ونتائج الدراسة	
أولا- عرض وتحليل البيانات الميدانية	185
ثانيا- النتائج حسب الفرضية ومؤشراتها	227
1- الخصائص العامة لمجتمع البحث	227
2- الخصائص الاجتماعية	233
3- الخصائص العمرانية	234
ثالثا- نتائج الدراسة العامة	235
خـــاتمة	238
المراجع	241
الملاحق	249
الملخص	

فهرس الجداول

الجدول	عنوان الجـــدول	الصفحة
01	متوسط درجات الحرارة خلال السنة	114
02	قيمة التساقط الخاصة بمحطة باتنة سنة 2014	115
03	معدل الرطوبة المتوسطة الخاصة بمحطة باتنة 2014	116
04	سرعة الرياح بمدينة باتنة خلال السنة	117
05	توزيع سكان بلدية باتنة	123
06	الزيادة السكانية في التجمع الرئيسي والبلدية	123
07	معدلات النمو في التجمع الرئيسي والبلدية	124
08	عدد السكان في التجمع الثانوي والرئيسي	126
09	تضاعف عدد السكان حسب معدل النمو	127
10	توزيع السكان حسب العمر والنوع إحصاء 2008 وتقديرات 2015	129
11	توزيع السكان حسب معدل شغل المسكن	129
12	الكثافة السكانية في مدينة باتنة	130
13	عدد المرافق التعليمية في مدينة باتنة	143
14	مختلف المرافق الموجودة بمدينة باتنة	144
15	العوائق الصناعية في مجال الدراسة	159
16	الاستخدامات الحالية للأرض	159
17	المساحات الكلية لحملة 03	160
18	المرافق الموجودة والمبرمجة لبلدية باتنة (جزء حملة03)	162
19	أبراج شبكة الهاتف النقال –مبرمج–	162
20	عدد السكان في برنامج LSP باتنة	163
21	عدد السكان في برنامج LPL باتنة	164

22	عدد السكان في برنامج LPA باتنة	164
23	المرافق والتجهيزات في المنطقة المتجانسة الأولى	168
24	المرافق والتجهيزات في المنطقة المتجانسة الثانية	169
25	المرافق والتجهيزات في المنطقة المتجانسة الثالثة	170
26	المرافق والتجهيزات في المنطقة المتجانسة الرابعة	171
27	المرافق والتجهيزات في المنطقة المتجانسة الخامسة	172
28	عدد السكنات الموجودة بمجال الدراسة الخاص	181
29	توزيع أفراد العينة حسب العمر والجنس	185
30	توزيع أفراد العينة حسب الحالة العائلية	187
31	توزيع أفراد العينة حسب عدد الأولاد	189
32	توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي	190
33	توزيع أفراد العينة حسب الوضعية المهنية	192
34	توزيع أفراد العينة حسب منطقة العمل	194
35	توزيع أفراد العينة حسب طبيعة الإقامة بالمسكن	196
36	توزيع أفراد العينة حسب عدد غرف المسكن	197
37	توزيع أفراد العينة حسب مدى كفاية عدد الغرف لأفراد الأسرة	196
38	توزيع أفراد العينة حسب عدد الأفراد في الغرفة الواحدة	199
39	توزيع أفراد العينة حسب الخدمات المتوفرة	201
40	أفراد العينة حسب المرافق المتوفرة في المسكن	202
41	توزيع أفراد العينة حسب التجهيزات المتوفرة في المسكن	204
42	توزيع أفراد العينة حسب مكان الإقامة السابق	205
43	توزيع أفراد العينة حسب سبب الانتقال إلى المنطقة الجديدة	206
44	توزيع أفراد العينة حسب رضاهم عن الإقامة في المنطقة	208
45	توزيع أفراد العينة حسب التقارب بين المسكن القديم والجديد	209
46	توزيع أفراد العينة حسب مدى شعورهم بالراحة في المسكن	211

47	توزيع أفراد العينة حسب توافق المسكن مع متطلبات الحياة الضرورية	212
48	توزيع أفراد العينة حسب ملاءمة المسكن لثقافة الفرد	213
49	توزيع أفراد العينة حسب إجراء تعديلات على المسكن	214
50	توزيع أفراد العينة حسب تقييمهم للعلاقات مع الجيران	216
51	توزيع أفراد العينة حسب نوع العلاقة و تبادل الزيارات	217
52	توزيع أفراد العينة حسب مكان اقتنائهم لاحتياجاتهم الضرورية	218
53	توزيع أفراد العينة حسب مكان قضاء أوقات الفراغ	220
54	توزيع أفراد العينة حسب وضعية المرافق والخدمات	222
55	توزيع أفراد العينة حسب المشاكل المتواجدة في الحي	225

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الأشكال	الصفحة
01	المدينة الشريطية عند سوريا ماتا	62
02	نظرية المدينة الشبكية لودفج هيلبر زيمر	63
03	المدينة الحدائقية عند ابنزر هوارد	64
04	المدينة الزراعية عند فرانك لويد رايت	65
05	شكل مدينة الغد عند لكوربوزييه	66
06	نظرية المجاورة السكنية عند كليرنس	67
07	درجات الحرارة بمدينة باتنة	115
08	عدد أيام التساقط حسب محطة ولاية باتنة	116
09	معدل الرطوبة النسبية حسب محطة باتنة	117
10	الزيادة السكانية في البلدية والتجمع الرئيسي	124
11	معدلات النمو في البلدية والتجمع الرئيسي	125
12	توزيع سكان بلدية باتنة	126
13	توزيع أفراد العينة حسب العمر والجنس	185
14	توزيع أفراد العينة حسب الحالة العائلية	187
15	توزيع أفراد العينة حسب عدد الأولاد	189
16	توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي	191
17	توزيع أفراد العينة حسب الوضعية المهنية	193
18	توزيع أفراد العينة حسب منطقة العمل	194
19	توزيع أفراد العينة حسب طبيعة الإقامة بالمسكن	196
20	توزيع أفراد العينة حسب عدد غرف المسكن	197
21	توزيع أفراد العينة حسب مدى كفاية عدد الغرف لأفراد الأسرة	199
22	توزيع أفراد العينة حسب عدد الأفراد في الغرفة الواحدة	200
23	توزيع أفراد العينة حسب الخدمات المتوفرة.	201

24	توزيع أفراد العينة حسب المرافق المتوفرة في المسكن	203
25	توزيع أفراد العينة حسب التجهيزات المتوفرة في المسكن.	204
26	توزيع أفراد العينة حسب مكان الإقامة السابق.	205
27	توزيع أفراد العينة حسب سبب الانتقال إلى المنطقة الجديدة.	207
28	توزيع أفراد العينة حسب رضاهم عن الإقامة في المنطقة.	208
29	توزيع أفراد العينة حسب التقارب بين المسكن القديم والجديد	210
30	توزيع أفراد العينة حسب مدى شعورهم بالراحة في المسكن.	211
31	توزيع أفراد العينة حسب توافق المسكن مع متطلبات الحياة الضرورية.	212
32	توزيع أفراد العينة حسب ملاءمة المسكن لثقافة الفرد.	213
33	توزيع أفراد العينة حسب إجراء تعديلات على المسكن.	215
34	توزيع أفراد العينة حسب تقييمهم للعلاقات مع الجيران.	216
35	توزيع أفراد العينة حسب نوع العلاقة و تبادل الزيارات.	218
36	توزيع أفراد العينة حسب مكان اقتنائهم لاحتياجاتهم الضرورية.	218
37	توزيع أفراد العينة حسب مكان قضاء أوقات الفراغ.	221
38	توزيع أفراد العينة حسب وضعية المرافق والخدمات.	223
39	توزيع أفراد العينة حسب المشاكل المتواجدة في الحي.	225

فهرس الخرائط

الرقم	عوان الخريطة	الصفحة
01	تطور مدينة باتنة (1844-1923)	100
02	تطور مدينة باتنة (1923-1945)	101
03	تطور مدينة باتنة (1945-1962)	103
04	الموقع الجغرافي لمدينة باتنة	109
05	الموقع الإداري لمدينة باتنة	111
06	مخطط الموقع لمدينة باتنة	112
07	الشبكة الهيدروغرافية لولاية باتنة	120
08	الكثافة السكانية لمختلف البلديات	133
09	أشكال النمو الحضري لمدينة باتنة	141
10	شبكة الطرق لولاية باتنة	146
11	مخطط الموقع حملة 03	153
12	الوصول لمخطط حملة 03	155
13	الخريطة الزلزالية لحملة 03	157
14	الوضع الحالي للمساحات الشاغرة حملة 03	161
15	شبكة الطرق بحملة 03	165
16	تقسيم مجال الدراسة إلى مناطق متجانسة	167
17	موقع مجتمع البحث (حي 150 مسكن)	182

مقدمة

تعد المدينة المجال الحضري الذي يظم مكونات مادية وأخرى لامادية تجعلها بمثابة مركز لتلبية المصالح لقضاء الحاجيات والأغراض المتنوعة للسكان المجتمعين بأشكال وأنماط مختلفة، وبقيت مسرحا للنشاط اليومي للسكان، يتم فيه التفاعل الإجتماعي والثقافي لتطوير الملكات والمواهب في هذا المجال.

وقد عرفت هذه المدن تطورا متسارعا وامتدادا لمجالاتها وازدياد لعددها نتيجة تحرك السكان إلى الضواحي والاتجاه المعاكس المتمثل في الهجرة الداخلية من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، كما أسهمت التنمية الاقتصادية في تطور المدن وتحسين المستوى المعيشي للسكان.

إذ تشهد مدن العالم اليوم نموا حضاريا سريعا نتيجة الزيادة السكانية التي أصبحت عنصرا ضاغطا على الموارد والخدمات وأدت إلى إحداث إشكالات عديدة داخل البناء الاجتماعي الحضري، وظهور العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والإيكولوجية.

حيث تؤكد الشواهد التاريخية الواقعية أن الدراسات الحضرية حاولت منذ البداية الاهتمام بدراسة وتشخيص مشاكل المدن، ومحاولة مواجهتها، علاوة على المحاولات التنظيرية الهادفة إلى فهم حركة الواقع الحضري وما ينطوي عليه من مشكلات التي تعيق تقدم وتنميتها اجتماعيا واقتصاديا.

وقد ظهرت دراسات وأبحاث علمية في مجال علم الاجتماع الحضري التي تعالج مشكلات المجتمع الحضري خاصة ما تعلق منها بالجانب الاجتماعي والإيكولوجي.

وقد سعت العديد من دول العالم عامة ودول العالم الثالث خاصة إلى تقديم البديل أو المخرج لبعض هذه المشكلات الحضرية التي تعاني منها مدن العالم الثالث، ولعل أهم هذه البدائل إنشاء مناطق حضرية جديدة، حيث تهدف هذه المناطق إلى زيادة المساحة

المأهولة، إضافة إلى طاقات أكبر للموارد الطبيعية المستخدمة في المجتمع واستيعاب العدد المتزايد من السكان وخلق جو أفضل للحياة داخل المدينة من خلال مواجهة بعض الاحتياجات الملحة في مجال الإنتاج والخدمات، فالمناطق الحضرية الجديدة هي جزء من مجتمعات قائمة بالفعل لها عاداتها وتقاليدها وثقافتها.

والجزائر كغيرها من دول العالم الثالث، وفي ظل التطور العمراني الذي تعرفه مدنها، حاولت التحكم في مختلف المشكلات الحضرية التي تعاني منها من خلال تبنيها لهذه الإستراتيجية عبر كامل ولاياتها للتخفيف من حدة ضغط هذه المشكلات، ويتم إنشاء هذه المناطق في مواقع قريبة أو بعيدة من المجتمعات القائمة بالفعل لامتصاص الضغط على مركز المدينة، ومن بين المناطق التي تم إنجازها من طرف الدولة الجزائرية: المنطقة الحضرية الجديدة البوني –عنابة، المدينة الجديدة علي منجلي –قسنطينة...الخ، من المناطق الحضرية الموجودة على أطراف المدن.

ومما سبق فإن هذه المناطق الحضرية الجديدة كسياسة جاءت بهدف الخروج من حيز الاختلالات المجالية التي صاحبت نمو وتطور المدن والكثافة السكانية المرتفعة للمدن الكبرى خاصة.

ومدينة باتنة واحدة من المدن الجزائرية التي تعرف هي الأخرى توسعا عمرانيا كبيرا ناتجا عن الزيادة والكثافة الكبيرة في حجم السكان، مما جعل مخططات السكن والعمران على مستوى الولاية تجد صعوبة في استيعاب هذه الزيادة وتوفير مختلف الخدمات الضرورية، أدى ذلك إلى ظهور عدة مشكلات تطلبت التدخل السريع ووضع سياسات وإستراتيجيات لحل هذه المشكلات أهمها إنشاء مناطق حضرية جديدة مثل: فسديس، حملة01، حملة02 وحملة03 التي هي مجال هذه الدراسة، لذا جاءت الدراسة بهدف تسليط الضوء على الخصائص الاجتماعية والعمرانية لهذه المناطق الحضرية

الجديدة، من خلال خطة البحث التي شملت على مقدمة وأربعة فصول نظرية وفصلين ميدانيين وخاتمة.

الفصل الأول: فقد خصص لدراسة الإطار المفاهيمي لموضوع البحث والذي يضم إشكالية البحث مع تحديد أهمية الدراسة وأسباب اختيار الموضوع وأهداف الدراسة، مع حصر المفاهيم الأساسية المتعلقة بها مع شرحها، ثم فرضية الدراسة ومؤشرات المحورين الأساسيين اللذين تقوم عليهما الفرضية.

أما الفصل الثاني فقد تطرقنا فيه إلى دراسة التخطيط الحضري وأهدافه ومبادئه ومجالاته وأهم النظريات الخاصة بالتخطيط الحضري والتي تخدم موضوع الدراسة، والتطرق إلى تخطيط المدن وأهم المبادئ والاعتبارات الواجب أخذها في الاعتبار أثناء التخطيط لإنشاء مدن جديدة.

أيضا تطرقنا فيه إلى نظريات التخطيط الحضري وواقع التخطيط الحضري في المدن العربية.

وفي الفصل الثالث المعنون بالمدن الجديدة، الأهداف والسياسات، حاولنا الوقوف على واقع المدن الجديدة وأهدافها وبداياتها الأولى في العالم وبعض دول العالم الثالث بما فيها تجربة الجزائر في هذا المجال.

أما الفصل الرابع فقد خصص لدراسة المتغير الأساسي في الدراسة (المناطق الحضرية الجديدة) وذلك تحت عنوان "المناطق الحضرية الجديدة في الجزائر وأنماطها" وتطرقنا فيه إلى أسباب ظهور المناطق الحضرية في الجزائر، ومبادئ وأهداف هذه المناطق، ثم تقييم تجربة الجزائر في مجال المناطق الحضرية الجديدة.

الفصل الخامس معنون بـ"التعريف بإقليم المدينة"، تطرقنا فيه لأهم الجوانب المتعلقة بمدينة باتنة باعتبارها مجال عام للدراسة من خلال تاريخ المدينة والدراسة الطبيعية

والديمغرافية والاقتصادية، باعتبار أن موقع المدينة وخصائصها الطبيعية وحتى الديمغرافية والاقتصادية هي التي تتحكم في توزيع السكان وتؤثر في عمليات التخطيط.

أما الفصل السادس عنون بـ"الإجراءات المنهجية للدراسة" تطرقنا فيه لمجالات الدراسة (الزمني، المكاني)، والمنهج والأدوات المستعملة أثناء الدراسة الإمبريقية، وكذا أسلوب اختيار العينة وخصائصها.

أما الفصل السابع فهو فصل ميداني سعينا من خلاله، وفي ظل فرضية الدراسة ومؤشراتها معرفة الخصائص الاجتماعية والعمرانية للمناطق الحضرية الجديدة للإجابة على الإشكال المطروح.

وفي الأخير وفي سياق الطرح النظري والمعالجة الميدانية تم التوصل إلى نتائج الدراسة.

الفصل الأول
الإطار المفاهيمي للدراسة

أولا- تحديد الإشكالية وصياغتها

ثانيا- أسباب اختيار الموضوع

ثالثا- أهمية موضوع الدراسة

رابعا- أهداف الدراسة

خامسا- فرضية الدراسة ومؤشراتها

سادسا- تحديد مفاهيم الدراسة والمفاهيم المقاربة

أولا- تحديد الإشكالية وصياغتها:

لقد عرف الإنسان المدينة منذ قديم العصور، عرف طابعها في الحياة، وكثيرا ما كان يتردد سكان المناطق التي تقع خارج حدودها عليها، لمسائل تتصل بقضاء مصالحهم أو للترفيه عن أنفسهم.

ومن المعروف أن طريقة الحياة والنظرة إليها وأهداف الناس ومشاكلهم في كل أنحاء العالم، تعرضت لتغيرات واسعة النطاق خلال التاريخ الإنساني، مما لاشك فيه أن طابع الحياة الحضرية كان أحد الأسباب المباشرة لهذه التغيرات، ذلك لأن وظيفة المدينة لا تقتصر فقط على الربط بين أنواع النشاط الإنساني الضرورية، بل تعتبر مصدر لكل الانطلاقات الكبرى وأنواع السيطرة المتعددة على الحياة الاجتماعية.

من هذا وغيره فإن علماء الاجتماع ينظرون إلى المدينة على أنها شكل متميز من المجتمعات المحلية الإنسانية، وهي من ابرز الظواهر البشرية، فهي تمثل مركزا للتجمعات السكنية لما تتوفر عليه من مختلف المرافق والخدمات الضرورية للحياة الحضرية، وذلك من أجل تحقيق النمو الحضري، لكن تزايد سكان المدن بصورة مذهلة،موازاة مع التزايد السكاني الذي عرفه العالم، مثلا بحلول 1990، أصبح تعداد السكان خمسة أضعاف ما كان عليه في سنة 1950، صاحبه تطورا متسارعا للمدن وامتداد لمجالاتها، مما أدى إلى إشكالات عديدة داخل البناء الاجتماعي الحضري وظهور العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والإيكولوجية، ومنها مشكلة التكيف أو التوافق مع البيئة الجديدة ونقص وعدم كفاية الخدمات.

وفي هذا الإطار تؤكد الشواهد التاريخية أن الدراسات الحضرية حاولت منذ عشرينات القرن الماضي، تشخيص مشاكل المدن، ومحاولة مواجهتها، وفهم حركة الواقع الحضري وما ينطوي عليه من مشكلات.[1]

فانتشار الصناعة أدى إلى اتساع المجال العمراني للكثير من المدن، إضافة إلى الزيادة الطبيعية لسكانها، حيث استقطبت الكثير من السكان عن طريق الهجرة، ما زاد من مشكلاتها وأصبحت احتياجات سكانها كثيرة، نتيجة للنزوح المستمر عليها دون تنظيم، بشكل أثر سلبا على طاقة استيعاب المدينة، مما ساعد على ظهور الأحياء المتخلفة، أين ترتفع درجة التزاحم وتنتشر الأمراض والجراثيم والأوبئة.

ظهرت دراسات وأبحاث علمية في مجال علم الاجتماع الحضري التي تعالج مشكلات المجتمع الحضري، حيث تعد المشكلات الاجتماعية والإيكولوجية من أهم المشاكل التي يواجهها المجتمع، والتي تنجم عنها العديد من الظواهر والمشكلات الخطيرة كالنمو العشوائي غير المخطط، التدخل بين الأنساق القيمية الريفية والحضرية، فساد البيئة...

اتجهت العديد من دول العالم إلى اعتماد سياسة التطوير الحضري وإنشاء مناطق حضرية جديدة على أسس تخطيطية حديثة، حيث تحاول من خلال هذه المجتمعات الجديدة أن تقدم البديل أو المخرج لبعض المشكلات الحضرية التي تعاني منها مدن العالم الثالث خاصة.

وأمام هذه التحديات تم البحث عن أساليب لامتصاص تلك الأعداد الهائلة من السكان، وتوفير مناصب الشغل للتحكم في تسيير وتنظيم المدينة.

(1)- قيرة إسماعيل وآخرون: التخطيط والتنمية الحضرية، دار الهدى،الجزائر، 2008، ص05.

تمثلت هذه الأساليب في توسع عمراني مخطط للمدينة، يترجم مجاليا بإنشاء مناطق حضرية جديدة، الهدف منها إعادة توزيع السكان في الدولة،توزيع الكثافة السكانية في المدن الكبرى.

هذه المناطق ظهرت على أشكال وأنماط سكنية مختلفة تمثلت في نمط السكن الحضري الجديد (ZHUN) وغيرها من الأنماط، وفي دراستنا هذه سوف نركز على نمط المناطق الحضرية الجديدة كأحد أهم البدائل التي تبنتها مدن العالم على غرار مدن العالم الثالث لإيجاد حلول لمختلف المشكلات الحضرية التي منها –كما أسلفنا الذكر.

هذه المناطق الحضرية الجديدة هي أجزاء من مدن قائمة بالفعل أشمل وأكبر لها خصائصها وبناءاتها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

فالمناطق الحضرية الجديدة هي مجتمعات متكاملة تم إنشاؤها من خلال خطط وبرامج لمقابلة مشكلات المدن، حيث تعد المشكلة السكانية وزيادة الضغط على الموارد والخدمات من أخطر المشاكل التي يواجهها مجتمع المدينة التي تتولد عنها العديد من الظواهر والمشكلات التي تهدد المدينة.

من هنا كانت فكرة المناطق الحضرية الجديدة تقوم على أسس تخطيطية هدفها مواجهة الاحتياجات الملحة، وتكشف عما يسمى بالتنظيم الاجتماعي المقصود، للتخفيف من هذه المشكلات التي يعاني منها مجتمع المدينة، بحثا عن التوازن ومجابهة معوقات عمليات التطوير والتنمية.

أما بالنسبة لموقع هذه المناطق الحضرية، فيتم إنشاؤها في مناطق قريبة من المدينة القائمة، وذلك لجذب السكان إليها، وتخفيف حدة الكثافة السكانية بها، وطرح أسلوب جديد للحياة أو تعمير أرض جديدة...

ومدينة باتنة كغيرها من مدن العالم الثالث لجأت إلى إنشاء مناطق حضرية جديدة كبدائل لبعض المشكلات الحضرية التي تعاني منها.

ومما سبق فإن إشكالية البحث تتمحور حول التساؤل التالي:ماهي خصائص المناطق الحضرية الجديدة من خلال البحث في الخصائص الاجتماعية من جوانب هي:

1- الخلفية الثقافية والاجتماعية لسكان هذه المناطق.

2- نشاط السكان.

3- العلاقات المكانية.

4- أصول سكان هذه المناطق.

والخصائص العمرانية من خلال:

1- التطور والنمو العمراني لهذه المناطق.

2- أنماط وأشكال المباني.

3- المنشآت الأساسية (المرافق والخدمات).

ثانيا- أسباب اختيار الموضوع

جاء اختيار هذا الموضوع: الخصائص الاجتماعية والعمرانية للمناطق الحضرية الجديدة لعدة مبررات لعل أهمها ما يلي:

1- ظاهرة المناطق الحضرية الجديدة موضوع مطروح في مجال علم الاجتماع الحضري، فهي بمثابة البديل والمخرج لبعض المشكلات الحضرية.

2- المناطق الحضرية الجديدة من أهم المجالات التي تحتاج في نظري إلى البحث كموضوع له علاقة وطيدة بالحضرية ودرجة التحضر الذي بلغته المدن.

3- سياسة المناطق الحضرية الجديدة أصبحت رائدة ولها صدى لدى العام والخاص بأنها تتطلب معرفة خصائصها الاجتماعية والعمرانية.

4- المناطق الحضرية الجديدة تشكل جزء لا يتجزأ من نمو وتوسع الهيكل العام للمدن.

5- دراسة خصائص هذه المناطق يوضح معالم أحد البدائل التي تلجأ إليها الدولة لحل المشكلات الحضرية لمجتمع المدينة.

كما أن هذا الموضوع: الخصائص الاجتماعية والعمرانية للمناطق الحضرية الجديدة له أهمية نظرية وعلمية.

ثالث- أهمية موضوع الدراسة

*** الأهمية النظرية:**

1- المناطق الحضرية الجديدة أحد الحلول الفعالة التي تقضي على كثير من المشاكل التي تنجم عن نمو وتوسع المدن، إلا أنه يلاحظ قلة الدراسات والبحوث إن لم نقل غيابها فيما يتعلق بموضوع خصائص المناطق الحضرية الجديدة الاجتماعية منها والعمرانية.

2- دور هذه المناطق في تأسيس حياة حضرية متكاملة يجعل التدخل العلمي لتوضيح الرؤى حولها أمر ضروري وملح.

*** الأهمية العلمية:**

1- المناطق الحضرية الجديدة سمة إيجابية ودليل على نجاح ما طبق من سياسات حضرية، اتبعت من طرف كل الهيئات الحكومية داخل العديد من بلدان العالم للتخفيف من حدة هذه المشكلات التي تتخبط فيها المدن اليوم.

2- المناطق الحضرية الجديدة ظاهرة اجتماعية، جاءت كحلول فعالة لمختلف الإفرازات السلبية لسرعة التحضر والهجرة الريفية نحو المدن.

3- مراجعة المخطط الإقليمي للمدينة.

رابعا- أهداف الدراسة

وكما لكل دراسة **أهداف** تسعى لتحقيقها، فإن هذه الدراسة تهدف للوصول إلى:

1- الاطلاع على الخصائص الاجتماعية للمناطق الحضرية الجديدة.

2- معرفة الخصائص العمرانية لهذه البدائل.

3- معرفة مدى نجاح هذه السياسة في استيعاب مشكلات النمو الحضري.

4- التوصل إلى بعض الاقتراحات والتوصيات.

من خلال تحديد إشكالية البحث وأهدافه، يمكن اقتراح فرضية رئيسية ومؤشرات خاصة بها، يتم التحقق من صحتها من خلال الدراسة الميدانية.

خامسا- فرضية الدراسة ومؤشراتها:

للمناطق الحضرية الجديدة خصائص اجتماعية وعمرانية تجعلها من البدائل الفعالة لحل المشكلات الحضرية للمدينة.

مؤشرات الفرضية:

***المؤشر الأول:** الخصائص الاجتماعية للمناطق الحضرية الجديدة:

أبعاد المؤشر الأول:

- الخلفية الثقافية والاجتماعية للسكان.
- أصول السكان.
- نشاط السكان.
- العلاقات المكانية.

* **المؤشر الثاني:** الخصائص العمرانية للمناطق الحضرية الجديدة:

أبعاد المؤشر الثاني:

- أنماط وأشكال المباني في هذه المناطق.
- التطور والتوسع العمراني.
- المنشآت الأساسية (المرافق والخدمات).

وكتفسير لهذه المؤشرات، فبالنسبة للخصائص الاجتماعية الخلفية الثقافية والاجتماعية للسكان من خلال عدة مؤشرات كميل السكان لتحديد وتغيير نمط وأسلوب حياتهم تماشيا مع نمط الحياة في مكان الإقامة الجديد، وكذا التخلي على بعض العادات والتقاليد القديمة، وكذا التنوع الثقافي واللاتجانس نتيجة لاختلاف مكان الإقامة السابق للسكان وتحسن مستوى المعيشة من خلال امتلاكهم لمختلف التجهيزات والمرافق الموفرة في المسكن الجديد، إضافة إلى التنوع في علاقات الجيرة وطبيعتها مع اتساع نطاق العلاقات المكانية، فهي لا تقتصر على سكان منطقة واحدة وإنما تتعدى الحي ككل وتخرج إلى مناطق أخرى بالمنطقة الحضرية.

أما الخصائص العمرانية فأنماط وأشكال المباني واستعماله من حيث الاستفادة من المرافق والخدمات العامة داخل المسكن والحي ككل وتعدد الوظائف والمباني بين الاستعمال السكني والخدمات والعمل. وهذه المؤشرات تعتبر كمحاور لاستمارة ستطبق في الميدان مجال الدراسة (المنطقة الحضرية حملة03) من خلال إجابات المبحوثين على أسئلة الاستمارة، ومن اجل اختبار الفرضية والوصول إلى الأهداف المذكورة من خلال دراسة ميدانية من أجل معرفة خصائص هذا النوع من المناطق الذي خطط له من أجل استيعاب العدد المتزايد من السكان وكذا حل بعض المشكلات الحضرية التي يفرزها هذا النمو السكاني المتزايد أهمها أزمة السكن.

سادسا- تحديد مفاهيم الدراسة والمفاهيم المقاربة

1- تعريف المدينة:

أ- **لغة:** جمعها مدن ومدائن،و هي مجتمع من البيوت يزيد عن بيوت القرية.[1]

يختلف تعريف المدينة ويتنوع تبعا للزاوية التي ننظر إليها منها، كما أنها ظاهرة معقدة تولدت عن تفاعل عدد من العوامل المتشابكة.[2]

فمنهم من عرفها في ضوء الكثافة السكانية ومنهم من تناولها في ضوء اصطلاحات قانونية، ومنهم من تصورها على أنها امتداد للقرية، ومنهم من عرفها في إطار تقسيم إداري وغير ذلك.

وهنا نشير إلى بعض التعريفات التي توضح معنى ومفهوم المدينة، لكي تتضح فيما بعد صورة المدن الجديدة والمناطق الحضرية الجديدة، والتي نحن بصدد دراستها.

يعرفها لويس ورث L.Wirth بأنها المركز الذي تنتشر فيه تأثيرات الحياة الحضرية إلى أقصى جهة في الأرض، وفيها أيضا ينفذ القانون الذي يطبق على كل الناس، كما يصف ورث المدينة على أنها شكل خاص للترابط البشري، كما أشار إلى أنه يمكن تعريف المدينة على أنها موطن أكثر اتساعا وكثافة لأفراد متغايرين اجتماعيا.[3]

ويمكن تعريف المدينة أيضا بأنها "تجمعات سكانية كبيرة وغير متجانسة تعيش على قطعة أرض محددة وتنتشر منها تأثيرات الحياة الحضرية المدنية، ويعمل أهلها في

(1)- **معجم مجاني الطلاب**،ط3 ،منشورات دار المجاني،بيروت، 1996 ،ص903.

(2)- حسين عبد الحميد أحمد رشوان: **مشكلات المدينة -دراسة في علم الاجتماع الحضري**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2002، ص05.

(3)- محمد عاطف غيث، غريب أحمد: **المجتمع القروي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1985، ص13.

الصناعة أو التجارة أو كليهما معا، كما تمتاز بالتخصص وتعدد الوظائف السياسية والاجتماعية.[1]

ويذهب رالف لينتون R.Linton إلى أن مفهوم المدينة يشير إلى "جماعة تعيش على مبادلة المنتجات المصنوعة والخدمات اللازمة للحصول على الطعام والمواد الخام، ويعتمد وجودها الفعلي على المبادلة"،

ويعرف مصطفى الخشاب المدينة بأنها: وحدة اجتماعية حضرية محدودة المسافة ومقسمة إلى إدارات ويقوم فيها النشاط على الصناعة والتجارة ويقل فيها نسبة المشتغلين بالزراعة، وتتنوع فيها الخدمات والوظائف والمؤسسات، وتمتاز المدينة بكثافتها وسهولة مواصلاتها وتخطيط مرافقها ومبانيها.[2]

ومن ثم فالمدينة تتحدد في ظل خصائصها الإحصائية وتنظيمها الإداري الذي يبرز وظائفها الأساسية وأنشطتها الإقليمية من النقل إلى الخدمات إلى التجارة، وكل ذلك في ظل تمثيلها للانتشار الاجتماعي والثقافي المميز لها.

فالمدينة كمجتمع بشري في إطار مكاني جغرافي محدد تتميز بدرجة كثافة سكانية عالية وبوجود مباني متلاصقة، ومظاهر رئيسية كالسوق ومركز العبادات والطرقات والساحات، ووجود مؤسسات تقدم خدمات تحتاجها الحياة الحضرية اليومية للإدارة والتعليم وتنظيم العلاقات الاجتماعية.

ويمكن الإشارة إلى بعض المؤشرات أو الأبعاد لتعريف المدينة كالبعد الإحصائي، الوظيفي والعمراني.

(1)- حسين عبد الحميد أحمد رشوان:**مشكلات المدينة، دراسة في علم الاجتماع الحضري**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، ط7، 2013، ص53.

(2)- مصطفى الخشاب: **الاجتماع الحضري**، مكتبة الإنجلومصرية، القاهرة، ط2، 1982، ص ص111-112.

*** البعد الإحصائي**

المدينة من خلال هذا البعد عبارة عن تجمع لأدنى حد من الناس فوق رقعة جغرافية محددة تمكن من ضمان كثافة سكانية مدروسة، وتختلف المعايير الإحصائية بعد ذلك من دول إلى أخرى،[1] أو هي تجمعات سكانية كبيرة وغير متجانسة تعيش على أرض محددة تنتشر فيها تأثيرات الحياة الحضرية ويعمل سكانها في الصناعة أو التجارة أو كليهما معا، كما تمتاز بتعدد الوظائف.

الجزائر مثلا كل تجمع عمراني ذو حجم سكاني يشمل على الأقل 5000 نسمة يعد تجمعا حضريا، وكل تجمع حضري يشمل ما بين 50.000 و100.000 نسمة يعد مدينة متوسطة.[2]

*** البعد الوظيفي**

تعرف المدينة على أنها عبارة عن تجمع سكاني يحتوي على أهم الوظائف العمرانية خاصة وظائف الخدمات.[3]

فمن أهم الوظائف التي تميز المدينة عن الريف هي الوظائف الصناعية والمواصلات والوظائف الثقافية، العلمية، الإدارية، الترفيهية. وفي القانون نجد أن تعريف المدينة لم يظهر إلا في سنة 2006، فقد عرفها في المادة الثالثة من القانون 06-06 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة "كل تجمع حضري ذو حجم سكاني يتوفر على وظائف إدارية واقتصادية واجتماعية وثقافية..."

(1)- خلف الله بوجمعة: **العمران والمدينة**، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2005، ص68.

(2)- المادة 03 من القانون رقم 06-06 المؤرخ في 2006/01/20 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 15.

(3)- خلف الله بوجمعة: **المرجع السابق**، ص68.

تعد محاولة كل من **سروكين** Srokin و**زيمرمان** Zimmerman من أدق المحـــاولات لتحديد معنى ومفهوم المدينة نهما قدما تعريفا للمدينة أكثر شمولا من خلال ثمانية عناصر ومعايير تتشكل منها المدينة بوجه عام وهي:

المهنة: معظم السكان ترتكز بمهن الصناعة والتجارة.

البيئة: محاولة الإنسان التكيف معها.

كثافة السكان: حيث تتزايد كثافة السكان في المدينة عن الريف.

حجم التجمع: يميل إلى الكبر نسبيا.

اللاتجانس السكاني: وتمايزه حيث ينعدم التجانس إلى حد كبير.

التنوع والتدرج الطبقي: يتنوع السكان ويتدرجون على عكس الحال في القرية.

الحراك الاجتماعي: يبدو الحراك في المدينة أكثر وضوحا.

نسق التفاعل: حيث تتميز المدينة بنمط العلاقات المتعددة والثانوية والتعاقدية.

مما سبق نقدم تعريفا إجرائيا للمدينة بأنها تجمع سكاني يتميـــز بعمـــران غيـــر متجـــانس ومتطور ومختلف عن الريف وهي مكان تتجمـــع فيـــه مختلـــف الأنشـــطة الاقتصـــادية والسياسية والخدمات.

*** خصائص المدينة**

*** الخصائص الاجتماعية للمدينة**[1]

تعددت اتجاهات الباحثين في أساليب القياس:

– المحور الأول: ينظر إلى المدينة على أنها مجتمع صـــغير يتميـــز عـــن غيـــره مـــن المجتمعات المماثلة لمجموعة من الخصائص تميزه كمجتمع حضري.

(1) – أحمد علي إسماعيل: **دراسات في جغرافية المدن**، مكتبة سعيد رأفت، القاهرة، مصر، 1982، ص34.

- المحور الثاني: المدينة تجمع سكاني له تنظيم اجتماعي يتناول الخصائص الحضرية في ضوء بعد واحد أو أكثر من الأبعاد التحليلية الأساسية للظاهرة الاجتماعية التفاعلية.

- المحور الثالث: المدينة كشكل من أشكال المجتمعات المحلية؛ أي كمجتمع محلي حضري أو هي أكبر الأماكن العمرانية سواء من حيث عدد السكان أو المساحة المبنية أو تعدد الوظائف التي تمارسها.[1]

يعرفها روبرت بارك أنها ليست مجرد ميكانيزم فيزيائي أو بناء صنعه الإنسان، وذلك لأنها متضمنة في العمليات الحيوية التي تنظم الناس الذين يسكنونها وأنها من إنتاج الطبيعة وذات طبيعة إنسانية على وجه الخصوص.[2]

*** الخصائص الإدارية**

إن مكانا ما قد يطلق عليه اسم مدينة عن طريق إعلان أو وثيقة رسمية تصدر من سلطة عليا، ومع أو هذا التعريف واضح جدا،[3] إلا أن المكان لا يكون مدينة بمجرد إعلان ن هذا لا ينطبق على كثير من المدن الموجودة في كثير من بلدان العالم التي نشأت وتطورت دون إعلان رسمي ودون صدور وثيقة بذلك.

*** الخصائص الديمغرافية**

مثل ما هو سائد في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تعتبر كل مكان به 2500 نسمة فأكثر مدينة، وربما كان هذا التحديد العمدي ملائما للأغراض الإحصائية، إلا انه

(1)- أحمد علي إسماعيل: **المرجع السابق**، ص34.

(2)- حسين عبد الحميد أحمد رشوان: **المدينة -دراسة في علم الاجتماع الحضري**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1995، ص58.

(3)- أحمد علي إسماعيل: **المرجع السابق**، ص34.

غير مقيد تماما من الناحية السوسيولوجية، ومع ذلك فليس هناك اتفاق على هذا العدد في كثير من بلدان العالم.[1]

2- المفاهيم المقاربة

2-1- النمو الحضري

يعني زيادة سكان المدن وما يصاحبها من تغيرات وتحولات تتعرض لها أنماط وأشكال الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية، الثقافية والعمرانية، الإيكولوجية المختلفة، وكذا حركة السكان وعلاقتهم ببيئتهم داخل المجال الحضري بمركزه ومحيطه، وأن تزايد هذه الأنشطة يؤدي إلى نمو وتوسع حضري مستمر، ويشير أيضا النمو الحضري إلى زيادة في عدد سكان المدن ذات الأحجام المختلفة.

كما يعرف النمو الحضري بأنه: مصطلح يشير إلى التوسعات وإلى ذلك النمو الذي حدث في المدن والمساحات الحضرية الصغيرة وهذا بصورة عامة، حيث يشير إلى زيادة عدد سكان المدن ذات الأحجام المختلفة مثل ألف نسمة أو تلك التي يبلغ عدد سكانها عشرة آلاف نسمة أو عشرون ألفا أو أكثر.[2]

وبذلك فإن النمو الحضري يمكن أن يحدث بتطور الريف وتغير نظام الحياة فيه إلى أحسن بالانتشار الثقافي، الاتصال الثقافي، فالنمو الحضري هو حركة وتغير، وفي هذا الصدد يقول عبد الغني سعيد: النمو الحضري بطبيعته ظاهرة ديناميكية، وترجع المشاكل التي تصاحبه عادة إلى عدم التوازن بين قطاعات المجتمع الذي يمر بمرحلة التحضر.

ورغم الاختلاف بين العلماء في تحديد تعريف النمو الحضري، إلا أنهم يتفقون على أن المقصود بالنمو الحضري الزيادة الطبيعية والهجرة، وهي خصائص أكدها كل من درس النمو الحضري.

---

(1)- حسين عبد الحميد أحمد رشوان: **المرجع السابق**، ص58.

(2)- عبد الإله أبو عياش: **النمو والتخطيط الحضري في دول الخليج**، وكالة المطبوعات، الكويت، 1980، ص126.

وعليه يمكن تعريف النمو الحضري على أنه الزيادة السكانية في المدن نتيجة عامل الهجرة الريفية (من الريف إلى الحضر) والزيادة الطبيعية، بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية.

2-2- التحضر

لغة: هو من تحضر أو تحضر البدوي أي تشبه بأخلاق الحضر[1]

ظاهرة التحضر من الظواهر الأساسية التي فرضت نفسها على المجتمعات الإنسانية منذ نشأة المدينة، وأصبحت تلعب دورا ضابطا ومحركا لمختلف جوانب الحياة فيها.

ورد في قاموس أكسفورد المختصر تعريف للتحضر بأنه كل ما يتصل بالمدن أو حياة المدينة وهي مشتقة من الكلمة اللاتينية (Urbs) وهي اصطلاح كان الرومان يستخدمونه للدلالة على المدينة.

ويعرف وارين تومسون التحضر قائلا: التحضر يعني حركة الناس من مجتمعات تعتمد على الزراعة والتجارة والصناعة وما يربط ذلك من اهتمامات مختلفة.[2]

وقد أتى جيرالد بريز في كتابه (التحضر والتقاليد) بتعريف دقيق للتحضر "فلقد أدى التحضر إلى ظهور الحضرية كأسلوب في الحياة، ذلك أن حجم السكان وكثافتهم وتباينهم من الأمور التي تؤثر على التنشئة الاجتماعية والطبيعة الإنسانية ذاتها، وتمثل المدينة نمطا من أنماط التداخل الثقافي الذي ترك آثارا على البناء الاجتماعي والعمليات والنظم الاجتماعية".[3]

---

(1)- معجم مجاني الطلاب، ص213.

(2)- عبد الرؤوف الضبع: **علم الاجتماع الحضري (قضايا وإشكاليات)**، دار الوفاء للنشر، الإسكندرية، مصر، 2003، ص16.

(3)- جيرالد بريز: **مجتمع المدينة في البلاد النامية**، ترجمة محمد الجوهري، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، القاهرة، 1972، ص52.

وبناء على ما تقدم، فالتحضر عملية معقدة تقوم أساسا في المدينة يشير على تركز السكان وتباينهم وما يترتب عن ذلك من مصاحبات اجتماعية، اقتصادي وثقافية.

غير أن عملية التحضر تبقى ظاهرة نسبية نظرا للتنوع في بلدان العالم، ويقصد بدرجة التحضر أنها نسبة سكان المدينة لمجموع السكان في بلد ما، وفي وقت معين.[1]

مما سبق يمكننا تعريف التحضر إجرائيا:بأنه التغير في نمط الحياة أو الانتقال من الحياة الريفية الى الحياة الحضرية والتمركز في المدينة واكتساب خصائص الحياة الحضرية.

2-3- الحضرية

تعرف الحضرية على أنها: نمط من أنماط السلوك، ولاشك أن كل سلوك هو سلوك هادف ومنضبط، فتصبح إذن أنماط السلوك الحضري وضوابطه وأهدافه هي بالضرورة ظواهر مستمدة مما يسود البناء الحضري من معايير ونظم.[2]

ومنه، فإن الحضرية هي نمط سلوكي خاص بسكان المدينة، وأهم سمة للحضرية هي شكل العلاقات التي تقوم بين الناس ونوع العمل الذي يقومون به والتخصص وتقسيم العمل ومدى اتساع نطاقه.

ويذهب عاطف غيث إلى أن الحضرية ليست مجرد طريقة في التفكير أو السلوك، فالإنسان الحضري أينما كان يتوافق باستمرار مع الجديد والتغير، فالحضرية مسألة وكلما

(1)- قباري محمد إسماعيل: **علم الاجتماع الحضري ومشكلات التعمير والتغيير والتنمية**، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1985، ص83.

(2)- قباري محمد اسماعيل؛ **المرجع السابق**، ص49.

زادت المدينة سكانا، كلما اتسعت الخدمات فيها، بحيث تصبح مركز جذب لمناطق واسعة حولها، كلما كانت المدينة معتمدة على المدن الأكبر منها.[1]

وبذلك يكون التحضر والحضرية جانبين أساسيين للمجتمع الحضري كظاهرة اجتماعية، ويكون للتحضر علاقة مباشرة بمظاهر التغير، لأن الدينامية التي يتسم بها التحضر تحمل في مضمونها عناصر التغير الاجتماعي سواء بنائيا أو وظيفيا للمجتمع، حيث نجد التحضر يأخذ المجتمع الريفي من الحياة الريفية إلى حال التحضر.

3- المدن الجديدة أو المجتمع الجديد

تستخدم اصطلاحات عديدة لوصف المجتمعات العمرانية الجديدة مثلك المجتمع الجديد New city أو قرية جديدة New comminity أو المدينة الجديدة، ويستعمل هذا الأخير في تسمية العديد من المجتمعات التي تختلف عن بعضها البعض من ناحية الأهداف والوظيفة والحجم، وتؤثر بالطبع على الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة أو الإقليم الموجودة فيه.[2]

والمجتمعات الجديدة هي أجزاء من مجتمعات قائمة بالفعل أشمل وأكبر، فهي جزء من مجتمع قائم بالفعل له عاداته وتقاليده وأعرافه وبناءاته الاجتماعية والثقافية والاقتصادية المحددة والمعروفة، فهي جماعات متكاملة تتم إقامتها من خلال خطط وبرامج لمقابلة مشكلات المجتمع الريفي أو الحضري، حيث تعد المشكلات السكانية وزيادة الضغط على الموارد والخدمات من أخطر المشاكل التي يواجهها المجتمع.[3]

---

(1)- محمد بومخلوف: **التوطين الصناعي وقضاياه المعاصرة –التخطيط**، دار الأمة للنشر والتوزيع، ط1، 2001، ص28.

(2)- داليا حسين الدرديري: **المدن الجديدة والتنمية العمرانية في مصر**، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد 197، 2004/05/01، ص52.

(3)- هالة منصور: **محاضرات في موضوعات علم الاجتماع الحضري**، المكتبة الجامعية بالإسكندرية، مصر، 2001، ص197.

كما عرفت المدن الجديدة على أنها: مجتمع له مقومات المجتمع القديم من حيث بناء النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية اللازمة لبقائه، أنشئ من خلال إرادة إنسانية مخططة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، للتغلب على المشاكل التي طرحها المجتمع القديم.[1]

كما عرفت المدن الجديدة على أنها عبارة عن تجمع عمراني أنشئ عموما لأغراض سياسية ويبنى في مدن صغيرة على أرض إما قليلة المساكن أو معدومة، وتكون في غالب الأحيان على شكل دائري أو نجمي حسب الامتداد لمخطط هذه المدينة، ومنه فإن المدن الجديدة: ما هي إلا مدن مخططة بناء على قرارات حكومية وبطريق موجهة لا دخل لسكانها في التخطيط الذي وضع، الهدف منها استيعاب الزيادة السكانية وخلق فرص عمل جديدة، بالإضافة إلى تخفيف الضغط السكاني على المدن الكبرى.[2]

فهي صيغة جديدة في التخطيط العمراني تبنتها الدول المتقدمة والنامية لحل أزمتها الحضرية من خلال خلق مجتمع مدينة يحقق مستوى اقتصادي واجتماعي وثقافي.

كما يعرف بيار مرلين Pièrre Merlin المدينة الجديدة على أنها مدينة مخططة يتم إنشاؤها بقرار إداري بصفة شاملة في إطار سياسة تهيئة الإقليم، وتكون المدن الجديدة مكتفية ذاتيا من حيث فرص العمالة والإسكان والخدمات اللازمة للعاملين، كما تضم مختلف التجهيزات والأنشطة.[3]

في القانون الجزائري جاء تعريف المدن الجديدة في نص المادة 03 ف04 من القانون 01-20 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة

(1)- مريم أحمد مصطفى: **علم اجتماع المجتمعات الجديدة**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2012، ص78.

(2)- مصطفى عمر حمادة: **المدن الجديدة –دراسة في الأنثروبولوجية الحضرية**، جامعة الإسكندرية، مصر، 2011، ص30.

(3)- Pierre Merlin **: Dictionnaire de l'urbanisme et de l'aménagement**. PUF, 1988, p203.

بأنها: تجمع حضري مبرمج بكامله في موقع خال أو انطلاقا من خلية أو خلايا سكنية موجودة من أجل إعادة توازن البيئة العمرانية من جهة وإعادة توزيع السكان من جهة أخرى، مع مراعاة الخصوصية الثقافية والاجتماعية لكل منطقة.[1]

4- المنطقة الحضرية

هي منطقة تزيد فيها كثافة السكان والإنشاءات مقارنة بالمناطق المحيطة، يطلق المصطلح عادة على المدن والقرى ولكن ليس على البلدان الصغيرة المعزولة، تتوقع الأمم المتحد نهاية عام 2008 بأن نصف سكان العالم يعيشون في مناطق حضرية.[2]

كما تعرف المنطقة الحضرية بأنها وحدات سكانية تسود فيها أنماط الحياة الحضرية التي تتضمن مستوى عال من التخصص وتقسيم العمل والعلاقات الثانوية.

5- المنطقة الحضرية الجديدة

من الصعب إعطاء مفهوم محدد للمناطق السكنية الجديدة، فقد تعددت المفاهيم حولها، ويمكن تقديم بعض المفاهيم الحديثة والتي لها علاقة بموضوع الدراسة.

تعتبر هذه المناطق إنجاز عمراني مخطط ليستجيب السكن والمرافق لتنمية موارد المدينة وللتحكم في النمو التلقائي والفوضوي للعمران. كما تعرف المناطق الحضرية الجديدة بأنها المناطق التي تتوفر على السكن وتكون مجهزة بالمرافق، أي تكون مركزا للتنمية واجتذاب السكان للتخفيف من الكثافة السكانية في مراكز المدينة الأم.[3]

(1)- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قوانين خاصة بالتعمير، ع 134 المؤرخ في 2002/05/14، ص05.

(2)- www.ar.wikipedia.org. 17/11/2017 à 13 :05.

(3)- محمد عبد الفتاح محمد: **الأسس النظرية للتنمية الاجتماعية في إطار الخدمة الاجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2005، ص323.

كما تعرف المناطق الحضرية الجديدة بالمفهوم العمراني المعاصر أنها لا تقتصر على إنشاء مراقد للبشر فقط بقدر ما يشترط في مخططاتها العمرانية أن توفر جميع الهياكل الأساسية والتجهيزات الاجتماعية للسكان.[1]

وتعرف أيضا المناطق الحضرية الجديدة على أنها مناطق سكنية لها مساحة معينة متكونة من عدد معين من المساكن وعدد سكانها محدد، وقد أوجدت من أجل الإسكان وهدفها التوسع العمراني وتطور المدينة.[2]

ومما سبق يمكن تعريف المناطق الحضرية الجديدة إجرائيا على أنها المناطق التي تتوفر على السكن وتكون مجهزة بالمرافق، بهدف تخفيف الضغط عن المدينة الأم وجذب السكان إليها.

6- التخطيط الحضري

6-1 التخطيط

يأخذ التخطيط أشكالا عديدة وذلك كنتيجة طبيعية لتعدد الباحثين والمهتمين، بل يمكن القول أن مفهوم التخطيط يتفاوت في شكله ومكوناته بتفاوت عوامل وظروف الزمان والمكان من جهة، وتفاوت الأهداف من جهة أخرى، وتعرض الباحثين على اختلاف اتجاهاتهم إل تعريف التخطيط، ومن هذه التعاريف:

تعريف **تشارلز بتلهايم:** التخطيط عملية يمكن من خلالها تنظيم جميع مجالات التنمية والتي تستلزم ترابطا وتنسيقا بين قطاعات الاقتصاد القومي، الأمر يتطلب دراسة على نطاق عام وشامل للتأكيد من أن المجتمع سوف ينمو وبأقصى سرعة ممكنة، وذلك من خلال حصر الموارد المتاحة والتعرف على الأحوال والظروف الاقتصادية

(1)- تشارلز أبرمز: **المدينة ومشاكل الإسكان**، ترجمة لجنة من الأساتذة، منشورات الآفاق الجديدة، بيروت، 1964، ص38.

(2)- وزارة التهيئة والتعمير والبناء: **حوصلة حول المناطق السكنية الحضرية الجديدة**، ديسمبر 1987.

والاجتماعية السائدة، بما يمكن من السيطرة عليها لضمان تحقيق الأهداف المنشودة والنتائج المستهدفة من الخطة.

يعرف التخطيط على أنه وسيلة علمية منظمة لسلسلة من العمليات المترابطة والمتعاقبة لبلوغ غايات وأهداف معينة ضمن استراتيجية مقرر وخلال فترة زمنية محددة.

يعرفه بالدوين: أنه أسلوب لاستخدام الموارد المتاحة في المجتمع بما يحقق له الحصول على أقصى إشباع ممكن.(1)

كما تطلق كلمة التخطيط على الأساليب أو الطرق أو الإجراءات التي يتخذها المخطط لتحويل الحالة الموجودة إلى صورة أفضل مما كانت عليه في السابق، وهذا يتطلب دراسة الحاضر وفهمه والتنبؤ بالمستقبل.(2)

ويعرفه محمد التروكه بأنه: أسلوب أو منهج يهدف إلى حصر ودراسة كافة الإمكانيات والموارد المتوفرة في الإقليم أو في الدولة أو أي موقع آخر على كافة المستويات ابتداء من الشركة وحتى المدينة أو المؤسسات أو القرية أو الإقليم أو الدولة، وتحديد كيفية استغلال هذه الموارد والإمكانيات لتحقيق الأهداف المرجوة خلال فترة زمنية معينة.(3)

6-2 التخطيط الحضري

يعرف على أنه "تحضير عقلاني للنمو الحضري يهدف إلى ضبط المشاكل التقنية للتهيئة الحضرية كالسكن، الشغل والصحة، النقل، التربية، الأمن وغيرها، وهو بمثابة سياسة حضرية للتوافقات الاجتماعية المتناقضة".

(1)- ثائر مطلق محمد عياصرة: **التخطيط الإقليمي**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2009، ص23.

(2)- محجوب عطية الفائدي، **علم الاجتماع الحضري**، مراجعة صبحي محمد قنوص، دار المكتبة الوطنية، تونس، ط1، 2004، ص166.

(3)- ثائر مطلق محمد عياصرة، **المرجع السابق**، ص24.

وهو أيضا "رسم مجالي يتجاوز المرافق والبنايات والأنشطة الاقتصادية والبيئة الحضرية، طبقا لغايات حكومية أو مؤسسات أو شركات ليصبح حركة اجتماعية ووظيفة لتحسين ظروف العيش للسكان، وإعطاء أكبر مردود ممكن للبنايات السكنية العمومية والاجتماعية بهدف مستقبل عيش أفضل.[1]

يرى وحيد حلمي "أن التخطيط الحضري يهتم أساسا بالموضوعات التي تشمل مجموعة محددة من الأنشطة الحضرية، كما أنه نشاط يمارس تحت تدريب مهني متخصص.

فلا يمكن إدراك نتائج معظم الأنشطة التخطيطية إلا بعد اتخاذ قرار التنفيذ بفترة تتراوح من خمسة إلى عشرين عاما مما يجعل عملية التصحيح صعبة".

يقول عبد المنعم شوقي "أن مفهوم التخطيط من المفاهيم التي ارتبطت بالدور الهائل الذي أصبحت تقوم به المدن، خاصة بعد أن تضخمت أحجامها واتسع انتشارها".[2]

يعرف التخطيط الحضري أيضا على أنه عملية اجتماعية شاملة تتمثل في وضع المبادئ والسياسات والبرامج التي تحقق الهدف من الحياة في مجتمع حضري، فهي تتخذ من الجوانب الفيزيقية والثقافية والاقتصادية، محاور أساسية ومرتكزات تشكل إطارها العام لكن أهدافه اجتماعية بالدرجة الأولى فضلا عن أنها تعتمد على الحوار الديمقراطي في تحديد هذه الأهداف، وتكفل للجميع المعيشة في المجتمع الحضري، وفق المستويات المرغوبة والمتعارف عليها، إضافة إلى ذلك ترابط عملية التخطيط بالخطة القومية للدولة، وتأخذ في الاعتبار المتغيرات الإقليمية والمحلية.[3]

---

(1)- أحمد الناوي: **محاضرات في التخطيط الحضري في المغرب**، ج1، سلسلة دفاتر المعرفة، جامعة ابن الطفيل، القنيطرة، المغرب، ص16.

(2)- عبد المنعم شوقي: **مجتمع المدينة علم الاجتماع الحضري**، دار النهضة العربية، بيروت، 1981، ص191.

(3)- عبد الهادي محمد والي: **التخطيط الحضري، تحليل نظري وملاحظات واقعية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1983، ص25.

يشير **لويس كيب** LOUIS KEEB إلى أن التخطيط الحضري علم وفن يتجلى في أسلوب استخدام الأرض، ويذهب **بوسكوف** إلى أن التخطيط الحضري عبارة عن عملية للتغير الاجتماعي ضمن استراتيجية شاملة لحل المشكلات الحضرية، ويضيف **ألجن هونت** E.HEENT أن التخطيط الحضري يتناول شقين أساسيين الأول وقائي والثاني علاجي،فيرى أن مهمة التخطيط الحضري هو العمل على حفظ المعنوي للمجتمع الإنساني أو ما يطلق عليه بروح المجتمع.[1]

أما التعاريف الحديثة للتخطيط الحضري فتؤكد على انه عملية مستمرة من الإجراءات للسيطرة على النظام الحضري، فيقول عادل عبد الغني: "أنه تم تعريف التخطيط الحضري الحديث كعملية مستمرة تهدف عن طريق البحث إلى ابتكار طرق ملائمة للسيطرة على النظام الحضري، وانه عن طريق مراقبة التأثيرات يمكن الاطلاع إلى مدى كانت السيطرة فعالة إلى أي مدى ستحتاج إلى تحولات لاحقة".[2]

(1)- رياض تومي:**أدوات التهيئة والتعمير وإشكالية التنمية**،مدينة الحروش نموذجا،رسالة ماجستير غ م،جامعة قسنطينة،2006،ص:62.

(2)- عبد الهادي محمد والي: **التخطيط الحضري، تحليل نظري وملاحظات واقعية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1983، ص25.

(2)- عدل عبد الغني محبوب، سها بن صديق خروفة: **الاقتصاد الحضري**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2008، ص279.

الفصل الثاني

التخطيط الحضري: المبادئ الأهداف والنظريات

أولا- التخطيط الحضري، النشأة، المبادئن المجالات والأهداف

1- نشأة وتطور التخطيط الحضري

2- مبادئ التخطيط الحضري

3- مجالات التخطيط الحضري

4- أهداف التخطيط الحضري

5- التخطيط الحضري في المدن العربية

ثانيا- مدارس التخطيط الحضري ونظرياته

1- مدارس التخطيط الحضري

2- نظريات التخطيط الحضري

تمهيد

أصبح التخطيط طابع العصر الحديث، حيث أخذت به جميع الدول على مختلف أنظمتها ومستويات تطورها، وترى فيه سياسة وأسلوبا، وإن اختلفت أهداف هذه السياسة وهذا النوع من الأسلوب الذي يمارس به التخطيط.

أولا- التخطيط الحضري، النشأة، المبادئ، المجالات والأهداف

1- نشأة وتطور التخطيط

فكرة التخطيط قديمة جدا، فقد ظهرت بوادر تخطيط المدن منذ أن عاش الإنسان في المدينة حوالي 5000 سنة ق.م[1] وهو أمر منطقي، إذ أن الاستقرار المدني يقتضي التخطيط، وقد لوحظ وجود معالم تخطيط المدن في مصر الفرعونية بناء المدن والمعابد والأهرامات، كما لوحظ وجود تخطيط في بلاد الإغريق وبلاد الرومان، وحتى في العصور الوسطى حيث كانت هناك بعض الأسوار العالية والبوابات الكبيرة والحصون الضخمة التي كانت أهم مميزات المدينة القديمة في العصور الوسطى.

وخلاصة القول أن آثار الحضارات والأمم من مختلف العصور التي ما زالت قائمة تعكس القدرة الهائلة على التخطيط الذي مارسه الإنسان في كل الأزمنة، وحاول خلاله أن يرقى بأساليب ومستويات معيشية وتشبع حاجياته المختلفة، ويحافظ على إمكانياته وموارده من الهدر والإسراف.[2]

كان أول من أبرز فكرة التخطيط العالم النرويجي **كريستيان شونهيدر** في بحثه الذي نشره عام 1910، ففكرة التخطيط ظهرت مع مفكري الاشتراكية الماركسية كعلم ونظريات ذات بعد اقتصادي،[3] ثم تطورت خلال الحرب العالمية الأولى (1914) في

(1)- محجوب عطية الفادي: **المرجع السابق**، ص165.

(2)- ثائر مطلق عياصرة: **مبادئ التخطيط**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص39.

(3)- أحمد الناوي: **المرجع السابق**، ص16.

ألمانيا واتخذتها كوسيلة لإدارة الحرب، وبريطانيا اعتمدته لأغراض المواءمة بين الاقتصاد القومي وبين مقتضيات المجهود الحربي،[1] ثم قبل الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929 وبعد ذلك خلال الحرب العالمية الثانية مع الخطط الحربية والخطط الاقتصادية لما بعد الحرب.[2]

حيث ظهر الاهتمام بالتخطيط بصورة متزايدة للنهوض بالحضارات التي دمرت، لكنه كان يركز على الجوانب الاقتصادية، صاحبه اهتماما آخر يرمي إلى النهوض بالمدن التي لحقها الدمار من جراء الحربين العالميتين الأولى والثانية، عرف فيما بعد بالتخطيط الحضري الذي كان جزءا من التخطيط الطبيعي عموما.

بدأ التخطيط في فترة الخمسينات من القرن العشرين يأخذ اتجاهات جديدة، نتيجة التغيير الذي طرأ على أهدافه.

في بداية الستينات ظهرت ميادين جديدة في التخطيط يمكن وصفها بأنها مركب تخطيطي اجتماعي سياسي واقتصادي...[3]

منذ التسعينات أصبح الربط بين الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والأوضاع البيئية واستخدامات الأرض أحدث اتجاهات في التخطيط، إذ أصبحت عملية التخطيط مشتركة بين ذوي الاختصاصات في الهندسة المعمارية والبيئة وذوي التخصصات الإنسانية.

وعليه فان فكرة التخطيط كفكرة إنسانية،لها جذور تاريخية قديمة ،فعلى المستوى الفكري أشار **أفلاطون** في كتابه **الجمهورية** إلى ضرورة تنظيم المدينة والتحكم في عدد الوافدين إليها،و تنظيم مجالها العمراني،أشار **ابن خلدون في مقدمته** إلى ضرورة توسيع

(1)- ثائر مطلق محمد عياصرة: نقلا عن خميس موسى يوسف، **مدخل إلى التخطيط**، دار الشروق، عمان، ط1، 1999، ص15.

(2)- ثائر مطلق محمد عياصرة: **المرجع السابق**، ص28.

(3)- أحمد الناوي: **المرجع السابق**، ص16.

المجال الحضري للمدن،وأعتبر العمران مؤشرا على التطور الحضاري للمجتمعات،و أشار إلى أن المدن العربية القديمة كمصر وبغداد ودمشق،كانت بمثابة عواصم للثقافة والفكر الانساني،و يعد أهم إسهام له في تمييزه بين المجتمعات الريفية والحضرية،و الاختلاف في طرق المعشة والكسب ،أي بمفهومنا المعاصر الاختلاف في النظم الاجتماعية والاقتصادية.

2- مبادئ التخطيط الحضري

لكي يكون التخطيط مجديا لابد أن تراعى فيه مجموعة من المبادئ وهي التي تتوقف عليها نسب نجاح التخطيط، فهي بمثابة شروط لابد من توفرها من أجل تقييم الخطط، وهي أساس نجاح عملية التخطيط وهي:

2-1- تطبيق المعرفة العلمية ومراعاة الأحكام والقيم المستقرة

التخطيط لا يقتصر على مجرد الإحصاء الشامل لكل النواحي الخاصة بالمجتمع، بل يضع في اعتباره القيم السائدة المستقرة داخل الوحدة، بمعنى التلازم والترابط بين حقائق العلم وقيم المجتمع؛[1] أي أن تكون الأهداف المراد تحقيقها والوسائل المعتمدة متفقة ومنسجمة مع إمكانيات المجتمع وظروفه القائمة ومعبرة عن حاجاته بشكل علمي وموضوعي.

2-2- الدقة

ضرورة التأكد من صحة المعلومات المحصل عليها والتي تخص الموارد البشرية والمادية المتاحة لغرض التنبؤ بالمستقبل، أيضا ضرورة صحة الأساليب الإحصائية والرياضية المستخدمة في عرض وتحليل وتفسير النتائج المتوصل إليها.

(1)- حسين عبد الحميد أحمد رشوان: **المدينة دراسة في علم الاجتماع الحضري، المرجع السابق** ، 2013، ص197.

2-3- الشمول

أي شمول الخطة خاصة خطط تنمية جميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية داخل ذلك المجتمع،[1] ومن ثم يكون التخطيط السليم يقوم على أساس التصور الشمولي لمختلف نواحي الحياة الاجتماعية.[2]

والخطة الشاملة هي انعكاس للتخطيط الشامل الذي أصبح الأسلوب الأمثل في التنمية بشكل كامل.[3] فالشمولية هي صفة المفهوم الحديث للتخطيط.

2-4- الأولوية

تتحقق الأولوية في المشاريع والخطط التنموية إذا كان هناك دقة في جمع البيانات وتحليلها، إذ يعتمد مبدأ الأولوية على تحقيق التنمية المنشودة في الآجال المحددة لارتباطه الشديد بمسألة الاحتياجات والتطلعات، وليسهل بعد ذلك ترتيبها حسب درجة أهميتها وأولويتها.

2-5- المرونة

نظرا لصعوبة التنبؤ بما سوف تكون عليه ظروف المدينة بعد فترة من الزمن، كان لزاما أن تكون الخطة قابلة للاستجابة للظروف الواقعية والمستجدات والتصويب والتعديل، لأن مرونة الخطة تجعل عمليات التنفيذ مأمونة وميسرة لحل المشكلات الطارئة،[4] وهذا لتقليل الاحتياجات التي تنشأ في المدن ولم تكن موجودة قبل وضع الخطة.[5]

---

(1)- نبيل السمالوطي: **علم اجتماع التنمية**، دار النهضة العربية،بيروت،لبنان، ط2، 1978، ص102.

(2)- أحمد النكلاوي: **دراسة في علم الاجتماع الحضري**، دار النهضة العربية، القاهرة، ص61.

(3)- حسين عبد الحميد أحمد رشوان: **المرجع السابق**، ص197.

(4)- محمد جمال بولي: **التخطيط للتدريب في مجال التنمية**، مكتبة القاهرة، ص06.

(5)- حسن عبد الحميد أحمد رشوان: **المدينة، دراسة في علم الاجتماع الحضري**، ص197.

2-6- التكاملية والتنسيق

التكاملية إحدى نتائج التنسيق، فلابد أن تكون أجزاء الخطة متناسقة لا متناقضة داخليا، الأهداف مع بعضها البعض، والوسائل وسياسات الأهداف ووسائل تحقيقها، الموارد المتاحة في المجتمع والاستخدامات المخطط لها، وهذا ما يجعل الخطة متكاملة في تنفيذ مراحلها المختلفة سواء من ناحية الإعداد النظري أو في مراحل التنفيذ للبرامج والمشاريع.[1]

3- مجالات التخطيط الحضري[2]

يهدف التخطيط إلى تحسين ظروف البيئة الطبيعية في الموقع الذي أنشئت فيه المدينة والمناطق المحيطة بها في حدود الإمكانيات، وتخطيط الأحياء والخدمات وإقامة السكنات على أسس مدروسة وملائمة اجتماعيا وثقافيا لفئات المجتمع، لذا فهو يرتبط بالمجالات الأساسية التالية:

3-1- النمو السكاني

المعدل السريع للنمو السكاني سبب أساسي في وجود تنمية حضرية سريعة وعامل لتحسين ظروف المعيشة وفرص الحياة لفقراء الحضر من جهة، وقد يكون عائقا لعملية التنمية الحضرية إذا لم يتم التحكم فيه والتخطيط له.

وفقا لذلك فإن التخطيط للنمو الحضري قد تستطيع من خلاله المدينة تجنيد مواردها لاستيعاب أي زيادة سكانية، وهذا الإجراء يتطلب تدخل الدولة لاستيعاب الوافدين الجدد إلى الاقتصاد الحضري، والمجتمع عن طريق تطبيق سياسات مترابطة وتنسيق المخططات التي تستجيب لهذا النمو وتنظيمه.

---

(1)- ثائر مطلق محمد عياصرة: **المرجع السابق**، ص ص39-40.

(2)- حسين خلف علي،**التخطيط الحضري أسس ومفاهيم**،الدار العلمية للنشر والتوزيع ،الاردن، 2002، ص31.

3-2- البيئة الحضرية

تتمثل في جوانب مختلفة كالكثافة السكانية وتوزيعها داخل المجال الحضري، التركيب العرقي والثقافي في المجتمع الحضري، نظام حماية المدينة من أخطار التلوث البيئي والأوبئة، ثم الجانب الإيكولوجي لكيفية استخدام الأرض، إضافة إلى العناية والاهتمام بالمساحات المختلفة وحماية ضواحي المدينة من الاستعمال العشوائي.[1]

3-3- الإسكان

حيث يراعي التخطيط الحضري العوامل المؤثرة في الإسكان كالكثافة السكانية، التغيرات العائلية، مع الأخذ بعين الاعتبار الزيادة المتوقعة للسكان، وبالتالي التفكير في إعداد أماكن للتوسع، والأخذ بعين الاعتبار نتائج الهجرة السرية، ويهتم بتنظيم المرور، وسائل النقل، مناطق الترفيه وغيرها.

وإثر ذلك هناك عدة تدابير يتم اتخاذها في حالة وقوع مشاكل في الإسكان، التوسع الرئيسي في المناطق السكنية، تهيئة وبناء المناطق الموجودة، تخطيط أطراف المدن التي تعاني من الكثافة العالية والازدحام.

4- أهداف التخطيط الحضري

يتميز التخطيط الحضري بأنه عملية أو سلسلة مترابطة الأنشطة التي تبدأ بتحديد الأهداف وإعادة السياسات والاستراتيجيات الواضحة وتوفير الظروف المساعدة على تحقيق هذه الأهداف التي منها:

(1)- حسين خلف علي، **المرجع السابق**، ص32.

- فصل المناطق السكنية بقدر الإمكان عن المناطق الصناعية والمناطق الأخرى، حتى يتسنى لكل منها أداء دورها بأقل تكلفة؛[1] أي تحديد الأقسام الوظيفية للمدن

- الربط بين أقسام المدينة المختلفة ببعضها البعض ومع العالم الخارجي بشكل متفاعل.

- توفير المرافق والخدمات بما يتوافق والحاجة الفعلية للسكان.

- التناسب بين عدد سكان المدينة وحجمها ومساحتها الجغرافية.

- تجميل المدينة عن طريق طابع معين للمباني أو عن طريق اتخاذ إجراءات معينة من شأنها ألا توجد نوعا من التنافر بين المباني بعضها وبعض.[2]

- مراعاة العلاقات بين المركز والمحيط، بمعنى مراعاة ما يحيط بالمركز من ضواحي سواء كانت هذه الضواحي سكنية أو زراعية.

- توفير المناطق الترفيهية والمساحات الخضراء والاهتمام بالمرافق والخدمات التي تلبي احتياجات المجتمع.

- كذلك يتعين الاهتمام بتغيير استخدامات الأرض مع الزمن وكيفية التعامل مع هذا التغيير في المستقبل.

- العمل على سن التشريعات والأنظمة المساعدة على تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

5- التخطيط الحضري في المدن العربية

شهدت المدن العربية نموا حضريا كبيرا وخاصة بعد نيلها الاستقلال من المستعمر الغربي وظهور النفط في بعض هذه الأقطار، حيث شهدت هجرة ريفية إلى المدن، حيث أصبحت بعض المدن تشبه قرى كبيرة، كان عدد سكان الحضر في الوطن العربي لا

(1)- حسين عبد الحميد أحمد رشوان: **المدينة دراسة في علم الاجتماع الحضري**، ص196.

(2)- حسين عبد الحميد أحمد رشوان،**المرجع السابق**، ص196.

يتعدى ربع السكان عام 1950، فوصل إلى حوالي نصف السكان عام 1984، وقدر بأكثر من ثلثي السكان عام 2000.[1]

وإذا ما لاحظنا نظريات التخطيط الحضري، نجد أنه من الصعب اعتماد نموذج واحد ينطبق على جميع المدن العربية، فلكل مدينة عربية ظروفها الخاصة تختلف عن غيرها في طريقة زيادتها وتطورها ونموها، إضافة إلى العوامل الاجتماعية والاقتصادية المصاحبة لنمو كل مدينة، فإذا كان هدف التخطيط الحضري بالدرجة الأولى هو الإنسان، فالتخطيط للمدينة العربية يجب أن يتسم في ضوء ظروفها الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية، مع جوانب الاستفادة من تجارب الدول الأخرى المشابهة، وذلك في ضوء المعطيات التالية:

* الحفاظ على الهوية العربية الإسلامية للمدينة العربية اعتزازا بالتراث الحضاري والحضري للأمة العربية.

* التوازن بين النمو الحضري والريفي للمحافظة على الثروة الزراعية التي هي مصدر الأمن الغذائي لسكان الوطن العربي.

* العمل على سلامة البيئة الحضرية العربية من المشاكل الاجتماعية كالجريمة، الأمراض، التلوث، الازدحام...

* مراعاة حاجات الإنسان العربي المادية والمعنوية.

* التنويع في نماذج التخطيط لما يستجيب للظروف الجغرافية والطبيعية والاقتصادية في الوطن العربي، مع ضرورة المتابعة والمراجعة للسياسة التخطيطية.

فالمدينة هي أرقى بيئة وجدها الإنسان لخدمة طموحاته وأهدافه عبر تاريخه الطويل، حيث توجد فيها مختلف مظاهر الحياة الحضرية، لكن يوجد فيها أيضا المشاكل

(1)- محجوب عطية الفائدي: **علم الاجتماع الحضري**، دار الكتب الوطنية، بنغازي،ليبيا، ط1، 2004، ص184.

والأمراض، فكان التخطيط الحضري السليم كمخرج لحل مشاكل المدينة، إلا أنه ما زال الإنسان المعاصر يواجه بعض التحديات التي تصعب الحياة في المدينة منها ما هو اقتصادي، اجتماعي، ديمغرافي وبيئي.[1]

ثانيا- مدارس التخطيط الحضري ونظرياته

ارتبط التخطيط الحضري بخلفيات فكرية انقسمت إلى مؤيدين للتطور الحضري الذي شهدته الإنسانية، معتبرين ذلك حتمية، بينما رأى فيه المعارضون إخفاقا وفشلا وفوضى أصابت حياة الإنسان من جهة،[2] ومن جهة أخرى اختلفت وجهات نظر العلماء بشأن نظريات التخطيط الحضري، فمنهم من اهتم بالجوانب المادية، وفريق آخر اهتم بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وفريق ثالث اهتم بالجوانب البيئية والإيكولوجية، مع اتفاق بينهم في أن تكون الخطة الحضرية مبنية على أهداف واضحة المعالم.[3]

هذه الأفكار المؤيدة والمعارضة للتطور الحضري أفرزت مدارس فلسفية تهتم بالحضارة والتحضر والتخطيط الحضري، التي بدورها أدت إلى ظهور نظريات عدة للتخطيط الحضري ساهم فيها عدد من المؤرخين والجغرافيين، الاقتصاديين وعلماء الاجتماع الحضري وغيرهم، الذين تنوعت اهتماماتهم ما بين النظرة التطويرية للمجتمع الحضري وتحديد مكونات المدينة وعلاقاتها، إضافة إلى الجوانب النفسية والسلوكية التي تحرك الظاهرة الحضرية، سيتم التطرق إليها على التوالي:

(1)- محجوب عطية الفائدي: **علم الاجتماع الحضري**، ص ص185-186.

(2)- **المرجع نفسه**، ص175.

(3)- أحمد الناوي: **محاضرات في التخطيط الحضري في المغرب**، ص17.

1- مدارس التخطيط الحضري[1]

1-1- مدرسة التراكم الحضري

كانت هذه المدرسة مؤيدة للتطور الحضري، حيث ترى أن الحضارة تسير دائما نحو الأفضل، وأن التطور والتقدم الذي تشهده الموارد الطبيعية والطاقات البشرية ما هو إلا نتيجة حتمية لتطور أعمال وتجارب البشر.

يعتبر الفيلسوف الفرنسي **كونديرسي** Condersy من أصحاب هذا الاتجاه، حيث قسم الحضارة إلى عدة مراحل، مرحلة طبيعية، مرحلة تدجين الحيوانات إلى مرحلة عصر الإنسانية والقانون العلمي.

1-2- مدرسة التحضر الدائري

ترى أن الحضارة تدور حول نفسها من الصعود إلى القمة والنزول إلى الحضيض، من دعاة هذا الاتجاه: **ابن خلدون** والفيلسوف الإيطالي **فيكو** Vigo، حيث اعتبر أن الحضارة تتطور من البداوة إلى الترف المادي والعلمي ينتج عنه ضعف وتراجع تدريجي خلال أجيال، لتعود الحضارة للدوران.

1-3- مدرسة معقد الحضارة

ترى أن التطور السريع وتزايد التغيرات الفكرية والاجتماعية يجعل الحضارة تسير نحو التعقيد الذي يؤثر سلبا على الحضارة الإنسانية، ويزيدها أكثر صعوبة وتعقيدا.

1-4- مدرسة التشاؤم الحضاري

ترى أن المجتمعات الإنسانية تسير إلى التدهور بفعل سلوكات الإنسان غير المنظمة وغير العقلانية، التي تؤدي إلى تدهور وانحلال الحضارة بفعل تزايد السكان، وظهور

(1)- أحمد الناوي، **المرجع السابق**، ص17.

مشكلات اجتماعية نتيجة تطور وتغير نمط العيش، فالمجتمعات الصناعية في نظرهم جد معقدة، أدت إلى اغتراب الإنسان وفقدانه إنسانيته وطبيعته الأصلية.[1]

2- نظريات التخطيط الحضري

2-1- النظريات الجغرافية

تنقسم إلى عدة نظريات أهمها:

2-1-1- نظرية تفاعل الإنسان مع الموقع الجغرافي

تنظر إلى المدينة على أنها نتاج تفاعل الإنسان مع البيئة والموقع الحضري والإقليم الحضري والعلاقة بين المدينة والريف كوحدة متكاملة، كما اهتموا بقضية العمران البشري وتأثير ذلك على نشأة المدينة وتطورها التاريخي وأصنافها وتخطيطها الحضري، باعتبار أن كله نتاج واستمرار لعوامل ترتبط بالمجال الجغرافي ومكوناته المختلفة، ومحاولة إيجاد الحلول لبعض المشاكل والعقبات التي تعترض نمو وتطور المجتمعات العمرانية الحضرية.

2-1-2- نظرية الأماكن المركزية

تسمى أيضا نظرية النظام السداسي، تسعى لفهم الآليات المتحكمة في تنظيم المجال الحضري، تعتبر ثورة في الدراسات الجغرافية الحديثة، حاول فيها عالم الجغرافيا الألماني **ولتر كريستالي** ثم **لوش** A.Losh من بعده تفسير تراتب المدن وأحجامها في ألمانيا، جاءت افتراضات هذه النظرية صعبة التطبيق في الواقع، رغم أنه استطاع أن يفسر الكيفية التي تتوزع بها المدن والمراكز على سطح الأرض، بشكل يعطي توازن إقليمي في توزيع الخيرات في المجال الحضري التي تؤثر على نمو المدن وتراتبها المجالي وأحجامها.

---

(1)- أحمد الناوي: **المرجع السابق**، ص 18.

هذه النظرية تعتبر مثالية ويندر تطبيقها على الواقع إلا في مناطق محدودة من العالم.[1]

2-1-3- نظرية الشبكية

هذا النوع من التخطيط استخدم في المدن القديمة، تقوم على فكرة مد شوارع متعامدة تشبه لوح الشطرنج، منتظمة سهلة التخطيط والبناء.

إلا أن هذه النظرية لم تعد ملائمة في المدن المعاصرة لكثرة التقاطعات بين الشوارع الذي يسبب صعوبة وعرقلة حركة النقل والمواصلات الحضرية.

2-1-4- نظرية الخطة الإشعاعية

تقوم الفكرة الأساسية لهذه النظرية على وجود مركز بالمدينة تمتد منه الشوارع باتجاه الأطراف على هيئة أشعة في كل الاتجاهات، هذا التخطيط كان يميز المدينة في العصور الوسطى كمدينة باريس يعبر عن العظمة الفنية والسياسية للحاكم وقوة الدولة.

رغم ذلك فهذه الخطة تترك فراغات يصعب تطويعها، فهي لم تعد ملائمة للمدن الحديثة لتشابك خطوطها.

2-1-5- نظرية الخطة الشريطية

يرتكز تخطيط المدن على شارع رئيسي ننمو حوله وتكبر أجزاء المدينة، عرفت هذا التخطيط مدن الولايات المتحدة الأمريكية في فترة الاستيطان، وتسمى مدن الشارع الرئيسي الوحيد.[2]

غير أن هذا النوع من التخطيط يؤدي إلى نمو عشوائي وفوضوي ما لم توضع خطة واضحة ومنظمة.

---

(1)- محجوب عطية الفائدي: **علم الاجتماع الحضري**، ص177.

(2)- محجوب عطية الفائدي، **المرجع السابق** ،ص:178.

2-1-6- نظرية المدن المثالية

في القرون الوسطى الأوربية حاول المخططون بناء مدينة مثالية، تحقيقا لحلم الإنسان الباحث عن المدينة المثالية، لها أضلاع متساوية، وجوانبها محصنة بأسوار وقلاع، تضم ثلاثة شوارع رئيسية تنتهي بثلاث بوابات، كما قسمت إلى ستة قطاعات تحصر بينها الأحياء السكنية.[1]

2-1-7- نظرية مدن الحدائق

تقوم على أساس هدم تداخل المناطق السكنية بالمناطق الصناعية والتجارية، فظهرت فكرة المدن الحدائق بإقامة مناطق سكنية جديدة تم اختيار مواقعها في مناطق بعيدة عن التلوث البيئي والضجيج الصناعي، أول مدينة أقيمت في بريطانيا وهي مدينة (لينشوري)، يعتمد هذا التخطيط الحضري على استعمال السيارة كوسيلة للمواصلات التي ساعدت على التنقل من مكان السكن إلى مقر العمل.

من أمثلتها في العصر الحديث في المدن العربية، القاهرة، الكويت، بغداد والدار البيضاء.

2-2- النظريات السكانية

تركز على الحجم الأمثل للسكان؛ أي أن كل دولة أو مديمة من مدن العالم لابد لها من عدد مناسب من السكان يتناسب مع حجمها وإمكانياتها الاقتصادية تستثمره بطريقة مثالية، وهذا ما يتطلب تخطيط حضري داخل المدن يضبط حجم السكان والخيرات والتجهيزات والبنيات التحتية المتوفرة، وأهم هذه النظريات السكانية:

(1)- أحمد الناوي: **محاضرات في التخطيط الحضري في المغرب**، ص ص19-20.

*** نظرية قاعدة ترتيب الحجم**

تدخل حجم سكان المدن والمراكز العمرانية كمقياس لتقدير أهمية هـذه الوحـدات، باعتماد قاعدة أن المدن ذات الحجم السكاني الكبير تتعدد وظائفها، ويتصف نمط توزيعهـا بقلة أعدادها أو ندرتها وتباعدها المجالي.

طبقت هذه النظرية في أقاليم كثيرة بالولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا وألمانيا من طرف **سينجر** Singer، وطبق **ورايـت** J.K.Wright هـذه النظريـة علـى 25 مدينـة وبالولايات المتحدة الأمريكية وأثبت صحة التوزيع عبر منحنيات تراكمية.[1]

تعرضت هذه النظرية لانتقادات شديدة حول العلاقة بين الحجم والوظيفة واخـتلاف حجم المدن من إقليم لآخر، وتباين المستويات الوظيفية، وعدم ترابط المـدن وأحجامهـا، ووظائفها على مستوى العالم، مع ذلك هناك من يرى أنها تحقق أسلوبا علميا يسهم كشف الوضع العمراني ويمكن الاسترشاد به في التخطيط الحضري للمدن.

2-2-2- نظرية جاذبية المدن

من النظريات الحديثة وضع **ريي Reilly** نظرية اهتمت بالجاذبية التجاريـة للمـدن المتجاورة، من خلال دراسة المسافة بين المدن والحجم الديمغرافي والاقتصادي لكل مدينة في مواجهة المدن الأخرى المجاورة.

هدفها دراسة تأثير المسافة على المجالات المحيطية بالمدن، واسـتخلص **ريـي** أن الجاذبية التجارية على نقطة معينة من المجال الواقعي بين مدينتين تتناسب طردا مع عدد سكانها وتتناسب عكسا مع مربع المسافة بين نقطة معينة وكل من المدينتين.

(1)- أحمد الناوي: **المرجع السابق**، ص ص21-22.

إلا أن اعتماد هذه النظرية على التحليل الحسابي الرياضي المجرد، يبعدها على الواقع المجالي، لأن نتائجها تبقى كمية محضة، لا يمكن ضبطها فوق المجال الجغرافي الحضري.[1]

2-3- النظريات الاقتصادية

تهتم بالجوانب النفعية المادية، تفترض الآن الإنسان كائن عقلاني يعمل دائما لتحقيق غايات اقتصادية، وأن عليه أن يخطط لمدينة المستقبل طبقا لبدائل اقتصادية مختلفة ثم اختيار البديل الأمثل، ويطلق عليها أيضا نظرية الإنسان الاقتصادي.

وهناك أيضا نظرية التخصص الحضري، التي تعتبر المدينة كوحدة اقتصادية، لها دور مهم في البناء الاجتماعي العام، ويكون التخطيط لهذه المدن لتقوم بدور اقتصادي أو مهني معين، وعلى هذا الأساس تصنف المدن حسب وظائفها، والمراكز الحضرية حسب حجم تعاطي السكان للأنشطة الصناعية والتجارية والمعدنية...، ويخضع كل نوع منها إلى تخطيط حضري خاص بطبيعة وظيفتها.[2]

2-4- النظريات الاجتماعية

تعتبر هذه النظريات المدينة كمجتمع يضم جماعات وأفراد غير متجانسين، تهتم فيها بمشاكل التمركز والضاحية وغيرها.

2-4-1- نظرية مناطق التركز الحضري

من أشهر دعاتها عالم الاجتماع **برجس Burgess** الذي اشتهر بدراسة نمو المدن، تجدر الإشارة هنا أن **برجس** كان مهتما في الأصل بتطوير النظرية الإيكولوجية، حيث قام بوضع نموذج ووصف بياني للطريقة التي تنمو بها المدينة وتنظيمها المساحي،

(1)- أحمد الناوي: **المرجع السابق**، ص ص23-24.

(2)- **المرجع السابق**، ص ص22-23.

مستخدما خريطة إيكولوجية لمدينة شيكاغو كأساس لبحثه، ولكي يحقق ذلك عالج نمو المدينة في ضوء امتدادها الفيزيقي وتمايزها في المكان.[1]

انطلق من فكرة أساسية أن أسعار الأراضي وسهولة الوصول تبلغ أقصاها في قلب المدينة التجاري، ثم تنخفض تدريجيا كلما ابتعدنا عن المنطقة المركزية.[2]

ثم أكد فكرة أن أسعار الأراضي وسهولة الوصول تبلغ أقصاها في قلب مدينة أخرى؛ أي أن المدينة تتخذ في نموها خمس حلقات أو نطاقات متناقصة ومتحدة المراكز هي:[3]

1- منطقة الأعمال المركزية.

2- المنطقة الانتقالية أو التحول.

3- منطقة سكن العمال.

4- السفر اليومي.[4]

افترض أن نمو المدينة يتم خارج المنطقة المركزية، وأن تحديد البنايات يتم كلما ابتعدنا عن قلب المدينة.

رغم الفوائد التي حققها إطار **برجس**، إلا أنه لا يزال يثير الكثير من التساؤلات، كما أنه لا يخلو من نقاط ضعف، ولعل **ميلا أليهان** من الأوائل ممن اهتموا بتقييم هذا النموذج، حيث بينت أن هذا النموذج يفتقر إلى الحدود الواقعية، فكل الحدود وضعت

---

(1)- السيد عبد العاطي السيد: **علم الاجتماع الحضري -مدخل نظري**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1974، ص403.

(2)- محمد حافظ: **النمو الحضري في المجتمع المصري -دراسة بنائية تاريخية**، دار سعيد رأفت للطبع والنشر، القاهرة، 1987، ص29.

(3)- السيد حنفي عوض: **علم الاجتماع الحضري**، شركة الأمل للطباعة والنشر، القاهرة، 1986، ص40.

(4)- السيد الحسيني: **المدينة -دراسة في علم الاجتماع الحضري**، دار المعارف، القاهرة، 1981، ص ص131-133.

بطريقة تعسفية، لا تعكس حقيقة التمثيل الواقعي للاستخدام الاجتماعي للأرض، وأيدها في ذلك **موريس دافي** M.Davier، بعد أن أجرى دراسة إمبريقية في مدينة (نيوهافن Nexhaven)، حيث وجد تنوع كبير في الوظائف في نطاق المنطقة المحدودة، وشذوذ في أنماط استخدام الأرض، وفي دراسته عن المدن الكندية توصل إلى أن المنطقة المركزية تأخذ شكلا مربعا أكثر من حلقة دائرية، وغيرها من الانتقادات التي تؤكد عدم مطابقة نموذج **برجس** للواقع، انطبق مرحليا على بعض المدن الأمريكية التي نمت بسرعة كبيرة.

2-4-2- نظرية القطاع هوايت H.Hoyt

ظهرت هذه النظرية في نهاية الثلاثينات (1939) لتعديل نموذج **برجس**، حيث قدم تصورا يحاول فيه تحديد النمط الإيكولوجي للمدينة في ضوء فكرة القطاع، بالتركيز على فهم البيئة الاجتماعية والاقتصادية للمدن عبر كتابه (بنية المدن الأمريكية)، أكد أن نمو المدن يتم على شكل قطاعات، ابتداء من المنطقة المركزية على طول طرق المواصلات، فأوضح أن تحديد سكن القطاعات يعتمد على القيم الإيجارية، ولكي يزيد **هوايت** هذه القضية وضوحا درس متغير الدخل وتوصل إلى أن ما يحدد انتشار المناطق السكنية هو دخل الفرد.

أكد **هوايت** أن النمو الحضري يتحدد في ضوء امتدادات النمط السائد من أنماط استخدام الأرض، ونظرته إلى المدينة كدائرة وإلى المناطق المختلفة كقطاعا.[1]

إن نظرية **هوايت** تعكس واقع بعض المدن في فترة تاريخية معينة، كما أنها أهملت الشواهد التاريخية التي تؤثر بشكل عميق في البناء الإيكولوجي، ولذا ينحصر تطبيقها

(1)- السيد الحسيني، **المرجع السابق**، ص134.

على بعض المدن الأوربية، الأمر الذي يجعل من الصعب تعميمها على بقية مدن العالم.[1]

2-4-3- نظرية النويات المتعددة: هاريس وألمان

ظهرت في منتصف الأربعينات، تحاول التوصل إلى تفسير أسلم للنمط الإيكولوجي، تستند إلى فكرة أساسية تؤكد أن النمو في المدينة لا يعتمد على نواة واحدة وإنما على نويات متعددة، حيث يعتقد أن أنماط استخدام الأرض في المدن تنمو حول بعض النويات المنفصلة وليس حول مركز واحد.[2]

2-4-4- نظرية المدينة الأولى والمدينة الثانية

ركز فيها **مارك جيفرسن** M.Geverson على انتشارها بالبلدان النامية والغنية، وأهميتها الديمغرافية والاقتصادية والثقافية.[3]

واستخدم مفهوم المدينة الأولى كظاهرة مميزة لأحجام المدن الرئيسية في الدول النامية، لاحظ أن في كل دولة من دول العالم توجد مدينة أولية تكون عادة أكبر مدينة في الدولة وغالبا ما تكون هي العاصمة، تحتكر كل شيء، والتخطيط الحضري يهدف في هذه الحالة إلى الحد من عدم التوازن الحضري لصالح التوازن الاقتصادي والسكاني مع المدن الأخرى والأرياف، وتخفيف الضغط السكاني والعبء عن المدينة الأولى في الدولة، وتنمية المناطق البعيدة عن العاصمة وكذا المناطق الزراعية والريفية والقرى لتصبح مناطق بشرية جديدة بهدف إجراء عملية التوازن الاقتصادي والسكاني.[4]

---

(1)- أحمد خروف وآخرون: **الإشكالات النظرية والواقع: مجتمع المدينة أنموذجا**، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1999، ص ص29-31.

(2)- جيرالد بريز: **مجتمع المدينة في البلاد النامية، دراسة في علم الاجتماع الحضري**، ترجمة محمد الجوهري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1989، ص198.

(3)- أحمد الناوي: **محاضرات في التخطيط الحضري في المغرب**، سلسلة دفاتر معرفية، ج1، ص ص25-26.

(4)- محجوب عطية الفائدي: **علم الاجتماع الحضري**، دار الكتب الوطنية، تونس، ط1، 2004، ص ص180-181.

2-4-5- النظرية السلوكية الاجتماعية

تستند على التوازن بين الفوائد الاقتصادية والاجتماعية من خلال مفهوم السلوك الإنساني العقلاني القائم على نظرة اقتصادية هدفها تحقيق الأرباح والعوائد على الفرد من الناحية النفسية والاجتماعية، حيث يتفاعل الإنسان مع محيطه الحيوي، مع الأخذ في الاعتبار مشكلات البيئة المحيطة، واعتبرت هذه النظرية كجزء في عملية خاصة بمجالات التخطيط الحضري.[1]

2-4-6- النظريات البيئية

تتمحور أفكار أصحاب هذه النظرية حول المدينة الخضراء والتنمية المستدامة ومحاربة التلوث، أثر التوسع الحضري الضخم الذي عرفته مدن الولايات المتحدة الأمريكية منذ القرن 19، وظهرت نظريات بيئية عدة، من رواد هذا الاتجاه **أدم** P.Adam، **إمرسون** W. Emerson و**لويس** Lewis، بل إن **ورايت** F Wright دعا إلى نبذ المدينة والعودة إلى الطبيعة لتوفير نمو منسجم للإنسان، حيث فكر في مدن صغيرة تتلاشى داخل الطبيعة.

لعبت المدرسة الأمريكية دورا هاما خاصة بالنسبة لتحليل الظاهرة الحضرية، والساكنة الحضرية والأنشطة، مما أثر على طرق التخطيط الحضري في المدن الأمريكية عموما، يمكن الإشارة إلى أنها تأثرت بالتحليلات التي قامت بها من قبل المدرسة الألمانية في علم الاجتماع الحضري، بيد أن مع **سيمل** G.Simmel صاحب كتاب (المدينة والحياة العقلية) الذي وضح فيه كيفية الانتقال من مجتمع تقليدي إلى مجتمع حديث معقد، وانعكاسات ذلك على السلوك الفردي والجماعي، وتأثير ذلك على التخطيط الحضري.

(1)- **المرجع السابق**، ص26.

وعليه، فالتخطيط الحضري تصور فكري وتعابير سلوكية ورسم فني جمالي، وممارسات اجتماعية، كما أنه أدوات تقنية نظرية ومادية... لذا تعددت مدارسه ونظرياته وأعطت توجهات مختلفة لهذه التقنية الفكرية والمادية.[1]

رغم إسهام الكثير من العلوم الاجتماعية والمعمارية في تطوير التخطيط الحضري إلا أن الدراسات الحضرية المعاصرة تؤكد أن هناك فرقا بين النظري والإجرائي وبين ما يجب أو يكون وما هو كائن.

ومن أكبر التحديات والمعيقات التي أصابت التخطيط الحضري هو طبيعته الازدواجية، فالتخطيط يجمع بين النظري والتطبيقي, وفي الغالب الأعم لا يمكن تطبيق كل الجوانب النظرية على ارض الواقع، بسبب تعامل التخطيط مع الحياة الإنسانية التي من ميزاتها التغير من زمن لآخر ومن مجتمع حضر لآخر، وربما نفشل بعد مرور فترات زمنية على استحداثها.

فهو عليه أن يهتم بجانب التنظير والتجريد، شأنه في ذلك شان العلوم الاجتماعية، لكنه كأحد العلوم التطبيقية عليه أن يخضع استنتاجاته النظرية على محك الواقع ويقوم بتطبيق توصياته هذه الازدواجية بين النظرية والتطبيق هي التي تزيد من تعقيدات التخطيط وتجعل عملية التنظير له في غاية السهولة.

أما التحديات التي تواجهها نظم التخطيط الحضري في القرن الواحد والعشرين تم حصرها في:

- التحديات البيئية: تتمثل في ظاهرة تغير المناخ والاعتماد المفرط للمدن على استخدام المركبات.

(1)- أحمد الناوي: التخطيط الحضري في المغرب، مكتبة لينا، ج1، 2016، ص ص27-28.

– التحديات الديمغرافية: متمثلة في الوتيرة المتسارعة للتحضر، والمدن المنكمشة وتزايد الشيخوخة والعددية الثقافية.

– التحديات الاقتصادية: التي تنطوي على النمو المستقبلي غير المضمون والشكوك الجوهرية إزاء منهجيات الأسواق التي ولدتها الأزمة المالية العالمية عن تزايد النشاطات غير الرسمية في المناطق الحضرية.[1]

– والتحديات الاجتماعية والاقتصادية لاسيما تلك المتمثلة في مظاهر التفاوت الاجتماعي والعمراني والزحف العمراني وظهور الضواحي وزيادة حجم المدن.

– التحديات المؤسساتية والمرتبطة بعملية الحكم الإداري وتغير الأدوار التي تتولاها الحكومات المحلية.

هذه التحديات تختلف بين دول العالم المتقدم ودول العالم المتخلف، هذه الأخيرة تعاني من تعقد المشكلات الحضري وتفاقمها مفرزة أزمة حضرية حادة تعاني منها معظم مدن العالم الثالث (النمو الديمغرافي الناجم عن الزيادة الطبيعية للسكان، تمامي النمو العمراني العشوائي وانتشار الأحياء المتخلفة...).

وأصبحت الدول المتقدمة تتبنى السياسات الحضرية كمفهوم بديل للتخطيط الحضري (المملكة المتحدة أصدرت العديد من التقارير عن المشكلات التي تواجهها المدن والمراكز الحضرية...).

(1)– التقرير العالمي للمستوطنات البشرية، **تخطيط المدن المستدامة**، توجهات السياسة العامة على الرابط www.unaibtat.org

الفصل الثالث
المدن الجديدة، الأهداف والسياسات

أولا- لمحة عن ظهور المدن الجديدة.

ثانيا- أهداف المدن الجديدة وخصائصها.

ثالثا- تصنيف المدن الجديدة.

رابعا- نظريات تخطيط المدينة ومقوماتها

خامسا- بعض تجارب المدن الجديدة عالميا.

سادسا- التجربة الجزائرية في المدن الجديدة

أولا- لمحة عن ظهور المدن الجديدة:

إن فكرة إنشاء المدن الجديدة بمختلف أشكالها ليست وليدة النهضة الحديثة وإنما هي موجودة منذ العصور القديمة خاصة في المستعمرات الرومانية، فقد شيدت مدينة (سر من رأى) بالعراق لتخلف بغداد كعاصمة للحكم، وأنشأ **لويس الرابع عشر** مدينة فرساي....[1]

فقد صاحبت المدن الجديدة على مر العصور باختلاف أنساق الحياة ومستويات التحضر والتطور بها، وظل ذلك الفكر هو الناتج المنطقي والمباشر لطموح الفلاسفة والمخططين في التغيير والوصول إلى التكامل المجتمعي أو لتجنب سلبيات المجتمع القائم. فقد تحدث أرسطو عن ذلك المجتمع المتكامل والمحدد الحجم والذي يوفر البيئة المثالية.

في العصر القديم

ظهرت المدن الجديدة منذ عصر الفراعنة حيث أنشئت أوائل المدن الجديدة في وادي النيل (مدينة منف عام 3400قبل الميلاد)لتكون عاصمة مصر،أيضا مدينة أخيتاتون التي بناها الملك أخناتون عام 1365 قبل الميلاد...

في عهد الإغريق ظلت فكرة إنشاء المدن الجديدة مستمرة لأغراض التجارة والاستيطان وكذا توزيع الكثافة السكانية خارج المدينة القديمة.

أما الرومان فقد توسعوا في إنشاء المدن الجديدة لأغراض عسكرية وللاستيطان وبتلك المناطق الجديدة التي يتم ضمها للإمبراطورية الرومانية.

العصر الوسيط

ظهرت في العصور الوسطى أثناء ازدهار الحضارة الإسلامية العديد من المدن الجديدة التي نشأت أولا لتكون معسكرات حربية ثم تحولت بعد ذلك لعواصم إدارية

(1)- خلف الله بوجمعة: **العمران والمدينة**، دار الهدى للطباعة، عين مليلة، الجزائر، 2005، ص ص122.

لولايات الدول الاسلامية مثل الفسطاط،التي بناها عمرو بن العاص عام 641م بعد فتح مصر وغيرها.

وفي العهد الفاطمي أمر المعز لدين الله الفاطمي بإنشاء مدينة جديدة بمصر، فأقام جوهر الصقلي عام 969م مدينة أسماها آنذاك المنصورية لتصبح فيما بعد القاهرة عاصمة الدولة الفاطمية.

أما في أوروبا فقد أمر الملك (إدوارد) ملك بريطانيا عام 1296 ميلاديا بإنشاء 24 مدينة جديدة لتوطين أفضل العناصر الإنسانية بها لتنميتها سكانيا بصورة مثالية لتحقيق ما وصفه بالصالح العام للسكان والتجارة.

أما في العصر الحديث اقترح **توماس مور** Thomas mor عام 1515م،ما يعرف باليوتوبيا (المدينة الفاضلة)، وتطرق لوصف مدينة أمورت التي اعتبرها نموذج للمدينة الفاضلة، آنذاك من حيث مساحتها وأشكال منازلها وحدائقها ونسق الحياة فيها،و توالت الفكرة في التداول بين عدد من المفكرين،و كانوا جميع يطمحون بتصوراتهم وأفكارهم إلى وضع هياكل جديدة للمجتمع المثالي المتوازن والذي يوفر لساكنيه البيئة النموذجية لممارسة الحياة.[1]

ومع ذلك فإن مفهوم المدينة الجديدة تطور كثيرا في القرن العشرين وأصبح يمثل سياسة تخطيطية قائمة بذاتها، فأمام تفاقم أزمة الإسكان وتضخم المدن بعد الحرب العالمية الثانية، تم اللجوء إلى هذا الاختيار لإعادة توزيع السكان والأنشطة المختلف والوظائف.

ويجمع المختصون ومنهم **بيير مرلين** على أن فكرة المدن الجديدة بدأت تتضح عام 1898 وذلك بصدور كتاب هام بعنوان "الغد طرق سليمة للإصلاح الحقيقي" الذي اقترح مؤلفه **إيبنزر هوارد** E.Howard وهو بريطاني الأصل إنشاء مدن جديدة وسط الطبيعة

(1)- خلف الله بوجمعة، **المرجع السابق**، ص123..

الخضراء يطلق عليها اسم (مدن الحدائق)، ولا يزيد عدد سكانها عن 30.000 نسمة، يتم التخطيط لها مسبقا، وقد قام مؤلف الكتاب بتنفيذ فكرته المتصلة بمدينة الحدائق عام 1907 وآخر عام 1920، إلا أن الفكرة لم تلق نجاحا كبيرا في البداية نتيجة لبعض الصعوبات التي تعرضت لها، وبدأت بعد ذلك الحكومة في إنشاء المدن الجديدة عام 1946 حتى بلغ عددها 28 مدينة عام 1971.[1]

يرى **هوارد** أن مدن الحدائق هذه كان الهدف الأساسي منها هو البعد عن ضوضاء المدينة العاصمة، وبخاصة عندما ظهرت بها التكنولوجيا الحديثة وزيادة سكان المدن.

ومن هنا نجد أن فكرة المدن الجديدة تقوم على أسس تخطيطية، تهدف إلى مواجهة بعض الاحتياجات الملحة، وتكشف عن نوع من التنظيم الاجتماعي المقصود، وإعادة تكوين للقوى البشرية والموارد الطبيعية من خلال تخطيط علمي يهدف للتخفيف من حدة المشكلات التي يعاني منها المجتمع، بحثا عن التوازن ومواجهة المشكلات التي تعوق عمليات التطوير والتنمية من خلال مدخلين أساسيين:

المدخل الأول

يتمثل في تحسين مستوى ما هو متاح بالفعل من المجتمعات المحلية، وتحسين مستوى الخدمات، وحل بعض المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية.

المدخل الثاني

ويحاول إقامة مجتمعات جديدة تقوم على أسس تخطيطية، يتم إنشاؤها في مناطق بعيدة أو قريبة من المجتمعات القائمة بالفعل.

---

(1)- أحمد علي إسماعيل:**دراسات في جغرافية المدن**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ص174.

(2)- مصطفى عمر حمادة: **المدن الجديدة، دراسة في الأنثروبولوجية الحضرية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2011، ص ص43-44.

توجد أشكال كثيرة لأنماط إقامة المدن الجديدة تشترك في خاصيتين هما:

* ارتباطها بحركة سكانية متجهة إليها لوجود عوامل جذب مخططة لجذب هؤلاء السكان.

* وجود عملية تخطيطية من قبل الدولة، حيث تنظم هذه المشروعات من خلال التدخل المباشر من جانب الدولة وفقا لأسباب معينة.[1]

إن نشأة المدن الجديدة في الجزائر يندرج ضمن السياسة الوطنية الرامية إلى تهيئة الإقليم وتنميته تنمية مستدامة، وذلك من أجل إعادة توازن البيئة العمرانية من جهة، وإعادة توزيع السكان من جهة أخرى مع مراعاة الخصوصية الثقافية والاجتماعية لكل منطقة.[2]

ومما لاشك فيه أن المدن انبثقت تعبيرا عن ظروف مادية واجتماعية وسياسية، كما تأثرت بمختلف التقاليد والقيم والأفكار المنظمة للعلاقات الاجتماعية، وكذلك بوسائل الإنتاج وأنساق الاتصال وتطورات المدن والعمارة معها، وانعكست صورة هذا التغير الاجتماعي على المدن ونمو العمارة.

يقول **سارس** مشاهدة مدينة تجعلني أدرك الأهداف الثقافية لسكانها، فالمدينة كتاب تقرأ فيه أهداف أهلها وطموحهم، ولقد تنوعت الأسباب والأهداف الداعية إلى ذلك واختلفت درجة أهميتها من منطقة إلى أخرى، فالتغيرات الكبيرة في التركيبة الاجتماعية وتزايد السكان الهائل والهجرة الريفية، كحلها أسباب أدت إلى إنشاء المدن الجديدة.[3]

(1)- هالة منصور: **محاضرات في موضوعات علم الاجتماع الحضري**، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص ص179-181

(2)- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قوانين خاصة بالتعمير، عدد 134، المؤرخ في 2002/05/14، ص05.

(3)- إبراهيم التوهامي: **بعض ملامح أزمة المدينة الجزائرية**، فعاليات الملتقى الوطني حول أزمة المدينة الجزائرية، منشورات جامعة قسنطينة، 2003.

ثانيا- أهداف المدن الجديدة وخصائصها

لما كانت سياسة المدن الجديدة تستهدف في المقام الأول جذب الأنشطة الاقتصادية المتمركزة في المراكز الحضرية الكبرى، وتوفير فرص العمل، فإنها تعتبر اتجاها هاما لتنظيم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية، فلا يمكن أن تقتصر المدن الجديدة على وظيفة معينة، فهي وإن أنشئت للقيام بوظيفة معينة، فإنها على المدى البعيد ستتنوع أنشطتها وتتوسع أهدافها.

ومنه، فإن الأبعاد التي تبين لنا طبيعة نشأة ونمو المدن الجديدة هي:

- بعد ديمغرافي يهدف إلى إعادة توزيع السكان والتقليل من تركيزهم في المراكز الحضرية الرئيسية.

- بعد اقتصادي ويهدف إلى استغلال الموارد البيئية اقتصاديا وإعادة توزيع الصناعة الصغيرة والمتوسطة على خريطة الدولة.

- بعد اجتماعي هدفه إشباع الحاجات الأساسية للأعداد المتزايدة من السكان.

في ضوء ما سبقن يمكن أن نستخلص أهداف إنشاء المدن الجديدة كما يلي:

أهداف عمرانية:

تتمثل في تخفيض التركز الحضري على المدن الكبرى وإعادة توزيع السكان للحد من الازدحام الشديد في المدن الكبرى والذي يخلق أزمة حادة في الإسكان، التي تترتب عنها مشكلات اجتماعية وثقافية واقتصادية لأفراد المجتمع.[1]

(1)- خلف الله بوجمعة: **المدينة والعمران**، ص ص122-123.

أهداف اجتماعية:

تهدف إلى إشباع الحاجات الأساسية لأعداد متزايدة من السكان، والحد من التمايز الاجتماعي السائد في المدن الكبرى وتوفير إطار حياتي مقبول لأغلبية شرائح المجتمع، وخلق نشاطات تخدم الغرض.

أهداف اقتصادية:

إقامة مدن صناعية تجتذب الصناعات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة بدلا من تمركزها في المدن الكبرى، وخلق فرص عمل جديدة عن طريق تنويع الوظائف والنشاطات الاقتصادية، وبرمجة التجهيزات المختلفة الضرورية للسكن.

فالمدن الجديدة بالرغم من الاختلاف في الأهداف إلا أنها تعتبر إحدى الحلول التي تبنتها الدول المتقدمة والنامية، وتشترك في عوامل تربطها ببعضها البعض:

- غياب نواة قديمة في أغلب الأحيان.
- تخطيط مسبق وفق خطة هندسية مدروسة.
- وجود وظيفة محددة أو طابع محدد للمدينة.
- سرعة النمو بحيث يزداد حجم المدينة بسرعة كبيرة ليبلغ الأهداف المرسومة وكذا الحرص على التوازن بين السكن وفرص العمل منذ البداية.
- توفير التجهيزات المختلفة في تنظيم المجال.

ولعل أهم العوامل التي تساعد على تحقيق الأهداف السابقة، تتعلق بحيثيات التخطيط واختيار الموقع والقاعدة الاقتصادية وكذا مراحل التنفيذ وما بعده نذكر منها:

* ضرورة وجود استراتيجية ثابتة لإدارة استخدامات الأرض والملكية.

* وجود آليات للتحكم في العمران والامتدادات العمرانية خاصة العشوائية منها والمحافظة على الخصائص الطبيعية والبيئية للمدينة الجديدة.

* وضع قوانين لضمان الالتزام باستخدامات الأرض بالمخطط.

* تحسين الظروف المعيشية للسكان للحد من الهجرة غير المرغوب فيها.

* وضع تصورات لمعدلات النمو الاقتصادي والسكاني والإمكانيات الاقتصادية التي سوف تقوم عليها المدينة الجديدة.

* دراسة حركة المواصلات من وإلى المدينة مما يسهل انتقال السكان إليها والاستقرار فيها.

* وضع خطط مستقبلية لتطوير المدينة من عدة جوانب: الإسكان، البنية الأساسية وجميع الخدمات التي من شأنها تسهيل الحياة للمواطنين.

* اعتماد سياسة تمنح مستوى معيشي متميز للسكان وضمان مجتمع متوازن.

ثالثا- تصنيف المدن الجديدة[1]

هناك علاقة وطيدة بين نوع المدينة والهدف من إنشائها، حيث أن تحديد الهدف يعطي صورة مبدئية لنوع تلك المدينة وحجمها ووظيفتها وحتى قاعدتها الاقتصادية.

وقد ظهر علم تصنيف المدن قديما ضمن اهتمامات الفلاسفة والمفكرين بدراسة المدن وأحوالها بشكل عام،أهم من كتب في هذا العلم نذكر العلامة ابن خلدون (1332-1405)، كانت آراؤه بمثابة مقدمة عامة في علم تخطيط المدن بكل ما فيه بالمعنى المعاصر،درس ابن خلدون المدن من حيث المباني،و السكان،و الهندسة والعمارة والثقافة والاقتصاد و... فهو كان يرى بان المدينة ذات أبعاد متعددة وتتكون من تركيبات متشعبة تشمل عناصر الزمن والفلسفة،إضافة إلى فائدتها ونفعها.

(1)- خلف الله بوجمعة، **المرجع السابق**، ص120..

والأساس **عند ابن خلدون** في تصنيف المدن مدى اتساع العمران بالمدينة واكتمال المرافق وتنوعها واحتواء المدينة على مظاهر الحياة الحضرية والتحضر أو تعدد الصناعات بها، وعلى هذا فقد صنف المدن إلى:

* مدن الأمصار المستبحرة في العمارة:هذه المدن بحكم اتساعها الكبير تختص بكل الصناعات سواء الضرورية أو الكمالية أو الترفيهية.

* المدن المتوسطة: بها الضروري فقط من الصناعات ولا يوجد بها مظاهر الترف والكماليات،و يكون حجمها أصغر من الأمصار.[1]

تأتي عملية إنشاء المدن الجديدة في إطار سياسة وإستراتيجية سواء على المدى القصير، المتوسط والطويل، والتي تتخذ على مستوى المراكز المتخصصة من أجل ضبط وتوجيه نمو المجتمعات الحضرية الجديدة، وتكون على شكل مدن تابعة قريبة من مراكز المدن الكبرى للاستفادة منها اقتصاديا وخدماتيا واجتماعيا، أما النوع الثاني فنقصد به مدن مستقلة بذاتها، وسنأتي على عرضها كما يلي:

1- المدن الجديدة المستقلة

المدن من هذا النوع ذات كيان مستقل اقتصاديا وذات نسبة استيعاب كبيرة لا تعتمد على أي من المدن القائمة بالإقليم، لكن لديها مقومات استمرار، كما تقام المدن المستقلة في موقع تبعد عن المدن القائمة بمسافة كافية ما يحقق لها الاستقلال المادي والإداري.

وما ينتج عن إقامة هذه المجتمعات، حدوث هجرة للعمالة من المناطق المتقدمة لتزويد هذه المناطق الأخيرة بالعمالة الفنية من الشباب، وهذه الهجرة إلى المدن الجديدة تؤدي إلى خلق عدم توازن في الكثافة السكانية نتيجة خلق فرص جديدة للعمل.[2]

(1)- ابن خلدون: **المقدمة**، دار الفكر للطباعة والنشر، لبنان، 2012، ص313.

(2)- عبد الرؤوف الضبع: **علم الاجتماع الحضري (قضايا وإشكاليات)**، دار الوفاء للنشر والتوزيع، عمان، ص ص148-149.

ويوجد لها أنماط كثيرة منها:

1-1- المدن الجديدة: مناطق عمرانية جديدة ذات قاعدة اقتصادية قوية، ولها مقومات الاستمرار والاستقلال.

1-2- المجتمعات الحديثة: مصطلح استخدمه مخططو المدن في أمريكا بدل المدن الجديدة، ويعرف على أنه مخطط جيدي لتنمية منطقة كبيرة الحجم، ويكون امتدادا لمركز حضر قائم، وتدعيم الحكومة الأمريكية المستثمرين لتنفيذ هذه المجتمعات.

1-3- المدن الجديدة كبيرة الحجم: مجتمع كبير الحجم وعدد سكانه كبير، تقام بعيدا عن المدن الأخرى لجذب النمو في منطقة معينة، تساعد على توازن وتوزيع نمو السكان.

1-4- مدن الشركات: يقام هذا النوع حسب النشاط الاقتصادي كمدينة تقام حول الجامعة أو تقام مساكن بجوار الصناعة والمصانع...

1-5- مدن التنمية: تقام على أرض ليس بها أي مقومات تنمية، بعيدة عن المراكز الحضرية يتم خلق فرص عمل مختلفة ومتنوعة، الهدف منها إعادة توزيع السكان والأنشطة الاجتماعية والاقتصادية وتكوين نواة لمجتمع جديد.

1-6- مراكز التنمية الريفية: مركز تنمية لمجتمع ريفي، لابد أن يوفر فرص عمل للسكان المحيطين به ويكون لديه مقومات الاستمرار والاستقلالية.

1-7- المجتمع الاقتصادي الريفي: يقام من خلال بناء المستثمرين والقطاع الخاص المساكن لعمالهم في الأراضي الخاصة بهم من أقل إمكانية لاستعمال الأرض.[1]

1-8- مركز تنمية سريع: يقام عن طريق جهات أهلية معاونة كالجمعيات الأهلية والقطاع الخاص له اقتصاد متنوع، مع توفير فرص العمل والإدارة للسكان والموظفين في المنطقة.

(1)- عبد الرؤوف الضبع، **المرجع السابق**، ص149.

1-9- مدينة أفقية: عبارة عن نظام متتابع كوحدات صغيرة، تكون فيها شبكات المواصلات تحت الأرض، وهي من النماذج الحديثة للمدن.

2- المدن التوأم:

يتم إنشاؤها قرب المدينة الأم، وتمثل أساسا توسع في الأراضي الصحراوية لها قاعدتها الاقتصادية، لكن تبقى على اتصال دائم ووثيق مع المدينة الأم، في بعض المستويات العليا من خدمات ومرافق.

3- المدن الجديدة التابعة:

عبارة عن مجتمع يعتمد فيزيقيا واقتصاديا على مجتمع قائم بالفعل ويكون قريب منه لامتصاص الكثافة السكانية المتزايدة، وكذا تخفيف العبء على المدينة الأم، وإذا كانت فرص العمل خارج المدينة فإنها تصبح كسكن ليلي للسكان، فهي تهدف إلى كسر حدة كثافة السكان العالية في المدن الكبرى، ولكنها تبقى تابعة لما من حيث الخدمات والمرافق وفرص العمل.[1]

ولهذا النوع خمسة أنماط من المدن الجديدة:

3-1- مدينة تابعة: امتداد سكني، كثافة سكانية عالية، أقل خدمات مطلوبة، أقل استخدام للأرض.

3-2- مدينة ميترو: مجتمع متكامل تابع يتخذ شكل عنقودي، ويعتبر مركز عاصمة، فيه تنوع استعمالات الأرض.

3-3- مدينة تقسيم أراضي: بأطراف المدينة تبعا لتنظيمها، مكان للنوم فقط، قد تحتوي على بعض الخدمات الضرورية لكنها لا توفر فرص عمل.

(1)- داليا حسين الدرديري: **المدن الجديدة والتنمية العمرانية في مصر**، ص53.

3-4- تنمية وحدات مخططة: مساحات خاضعة لتنظيم المدينة، يتم تقسيمها إلى مساكن، ذات ملكية شخصية.

3-5- مدينة جديدة داخل مدينة: هدفها إحياء وتجديد المناطق المتدهورة عمرانيا وبيئيا، تبعا لخطة شاملة.

رابعا- نظريات تخطيط المدينة:

تعددت النظريات التي تتناول تخطيط المدن والتي تسعى لتلبية حاجات سكان المجتمع الحضري من خلال توفير كل المؤسسات الضرورية التي مضمن مختلف الخدمات.

وسيتم التطرق في هذا المحور إلى بعض هذه النظريات.[1]

1- نظرية المدينة الشريطية:

هذه النظرية ترجع إلى المهندس المعماري **سوريا ماتا**Soria Matta تقوم على محور رئيسي للحركة الطولية، وبالتالي فهي تعمل على إلغاء الشكل المركزي للمدينة، حيث يكون العمود الفقري للمدينة عرضه 50 متر وطوله حسب طول المدينة ويتم إنشاء التجمعات السكنية والمصانع على جانبي المواصلات الرئيسية، والذي يربط المدينة الأم والمدينة الجديدة مع بعضها مثل: مدينة برج العرب الجديدة التي تقع على بعد 60 كلم من مدينة الإسكندرية.

وجاءت هذه النظرية كأسلوب لتوجيه النمو العمراني نحو طرفي المدينة الشريطية مستقبلا لضمان بقاء الاتصال بين سكان الحضر والبيئة المحيطة.[2] (شكل رقم 01)

([1])- **نظريات ونماذج في تخطيط المدن**، PDF، ص21.

(2)- محمد عبد الله إسماعيل الشيخ عيد: **المعايير التخطيطية للمدينة بين الأصالة والمعاصرة**، أطروحة ماجستير، كلية الهندسة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2015، ص72.

شكل رقم (01): يبين الدينة الشريطية عند سوريا ماتا

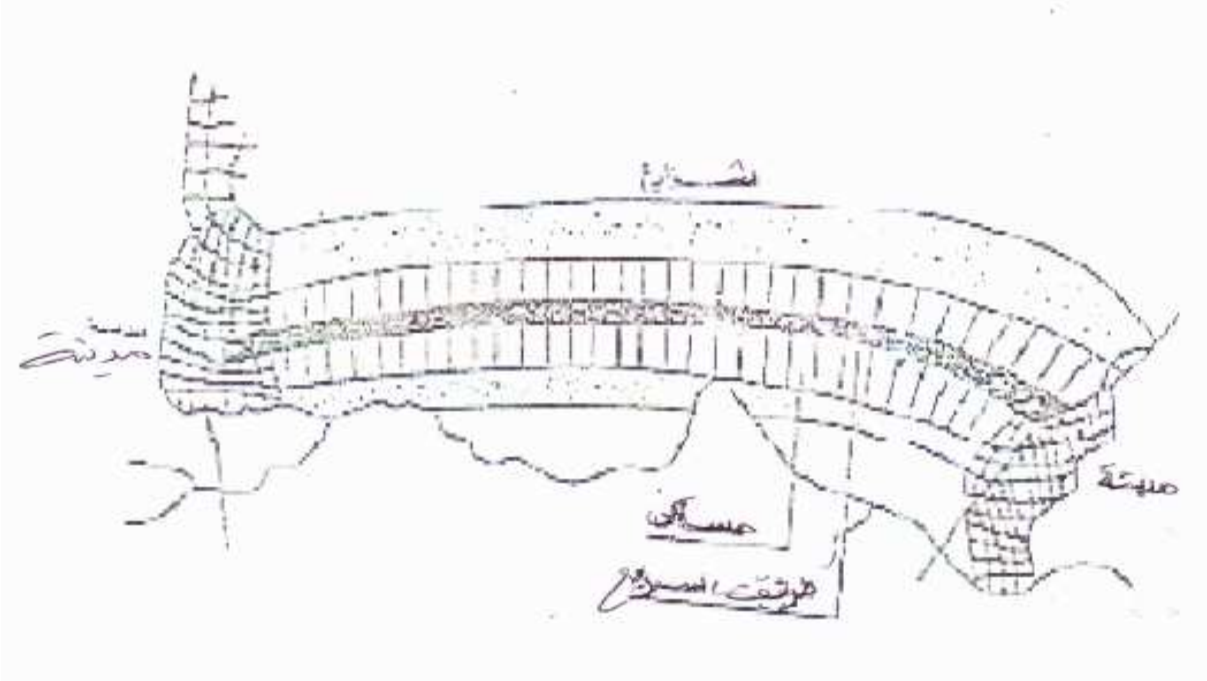

المصدر: نظريات ونماذج في تخطيط المدن (PDF)

2- نظرية المدينة الشبكية

تقوم هذه النظرية على فكرة التوسع الأفقي والانتقال من تمركز السكان في وسط المدينة إلى تمركزهم خارج المدينة، صاحب هذه النظرية الألماني **لودنج هيلبر زيمر**، تنتظم فيها الوحدات السكنية على أساس أن تكون مستقلة تماما، بحيث تتوفر على الخدمات الضرورية لمجتمع المدينة، المصانع تقع على جانب الطريق الرئيسي وعلى الجانب الآخر توجد المحلات والمكاتب الإدارية والمناطق السكنية والحدائق العامة، والمساحات الخضراء (شكل رقم 02).

شكل رقم (02): يبين المدينة الشبكية عند لودنج هيلبر زيمر

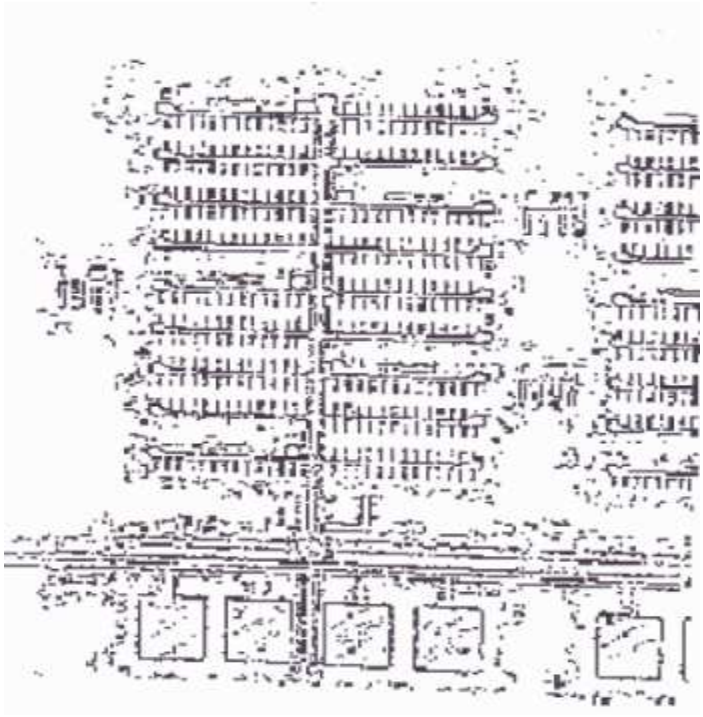

المصدر: نظريات ونماذج في تخطيط المدن (PDF)

3- نظرية المدينة الحدائقية:

رائد هذه النظرية المخطط البريطاني المشهور **إينزر هوارد** اقترح تخطيط المدن وبنائها على أساس إنشاء مدينة خالية من المشكلات الحضرية، لها كفايتها الذاتية ويسكنها عدد محدود من السكان، حيث كان الاعتقاد السائد في عصره أن الإنسان إذا أراد أن يحي حياة هادئة عليه أن يلجأ إلى الريف ويترك المدينة، من ذلك سعة **هوارد** إلى إنشاء مدينة حضرية ريفية تحقق مقومات الحياة الحضرية وحياة الريف.

المدينة الحدائقية (دائرية) ممتدة في نطاقات دائرية، يتوسطها الطريق الواسع الذي تقع عليه المدارس والمباني الدينية، تنطلق منها ستة شوارع شعاعية تقسم المدينة إلى ستة أجزاء مخروطية.

من أمثلتها مدينة ويلوين (Welxwyn) الحدائقية بالقرب من مدينة لندن ببريطانيا عام 1920 تقع شرق إنجلترا، ويزورها الملايين من السياح للاستمتاع بأحزمتها الخضراء التي تصل العمران بين جنبيها (شكل رقم 03).[1]

شكل رقم (03): يبين المدينة الحدائقية عند إبنزر هوارد

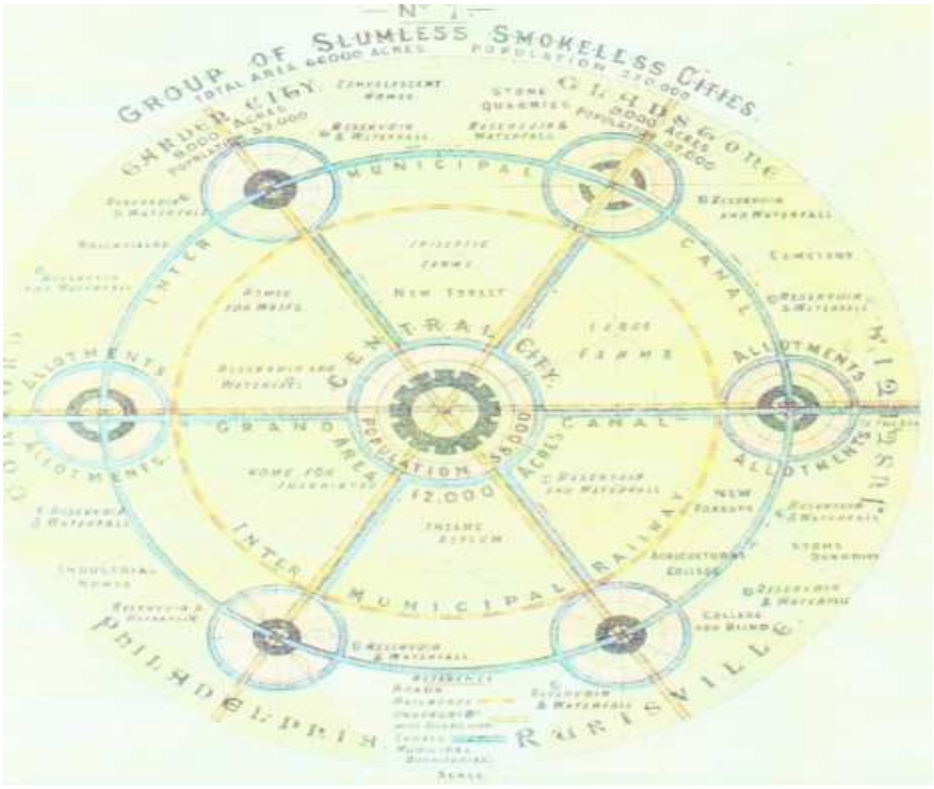

المصدر: http//wikipedia.org

4- نظرية المدينة الزراعية:[2]

تعتبر إحدى النظريات التي ظهرت عام 1920 في عالم التخطيط فكرتها المدينة الواسعة الممتدة، قدمها **فرانك لويدرايت**، حيث اقترح توزيع جميع الصناعات والمتاجر ومختلف الأنشطة والخدمات على امتداد الطرق الرئيسية.

(1)- **نظريات ونماذج في تخطيط المدن**، PDF، ص33.

(2)- **نظريات ونماذج في تخطيط المدن**، PDF، ص46.

عام 1932 اقترح **رايت** مدينة مثالية ضخمة تسيطر عليها المناطق الخضراء، تتسع لحوالي 1400 أسرة ممتدة على الطرق العام.

كما تحقق هذه النظرية المساواة بين أفراد المدينة، بعمل تجمعات سكنية متساوية تقريبا في المساحة والكثافة السكنية والتي تقل تدريجيا بالابتعاد عن مركز المدينة (شكل رقم 04)

شكل رقم (04): يبين المدينة الزراعية عند فرانك لويد رايت

المصدر: http//wikipedia.org

5- مدينة الغد:[1]

قدم هذه النظرية المعماري المشهور **لوكوربوزيه** عام 1922، حيث عرض مشروعا للمدينة الحديثة في فرنسا.

تقسم المدينة فيها إلى ثلاثة أقسام كبرى:

(1)- **المرجع السابق**، ص50.

1- عمارات وناطحات سحاب وسط المدينة (تشكل 05% من مساحة المدينة).

2- عمارات سكنية اقل ارتفاعا حول ناطحات السحاب على شكل خطوط منحنية تتكــون من 06 طوابق.

3- المساحات المتبقية تخصص لإنشاء المنتزهات وأماكن الراحة والاستجمام.

طبقت هذه الفكرة في باريس عام 1925، لكن لم تحل مشاكل المدينة رغــم أن المبــادئ الأساسية لهذه النظرية هي:

- القضاء على الشوارع الضيقة وإخلاء وسط المدينة من العمارات.

- زيادة الكثافة البنائية من خلال اعتمدا نمط السكن العمودي.

- توسيع المساحات الخضراء وتوفير النقل الحضري[1] (شكل رقم 05).

شكل رقم (05): يبين مدينة الغد

المصدر: http//wikipedia.org

6- نظرية المجاورة السكنية:

هذه النظرية لها أثر كبير في تطور التخطيط، قدمها **كليرنس بيري** عــام 1929 أطلــق عليها (المجاورة السكنية)، وضع عدة اعتبارات تحكم تخطيطها منها:

- الحجم: المسافة بين المدرسة الابتدائية إلى ابعد نقطة في المجاورة 500م.

(1)- **نظريات ونماذج في تخطيط المدن**، PDF، ص51.

- الحدود: شبكة (ن) الطرق المحيطة بالمجاورة وتسمح بالمرور العابر.

- المناطق المفتوحة: لكل مجاورة سكنية مساحة مفتوحة بمعدل 10% من المساحة الكلية.

- الخدمات: تتوفر كلها داخل المجاورة ماعدا الخدمات الكبيرة المساحة.

- نظام الطرق الداخلية: تسمح للمرور الاضطراري داخل المجاورة.

- مساحة المجاورة السكنية تحدد بعدد من السكان لهم متطلبات معيشية مميزة.

- المجاورة السكنية جاءت لحل المشاكل التي تعانيها المناطق الحضرية، التفكك الاجتماعي، اختناق المرور والمساكن الرديئة... لذلك كانت مواجهتها تتطلب تحسين البيئة الطبيعية المحيطة، فمن الواضح أن هناك علاقة وثيقة بين البيئة والمجتمع والسلوك الفردي، ثم تنظيم البيئة داخل المجاورة السكنية (شكل رقم06).[1]

شكل رقم (06): يبين نظرية المجاورة السكنية عند كليرنس بيري

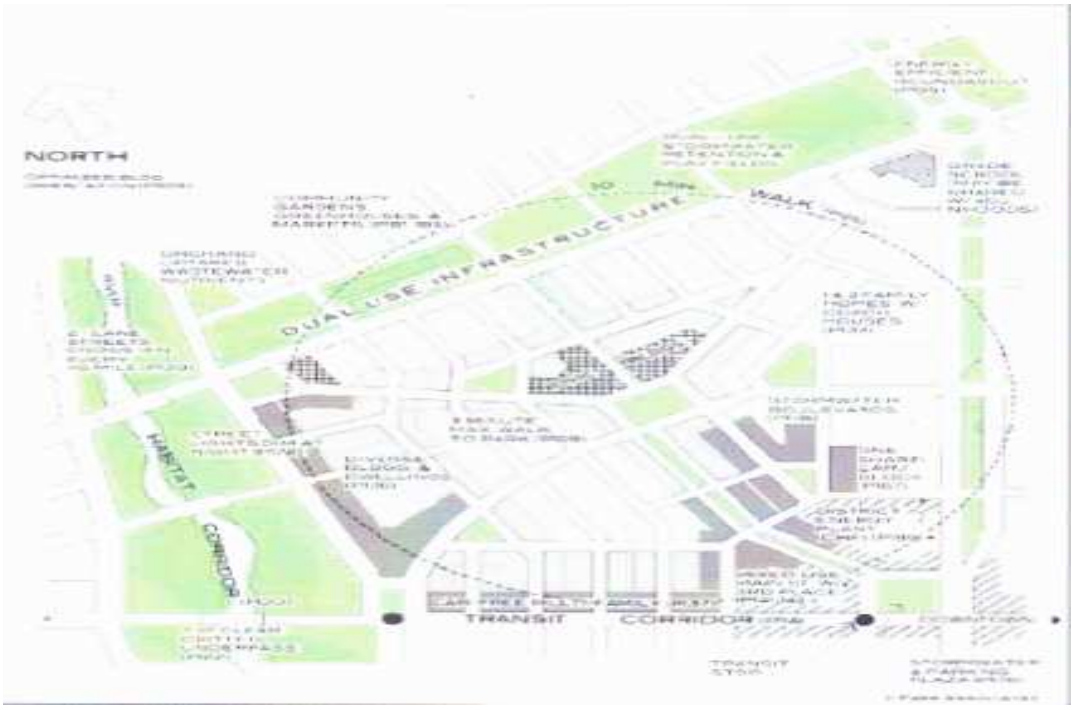

المصدر: http//wikipedia.org

(1)- **المرجع السابق**، ص28.

***/ مقومات تخطيط المدينة:[1]**

إن عملية تخطيط المدن –بإجماع المخططين– تحتاج إلى عدد من المبـــادئ والمقومـــات نذكر منها:

1– طبيعة الموقع:

لابد من إجراء دراسة حول الموقع المراد إنشاء المدينة الجديدة عليه من خلال العناصـــر التالية:

* البيئة الطبيعية والمناخ والتربة ودورها جميعا في المساهمة في تحقيـــق الهـــدف مـــن تخطيط المدينة.

* لابد من مراعاة عدة اعتبارات كموقعها في الإقليم وتأثيراته وقربها وبعدها من المـــدن المجاورة.

* العنصر الاقتصادي الذي يمثل الركيزة الحيوية للموقع.

* القرب من خطوط النقل والمواصلات.

*الموارد الطبيعية التي تسهل عملية التعمير.

* توفر الأرض الحضرية بما يسد حاجات السكان في المستقبل.

2– دراسة الموضع

ضرورة معرفة الخصائص الطبوغرافية والمنافية للموضع لمعرفة ما إذا كانت ستســـهل عملية البناء، كما يحدد ذلك وظيفة المدينة فيما بعد، ومن بين الإجراءات التي يقوم عليهـــا المختصون في ذلك:[(2)]

(1)– حمزة عاطف حسن: **تخطيط المدن، أساليب ومراحل**، دار الكتب القطرية، 1992، ص29.

(2)– حمزة عاطف حسن: **المرجع السابق**، ص30.

* اختبارات خاصة بالتربة، بمعنى دراسة الخصائص الجيولوجية وخطوط الكنتور (معرفة الارتفاعات والانخفاضات في المنطقة) ومدى ملائمتها لشق الطرق والمجاري المائية.

* الظروف المناخية، عمران المدينة يتأثر بشكل كبير بالمناخ، لذت كان لزاما القيام بدراسات مناخية للمنطقة قبل تعميرها (الحرارة، الرطوبة).

*دراسة البيئة العمرانية: مهم جدا معرفة استخدامات الأرض الحضرية وتوزيع الأحجام والوظائف للتنبؤ بمستقبل التطور العمراني، واستخدامات الأرض التي تزحف على المدينة.

* استخدامات سكنية، استخدامات تجارية، صناعية، إدارة وخدمات.

* الشبكات الأساسية للمدينة: هناك اتجاه يرى أن المدينة تتكون من عنصرين احدهما ثابت والآخر متغير (متحرك)، هذا الأخير هو المحرك لمكونات العنصر الأول الثابت، تعمل على بث الحياة في أنشطة المدينة هي:

* شبكة الطرق: تخضع لمعايير دولية تتمثل مثلا في ضرورة وجود تناسب بينها وبين الكثافة السكانية، وأي خلل في هذا التناسب سوف يؤدي إلى اختناق مروري وظهور مشكلات النقل والتنقل بشكل واضح، مثل ما هو منتشر في المدن الجزائرية وخاصة المدن الكبرى، إلا أن هذه المشكلة أصبحت تظهر في المناطق الحضرية الجديدة التي تم التخطيط لها، مع إغفال هذا التناسب الذي ذكرناه سالفا.[1]

* شبكة الصرف الصحي: تعاني معظم مدن العالم الثالث خاصة من غياب أو تدهور هذه الشبكة، خاصة في المناطق العمرانية الجديدة التي لابد من المختصين تدارك هذه النقائص وتفادي الأخطاء التي ارتكبت سابقا مثل ما هو الحال في أغلب المدن الجزائرية.

(1)- **المرجع السابق**، ص30.

* دراسة سكان المدينة: السكان عنصر مهم وأساسي في تكوين المدينة، لذا حظي عنصر السكان باهتمام من قبل المختصين في التخطيط الحضري، فعلى أساس التقديرات السكانية يتم وضع الخطط والبرامج السكنية ومختلف المشاريع العمرانية، فعنصر السكان وكل ما يتعلق بالظاهرة السكانية هو نقطة الانطلاق للمخططين من خلال:

– معرفة الزيادة الطبيعية للسكان من خلال معرفة العوامل التي تتحكم في النمو السكاني (المواليد، الوفيات، الهجرة)، فالنمو الطبيعي يحدد حكم السكان في المستقبل، وبالتالي التنبؤ بالاحتياجات المستقبلية للسكان في مجال السكن والخدمات والمرافق.

– توزيع السكان وكثافتهم في المدينة، فلا يمكن وضع برامج سكنية في مناطق أو تجمعات سكنية ذات كثافة عالية، بل يجب وضع هذه البرامج لضمان تخفيف الضغط على تلك المناطق.

–خصائص السكان: معرفة اليد العاملة النشيطة، الفئة المتعلمة، توزيع السكان حسب الجنس والعمر، عدد الأسر، معدلات الهجرة.

– الدراسة الاقتصادية: للوظيفة الاقتصادية للمدينة يعد مهما ورئيسيا تحركه السلع والتبادل التجاري.[1]

بالنسبة للمدن الجزائرية يغلب عليها الوظيفة التجارية والخدماتية، وتكاد تنعدم الأنشطة الصناعية والإنتاجية، وهذا ربما يكون مؤشر على وجود خلل في وظيفة المدينة الجزائرية.

(1)– **المرجع السابق**، ص69.

خامسا- بعض تجارب المدن الجديدة عالميا:

تبلورت فكرة إنشاء المدن الجديدة في أوائل القرن العشرين من خلال كتابات **إيبنزر هوارد**، حيث أنشئت مدينتين حدائقيتين حول لندن في إنجلترا.[1]

عالميا كان هناك تباين في الأهداف وراء بناء المدن الحديثة، فمنها من كان هدفها نشر التنمية الصناعية وتخفيف فجوات التباين في مستويات التنمية في الأقاليم كما هو الحال في إنجلترا، ومنها ما أنشئ للتخفيف من الضغط على المدن الكبرى كما هو الحال في فرنسا ومصر، وأخرى لإنشاء عواصم جديدة للدول مثل أستراليا والبرازيل وغيرها لاستغلال الموارد الطبيعية كما في المدن الصناعية. أما في المنطقة العربية، فقد ترافق عملية النمو المعاصرة فيها بارتفاع عدد السكان، إذ ارتفع عدد المدن المليونية في المنطقة عام 1990 إلى 15 مدينة ضمت حوالي 38 مليون نسمة.[2]

ساهم ذلك في دفع الحكومات العربية نحو إيجاد سبيل للتوسع الحضري وتخفيف الضغط عن هذه المجتمعات ومعالجة العجز السكني، عن طريق إعمار مناطق جديدة واتباع ما يسمى سياسة المدن الجديدة.[3]

وسيأتي تفصيل حول بعض تجارب المدن الحديثة في كل من إنجلترا وأمريكا ثم من نماذج من دول العالم الثالث كينيا ونيجيريا ومن الوطن العربي مصر والمغرب.

---

(1)- داليا حسين: **المرجع السابق**، ص133.

(2)- طارق الشيخ، إبراهيم الدميري: **التخطيط وآليات التنمية الحضرية وتأثيرها على تنمية الأراضي بالدول العربية والعمران في الوطن العربي بين التخطيط والتشريع والإدارة بالوطن العربي**، منشورات المعهد الوطني للتهيئة والتعمير، أشغال ندوة العمران في الوطن العربي بتاريخ 10-11-12 أفريل 2001، الرباط، ص163.

(3)- لبنة أشقيف: المدن الجديدة في الوطن العربي، قراءة في الإطار القانوني والإداري، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد 97-98، مارس-يونيو، ص217.

1- المدن الجديدة في بريطانيا:

تعد بريطانيا من البلدان الرائدة في تصميم وإنشاء المدن الجديدة، وقد ظهر ذلك في كتابات بعض الرواد الأوائل من أمثال **هوارد** E.Haward و**جيـــدز** Patrick Geddes[1] في أواخر القرن التاسع عشر، والتي اقترح منها إقامة مدن جديدة حول لنـــدن تتـــوافر فيهـــا الخدمات والمناطق المفتوحة الخضراء بمعدلات كبيرة سميت بالمدن الحدائقية.[2]

حاول من خلالها **هوارد** الجمع بين خصائص ومميزات الحياة الحضرية والريفيـــة، وإبراز طرق إيجاد حلول للمشكلات الاجتماعية الكبرى التي تكمن أساسا في نقل الأفـــراد من مجتمعات بسيطة مفتوحة وذات استقرار وتوازن اقتصادي واجتماعي.

وقد بدأ العمل بالفعل مع قرار إنشاء 14 مدينة جديدة، ثم بعد ذلك جـــاءت قـــرارات جديدة وصل بها عدد المدن الجديدة في بريطانيا قسمت حسب تاريخ إنشائها إلـــى ثلاثـــة أجيال.

1-1- مدن الجيل الأول (1946-1950).[3]

- كان الهدف من إنشائها امتصاص الفائض السكاني في المراكـــز الحضـــرية الكبـــرى وتخفيف الضغط عليها والاكتظاظ وسوء التنظيم، ولتحســـين وضـــعية بعـــض الأقـــاليم المتضررة من الحرب العالمية، وخلق فرص للعمل بإنشاء صناعات ونشاطات جديدة.

- وهي تشبه إلى حد كبير المدن الحدائقية لبداية القرن العشرين في كثير من الخصائص، فهي ذات سطح إجمالي قدره حوالي 600 فدان.

- ليست كبيرة جدا من حيث النطاق السكاني المقترح (60.000 نسمة على المتوسط)؛ أي أنها قريبة مما اقترحه **هوارد** 35.000 نسمة.

---

(1)- مصطفى عمر حمادة: **المدن الجديدة. دراسة في الأنثروبولوجية الحضرية**، ص67.

(2)- إسماعيل قيرة: **أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية**، ص177.

(3)- خلف الله بوجمعة: **العمران والمدينة**، ص ص128-129.

– يوجد في وسطها ديوان مركزي تتوسطه الحدائق وتتجمع حوله المباني العامة من مباني حكومية ومستشفى ومتاحف ومسارح وغيرها، وتحيط الحدائق العامة بهذه المباني ويليها سوق المدينة.[1]

1–2– مدن الجيل الثاني (1958–1960)

صممت مع الأخذ بعين الاعتبار تطور عنصر جديد يؤثر في التخطيط وهو حركة السيارات، كانت ذات نطاق سكاني واسع وكثافة سكانية مرتفعة نسبيا مقارنة بمدن الجيل الأول، وقد أنشئت في هذا الجيل سبع (07) مدن أهمها: (رنكون Rincon، تلفورد Telford)

1–3– مدن الجيل الثالث ما بعد 1966

أهم خصائصها:

– زوال الوحدة العمرانية الفرعية، وإنشاء وحدات يتراوح عدد سكانها من 12.000 إلى 40.000 نسمة في سكن مختلط.

– تتوفر على تجهيزات وذات مركزية نشاطات تسهل من الاستقطاب.

– فرص عمل متوفرة.

– اعتماد شبكة متطورة للنقل الجماعي.

– وجود إمكانية التوسع العمراني المنظم في اتجاه المراكز الكبرى.

حققت التجربة البريطانية نجاحا ملحوظا ومكانة عالية، ولعل أهم ما ميز سياسة المدن الجديدة في بريطانيا ما يلي:

(1)– حسين عبد الحميد أحمد رشوان: **التخطيط الحضري، دراسة في علم الاجتماع**، ص81.

- إمكانية إنشاء المدن الجديدة رغم معوقات الظروف الاقتصادية لإنجلترا بعد الحرب والمناخ السياسي آنذاك.

- انفتاح آفاق جديدة في مجال علم تخطيط المدن.

- عبارة عن نظام متكامل مركزه شمال إنجلترا لاستغلال الموارد المتاحة وترشيد عملية النمو الاقتصادي، ظروف معيشة أفضل مع توفير مناصب الشغل للشعب الإنجليزي.[1]

وفي الأخير، فعلى الرغم من الإنجازات التي حققتها حركة إنشاء المدن الجديدة في بريطانيا، إلا أنها لم تسلم من بعض الملاحظات.

فقد أورد **فريدريك أوسبورن F.Osborn** الكثير من الانتقادات لتجربة بريطانيا في المدن الجديدة ، وما يترتب على تطوير المدن الجديدة ونقل السكان إليها من مشكلات اقتصادية وإيكولوجيا اجتماعية هامة، فقد أوضحت الدراسات التي أجريت على مدينة (ليفربول وشيفيلد) عن وجود بعض النقائص تتمثل في:

- صعوبة تكيف كبار السن خاصة مع واقع المدن الجديدة.

- وجود تباين واختلاف بين سكان المناطق الجديدة أدى إلى نشوب صراعات وتوترات بينهم.

- ظهور سلوكات ومظاهر لسكان الطبقات الدنيا لم تمت بصلة للحياة الحضرية في المناطق الجديدة.[2]

أما من الناحية الاقتصادية فنجحت المدن الجديدة في إنجلترا في تحقيق التوازن بين قوى العمالة وفرص العمل، ويرجع ذلك إلى اجتذاب العمالة والصناعات في هذه المدن إلى:

---

(1)- عبد الرؤوف الضبع: **علم الاجتماع الحضري**، ص ص228-229.

(2)- مصطفى عمر حمادة: **المرجع السابق**، ص ص67-68.

- موقع المدينة الجديدة.

- نجاعة السياسة الحكومية فيما يخص الصناعات وتوفير الخدمات.

- سهولة الوصول إلى المراكز الحضرية الكبرى.[1]

2- المدن الجديدة في الولايات المتحدة الأمريكية:

كان للقطاع الخاص والمستثمرين -كما أسلفنا الذكر- دور في ظهور المدن الجديـــة في الو. م. أ، كما أنها يختلف عن مثيلاتها في إنجلترا من ناحيتين.

- أنها تقع بقرب المراكز الكبرى.

- تجذب المدن الجديدة في الولايات المتحدة الأمريكية إقامة الصـــناعة داخلهـــا، لكونهـــا أنشئت ليس لجهود الحكومة، فيما عدا الإدارة المحلية.

تعتبر مدينة (رادبورن) Radburn أول مدينة أنشئت في نيوجرسي على بعد 16 ميلا من نيويورك، صممها **هنري رايت Henry Wright** و**كلارنس ســـتاين Clarence Stein** عام 1929، ثم توالت بعد ذلك إنشاء عدة مدن جديدة في الولايات المتحدة الأمريكية.

وكان قد انتقل تطير النظرية الحضرية المتعلقة بنشأة ونمو المدن الجديدة من أوربـــا إلى الولايات المتحدة خلال الثلث الأول من القرن العشرين، اتضح ذلك من خلال المقـــال الذي نشره **بارك R.Parck** "المدينة، دراسة لبحث السلوك الإنساني في لبيئة الحضـــرية"، حيث ذهب في هذا المقال أنه على القائمين على تخطيط المدن الجديدة، أن يكتشفوا الطرق والمناهج الجديدة في مدنهم،[2] بنفس الطريقـــة التـــي درس بهـــا علمـــاء أنثروبولوجيـــا المجتمعات البدائية.

(1)- داليا حسين الدرديري: **المرجع السابق**، ص59.

(2)- مصطفى عمر حمادة: **المدن الجديدة دراسة في الأنثروبولوجيا الحضرية**، ص ص71-72.

كما بين الأسس النظرية والمنهجية للدراسات الحضرية، وأن يقوم البحث الحضري في المدن الجديدة على أساس الملاحظة المنظمة.

3- المدن الجديدة بالوطن العربي:

أدى اكتشاف موارد اقتصادية جديدة في الوطن العربي (النفط، الغاز، المناجم...) إلى ظهور هذه المدن التي لم تكن من قبل في المجتمعات النفطية بعد أن شهدت تصدير النفط إلى الخارج والانتقال من الاقتصاد المعيشي إلى الاقتصاد النقدي التبادلي، وإنشاء المدن المتخصصة، كقوة جذب للسكان وتركزهم، وبالتالي إعمار تلك المدن الجديدة، كما أن هناك اتجاهات معاصرة كرست واقعيا نشأة مدن بخصائص معينة كأن تضم سكانا غير محليين من العرب والأجانب: مدينة (عوالي) في البحرين، (الأحمدي) في الكويت، مدينة (الظهران) في السعودية، (دخان) في قطر.[1]

تجدر الإشارة هنا على أنه لا توجد منظومة قانونية متكاملة خاصة بإنشاء المدن الجديدة في الوطن العربي، لكن هناك تجارب هامة حاولت خلق إطار قانوني وإداري ومالي، يواكب نشأة هذه المدن.

إن اختلاف المناخ السياسي والاجتماعي والأوضاع الديمغرافية وتباين الإمكانيات بين الدول العربية، جعل هناك تباين في تجارب الدول العربية في مجال التخطيط الحضري وسياسات إنشاء المدن الجديدة.

فالعراق مثلا لم يعرف الاهتمام بالتخطيط العمراني إلا مع نهاية العشرينات وكان بدائيا مقارنة لما وصل إليه التخطيط العمراني في الوقت الحاضر.[2]

(1)- إسماعيل إبراهيم الشيخ درة: **اقتصاديات الإسكان**، سلسلة عالم المعرفة، عدد 127، يوليو 1988، ص231.

(2)- عادل حسن الحداد: **الاعتبارات البيئية في التخطيط العمراني**، العمران في الوطن العربي بين التخطيط والتشريع والإدارة بالوطن العربي، منشورات المعهد الوطني للتهيئة والتعمير، **المرجع السابق**، ص62.

أما بالنسبة للأردن، فإن تجربة المدن الجديدة ما زالت في بدايتها تحتاج إلى الدراسة والتخطيط في ظل المشاكل العمرانية والسكانية التي يعاني منها الأردن، كما لا تتوفر على تشريعات قانونية للمدن الجديدة، إلا ما تعلق منها بالتعمير في قانون 1966 المتعلق بالتنظيم والأبنية في المملكة، الذي كان يهدف إلى تطوير السياسة التنظيمية والعمرانية وربطها بالسياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وما وجد من مشاريع تخطيطية مثل تخطيط إقليم عمان سنة 1977 تم تحت إشراف لجنة فنية أحدثت لهذا الغرض.

لكن مع السنوات الأخيرة ظهرت تدريجيا ذهنية جديدة في التعامل مع النمو الاقتصادي وبناء مناطق جديدة، وذلك يحتاج إلى تشجيع إنشاء المدن الجديدة في مواقع بعيدة جغرافيا عن المدينة الكبيرة، من أجل استيعاب الزيادة السكانية وتحقيق التوازن في التوزيع السكاني والمكاني، وهذا يستدعي إيجاد الإطار القانوني والإداري للمدن الجديدة.

أما في مصر، فيرجع تاريخ إنشاء المدن الجديدة في مصر إلى 1869، حيث تم حفر قناة السويس، وإنشاء كل من مدن (الإسماعيلية، السويس، بورسعيد) كمدن مستقلة بذاتها.[1]

فمع الزيادة السكانية الهائلة، اختل التوازن بين الموارد المحدودة وعدد السكان، ظهرت مشاكل اقتصادية واجتماعية عديدة، تمثلت أساسا في نقص رهيب في توفير الاحتياجات لمجتمع في مثل هذا الحجم، والذي تجاوز المليون نسمة قامت الدولة بالعديد من المشروعات المتنوعة لإقامة المدن الجديدة.[2]

وبصدور القانون رقم 59 سنة 1979 أصبحت سياسة إنشاء المدن الجديدة في مصر التزاما من جانب الدولة، وشرعت في إنشاء المدن التابعة والمستقلة، وصدرت قرارات

(1)- عبد الرؤوف الضبع: **المرجع السابق**، ص241.

(2)- هالة منصور: **محاضرات في موضوعات علم الاجتماع الحضري**، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص183.

جمهورية بإنشاء (09) تسع مدن جديدة، واعتبار ميناء دمياط الجديد مدينة أخرى، واعتبرت الساحل الشمالي الغربي بمثابة مجتمعات عمرانية جديدة خلال الفترة بين عامي 1977 و1982.[1]

وبعدها أصبحت المدن الجديدة جزء من مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنه لا توجد خطة واضحة للإطار الشامل لسياسة المدن الجديدة، فرغم اعتمادها لهذا البرنامج إلا أنه ما تزال هناك مشاكل لم تحل وأهداف لم تحقق، وعموما فإن إقامة المدن في مصر لا تزال مغامرة جريئة.[2]

سادسا- التجربة الجزائرية في المدن الجديدة

لقد شهدت الجزائر بعد الاستقلال العديد من الإشكالات العمرانية الموروثة عن العهد الاستعماري (النزوح القوي نحو المدن الساحلية، اختلال الشبكة العمرانية...).

وعلى إثر ذلك تعددت وسائل التخطيط العمراني في الجزائر بين إصلاح النسيج القائم، وإعادة هيكلة الأحياء القديمة لتحسين وضعها.

كما اتجهت الدولة بعد الاستقلال إلى إنشاء المناطق الصناعية لتحقيق تنمية اقتصادية اعتمادا على الصناعة، ومع استمرار الاختناق السكاني بالعديد من المدن الكبرى الجزائرية بسبب الموجة الريفية، وانهيار مباني المدينة العتيقة وانجرافات التربة، تزايد الطلب على السكن الاجتماعي كان الحل إنشاء مدن جديدة.[3]

جاءت هذه التجربة لمواجهة تسارع حركة التعمير في المدن الجزائرية، ولتنظيم الدولة عمرانيا، من أجل مراقبة النمو اللامتوازن للتجمعات السكانية والتحكم فيه، يقول

(1)- عمر حمادة: **السكان وتنمية المجتمعات الجديدة**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1998، ص181.

(2)- مصطفى عمر حمادة: **المدن الجديدة، دراسة في الأنثروبولوجيا الحضرية**، ص88.

(3)- Mohamed Foura, Yasmina Foura : **Villes nouvelles ou ZHUN à grande échelle ? l'exemple d'Ali Mendjeli à Constantine**, les visages de la nouvelle, les annales de la recherche urbaine N° 98, Octobre 2005, p123

أحد الباحثين "المدن الجزائرية هي محاولة للتجاوب مع الإشكالية المزدوجة المتمثلة في استقبال الفائض السكاني، وتعمير المناطق الفقيرة في الهضاب العليا والجنوب بغية خلق حركية جدة".[1]

وتهدف هذه السياسة إلى توفير إطار معيشي أفضل للسكان في المحيط الملائم الذي يسمح بالمحافظة على التوازن الاجتماعي والاقتصادي والبشري، ومواجهة التحضر السريع في الجزائر خاصة عبر الشريط الساحلي والتل، أين وصل التشبع الحضري أقصاه في هذه المدن الكبرى والمتوسطة، وما نجم عنه من مشكلات خطيرة على الوسط الطبيعي (تراجع مساحة الأراضي الفلاحية) بسبب التوسع العمراني سواء المخطط أو العشوائي.

صادقت الحكومة الجزائرية سنة 1995 على عدة مشاريع من مدن جديدة تنشأ بالقرب من المدن الكبرى (الجزائر، وهران وقسنطينة) ومدن مماثلة في الهضاب العليا كمشروع (بوغزول).

إذ من الناحية التطبيقية العملية اقتراح أول مدينة جزائرية جديدة (بوغزول) التي تقع على بعد 170 كلم عن العاصمة باتجاه الجنوب على طريقين رئيسيين هما الطريق الوطني رقم 01 (الأغواط–الجزائر) والطريق الوطني رقم 40 (المسيلة–تيارت)، وهي تتوفر على إمكانيات مائية تمكن من قيام نشاطات مختلفة.[2]

حيث يرى أصحاب القرار في الجزائر أن سياسة المدن الجديدة هي الحل الأمثل لإشكالية النمو الحضري التي تعيشها بلدان المغرب العربي عموما والجزائر خاصة، إلا أن هذه الفكرة أيضا تحتاج إلى ميزانية ضخمة، واستثمارات لإنجازها، فهي ليست مجرد مساكن تشيد، بل يشترط فيها توفر المرافق والخدمات ومختلف الاحتياجات على جميع

(1)- Jossifort. S : **les villes nouvelles d'Algérie Revue urbanisme** N° 311, Paris, p24.

(2)– خلف الله بوجمعة: **المرجع السابق**، ص ص134–136.

المستويات الاقتصادية، الثقافية، الاجتماعية والإدارية... التي تضمن لها نوعا من الاستقلالية حتى لا تبقى تابعة كليا للمدن الرئيسية.[1]

يحتاج إنشاء وإقامة المدن الجديدة دراسة معمقة ومكثفة لإيجاد البدائل لإشكالية التحضر، مع الأخذ في الاعتبار الأهداف الديمغرافية والسياسية قبل تبني هذه المشاريع، كي لا تكون مشاريع فاشلة قبل بدايتها، ولا ضير في الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة بما يتماشى مع خصائص المجتمع الجزائري التي أصبحت رائدة في هذا المجال، ساعدها في ذلك الإمكانيات المادية والخبرة التكنولوجية.[2]

عناصر المدن الجديدة وشروط إنشائها

ظهرت سياسة المدن الجديدة كضرورة لضبط العلاقة بين الإنسان والنسيج العمراني على نحو يحقق تهيئة الإقليم الحضري.[3]

نظرا لاختلاف الظروف والخصائص (الاقتصادية، المالية، الخبرة) تبقى المدن الجديدة نظرية عند بعض البلدان وعملية عند الأخرى، إلا أنها تتفق رغم ذلك في العناصر الأساسية.

1- التجمعات البشرية

نظرا للنمو السكاني السريع وضغطه على الاقتصاد وخاصة في المدن الكبرى أعطيت الأولوية لإقامة مدن جديدة غير بعيدة عنها لاستيعاب جزء من هذا الفائض السكاني.

(1)- بشير تيجاني: **التحضر والتهيئة العمرانية**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ص74.

(2)- بشير تيجاني: **المرجع السابق**، ص75.

(3)- Gora Gobin : **Pensez la ville de demain**, édition l'harmattan, Paris, 1994, p102.

وعليه فالتجمع البشري هو الكثافة السكانية التي تتمركز في هـذا التجمـع الجديـد لتحقيق احتياجاتها.[1]

2- الموقع

استفادة الدولة على الأكيد من مشكلات التخطيط والتعمير الناجمة عن سرعة التعمير وتضخم المدن الكبرى ونقل أدائها الوظيفي، مما دفعها لتبني سياسة عمرانية شاملة تعتمد المدن كاستراتيجية لضمان الانسجام بين الأنسجة الحضرية القائمة والنمو الجديد.[2]

لذا يتم إنشاء المدن الجديد في المناطق التي تعاني صعوبات من أحل تفعيلها وضمان استمرار واستقطاب سكانها.

3- الطابع الحضري

وجود كثافة سكانية مرتفعة وذلك من خلال تشـجيع المشـاريع التنمويـة وتـوفير المرافق والخدمات الضرورية، بما يضمن توازن في الإمكانيات الاجتماعية والاقتصـادية والبشرية.

أما فيما يخص الشروط القانونية لإنشاء المدن الجديدة، فقد حددها المشرع الجزائري في الباب الثاني من القانون 02-08 المؤرخ في 08 ماي 2002 في ثلاثة شروط:

*** الموقع**

تعاني المدن الكبرى في الجزائر من التوزيع غير العادل للكثافة السكانية على غرار الجزائر، وهران، قسنطينة وعنابة، لهذه الأسباب لا يمكن إنشـاء مـدن جديـدة إلا فـي

(1)- علي الحوات: **التخطيط الحضري**، دار الجماهير للنشر، طرابلس، 1990، ص75.

(2)- Sedjari : Les politiques de la ville, imprimerie ElMaarif Aldjadida, 2006, p14.

الهضاب العليا والصحراء، وبصفة استثنائية في المناطق الشمالية للبلاد،[1] وذلك من أجل التوزيع المناسب بين المناطق والأقاليم.

*** العقار**

أحكام القانون 90-25 المؤرخ في 18 سبتمبر 1990 المتعلق بالتوجيه العقاري لا يمكن إنشاء المدن الجديدة بصفة كلية أو جزئية فوق أراضي صالحة للزراعة.

*** الإجراء**

يكون قرار إنشاء مدينة جديدة بموجب مرسوم تنفيذي استنادا إلى أدوات تهيئة الإقليم الموافق عليها، بعد أخذ رأي الجماعات الإقليمية المعنية.[2]

تنظيم المدن الجديدة في الجزائر

إنشاء المدن الجديدة هي أهم استراتيجيات التنمية الحضرية وإعادة التوازن للبنية الحضرية عبر التراب الوطني وفق ما يلي:

*** المدن الجديدة من الطوق الأول**

يُتوقع أن تستقبل المنطقة الشمالية من البلاد بحلول عام 2015 أكثر من 06 ملايين نسمة إضافية، وهي نسبة محدودة بشكل كبير تتميز بجيوب زلزالية، مرتفعات جبلية، مواقع ساحلية صعبة المسالك، تمثل أربع مدن جديدة حول العاصمة وهي: (سيدي عبد الله)،[3] (العفرون)، (بوعينان).[4]

(1)- المادة 04 فقرة 02 من القانون 02-08 المؤرخ في 08 ماي 2002 المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة

(2)- المادة 06 الفقرة 01 من القانون 02-08.

(3)- المرسوم التنفيذي 305/06 المؤرخ في 2006/09/10 المحدد لمهام هيئة المدينة الجديدة لسيدي عبد الله وكيفيات تسييرها.

(4)- المرسوم التنفيذي 305/06 المؤرخ في 2006/09/10 المحدد لمهام هيئة المدينة الجديدة لبوعينان وكيفيات تسييرها.

*** المدن الجديدة في الطوق الثاني**

تضم كل من ولاية الشلف، عين الدفلى، المدية، البويرة، تيزي وزو، بجاية والتي سيعاد هيكلتها في إطار السياسة الجديدة لخلق التوازن عبر المجال الوطني عامة والقسم الشمالي خاصة، وذلك بضمان استقرار السكان وإعادة توجيه جزء منهم.

*** المدن الجديدة في الطوق الثالث**

تتمثل في إنشاء أربع (04) مدن جديدة في الهضاب العليا هي: العريشة، واد الطويل، بوغزول، بئر العاتر، مع تطوير المراكز الريفية الموجودة بهذه الأقطاب لاستقبال التجهيزات وبرامج سكن موجهة لفئة العمال.

*** المدن الجديدة من الطوق الرابع**[1]

تتمثل في خلق مراكز حضرية في الجنوب لاستقرار السكان والحد من الهجر من الجنوب نحو الشمال، مع تدعيم بعض المراكز الحضرية (عين صالح، تمنراست).

الضغط المتزايد على المدن الكبرى لن تتوقف ما لم توضع إستراتيجية نشطة ومنظمة وفعالة لتنظيم التعمير داخل البلاد لاسيما في الهضاب العليا والجنوب.

أما فيما يخص أدوات تهيئة المدينة الجديدة فيمكن توضيحها كما أوردها المشرع الجزائري تتمثل في أداتين:

1- هيئة المدينة الجديدة

تؤسس بموجب مرسوم تنفيذي، تتولى مسؤوليات معينة كإعداد إدارة أعمال الدراسات والإنجاز، إنجاز عمليات المنشآت الأساسية والتجهيزات الضرورية، والقيام بالأعمال العقارية وجميع عمليات التنسيق والتسيير..

(1)- المرسوم التنفيذي 305/06 المؤرخ في 2006/09/10 المحدد لمهام هيئة المدينة الجديدة لسيدي عبد الله وكيفيات تسييرها.

2- مخطط تهيئة المدينة الجديدة

لكل مدينة جديدة مخطط يغطي محيط التهيئة المحدد لها، وتراعي فيه الخصوصيات الثقافية والاجتماعية للمنطقة، ومخطط تمويل سنوي يشمل جميع التخصصات والمساعدات والإعانات المخصصة للسكن.[1]

(1)- علي الحوات: **المرجع السابق**، ص49.

الفصل الرابع
المناطق الحضرية الجديدة في الجزائر وأنماطها

أولا- أسباب ظهور المناطق الحضرية في الجزائر

ثانيا- مبادئ وأهداف المناطق الحضرية الجديدة

ثالثا- تقييم تجربة الجزائر في مجال المناطق الحضرية الجديدة

رابعا- تحديات التوسع العمراني لمدينة باتنة

سعت الحكومة الجزائرية إيجاد حلول للمشاكل الديمغرافية الناجمة عن اكتظاظ المدن الكبرى خاصة،من خلال إنشاء مناطق سكنية جديدة،لكن تطبيق هذه السياسة لم يحقق الأهداف المرجوة،فهناك فرق بين ما هو نظري وما هو في الواقع.

هذه الإستراتيجية فرضتها التحولات الديمغرافية والاقتصادية التي عرفتها البلاد في العقدين الأخيرين،دفعت الجزائر إلى هذه السياسة كحل لتخفيف الضغط والاكتظاظ في المدن الكبرى،لضمان توزيع سكاني متوازن في كل مناطق الجزائر.

أولا- أسباب ظهور المناطق الحضرية في الجزائر

اتجهت الدولة نحو إستراتيجية تعمير جديدة اكتست طابع سياسة السكن خلال السبعينات، حيث سمحت التعليمات الوزارية الصادرة في 19 فبراير 1975 بإنشاء مناطق سكنية عمرانية جديدة، أعطيت فيها الأولوية في ميدان التنمية الحضرية لإنتاج وإقامة التجهيزات والمرافق الكبرى والبنى التحتية المرافقة.[1]

ويتميز هذا النوع من المنجزات بوجود مراكز سكنية هامة استلزمت تهيئتها وربطها بالمرافق الأساسية.

جاءت المناطق الحضرية الجديدة تعبر عن جملة التحولات والمشاكل الحضرية بالخصوص التي عرفتها المدن الجزائرية في العشرين سنة الأخيرة، وهي تحولات جذرية وسريعة في ميدان التنمية الحضرية ابتداء من إنجاز المشاريع الكبرى للسكن إلى إقامة المرافق والتجهيزات وإنشاء البنيات التحتية وتكثيف نطاق الأنشطة الحضرية، لكن هذه الجهود لم تفلح في الارتقاء بمستوى أداء المدن الجزائرية لخلق بيئة منسجمة ومريحة، فقد كان لبطء النمو العمراني مقارنة بسرعة النمو الديمغرافي انعكاسات مباشرة ومؤثرة على التحضر، وخلق مشاكل متعددة وضاغطة بقوة، أهما تفاقم أزمة السكن...

(1)- بشير ريبوح: **تنظيم المجال المعماري والعمراني في المدينة الجزائرية، العوامل والفاعلون**، دار مداد، قسنطينة، الجزائر، ط1، 2009، ص38.

تزامن تشخيص اتجاهات وأنماط توسع المدينة الجزائرية، ظهر نمط جديد من التوسع الحضري الذي عرف بمناطق السكن الحضري الجديد ZHUN[1*] فما هي الأسباب التي دفعت الدولة إلى القيام بإنشاء المناطق السكنية الجديدة؟

تعتبر المنطقة السكنية الحضرية من مجموع التحولات والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، وكذا المشاكل الحضرية التي عرفتها الجزائر منذ الاستقلال هي تحولات جذرية ومشاكل عويصة، فكان اختيار منطقة سكنية حضرية جديدة راجع أسباب منها:

1- عدم وجود توازن بين النمو العمراني والنمو الديمغرافي أثر في سياق التحضر، كما أن فشل برامج الدولة في الارتقاء بمستوى أداء المدن الجزائرية لخلق بيئة منسجمة ومتناسقة، وتزايد أزمة السكن إلى تفاقم الوضع فيها بسبب العجز في إنجاز البرامج السكنية والمرافق التابعة لها.

2- قصور وعدم إدراك لحجم التغيرات والاحتياجات الحضرية، لأن كل الاهتمام كان منصبا نحو ما يعرف بالثورة الصناعية، الثورة الزراعية، في وقت كان القطاع الحضري يحتاج إلى تدخل محكم ومدروس.

3- سياسة المناطق الحضرية الجديدة هي وليدة الوضعية الراهنة للمدن الجزائرية كرؤية فيها وحلول للمشكلات التي تعانيها، كما أنها إدماج وانخراط جماعي للمجتمع في النماذج التنموية السائدة، والقضاء على الأحياء الهشة.

(*)- Zone d'Habitat Urbain Nouvelle :ZHUN

4- جاء هذا النمط من التعمير كرد فعل على التشبع الذي حصل في المدن وتتنوع فيه أشكال واستراتيجيات التعمير التي تتطلب قدرة وكفاءة وبحثا في الميدان التخطيطي التطبيقي.(1)

في نظر الكثير فالمنطقة الحضرية الجديدة هي النمط أو السياسة العمرانية التي استطاعت في مرحلة ما أن تكون الحل الأمثل لمختلف مشاكل المدن رغم النقائص المسجلة، إلا أنها استطاعت استيعاب أعداد هائلة من السكان.

فالتجمعات والمناطق الحضرية الجديدة تنشأ بقرار سياسي لتسيير وتفعيل تطبيق البرامج المسطرة.

ولقد حددت السياسة العمرانية في الجزائر أهدافا هامة بمثل هذه المناطق، حيث تتمثل في كونها "تأوي الأعداد الكبيرة من السكان وتقع تحت تسييرها هيئات حكومية منوطة".(2)

ثانيا- مبادئ وأهداف المناطق الحضرية الجديدة

تهدف مناطق السكن الحضري الجديد إلى تحقيق جملة من التوجهات والمبادئ في ظل أهداف اقتصادية وسياسية للدولة.(3)

وعلاقتها بالتهيئة العمرانية يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1- رفع طاقات استيعاب المدن الجزائرية في ميدان السكن والتجهيزات باستعمال تقنيات متطورة عن طريق إنجاز منشآت البنية التحتية، حل المشكلة العقارية، تعيين الأراضي

(1)- محمد الهادي لعروق: **التوسع الحضري وإنتاج المدينة في الجزائر -حالة مناطق السكن الحضري الجديد**، مقال في مجلة حوليات، وحدة البحث إفريقيا-العالم العربي، المجلد 99/3 جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، ص ص08-10.

(2)- ديوان الترقية والتسيير العقاري OPGI

(3)- بشير ريبوح: **تنظيم المجال المعماري في المدينة الجزائرية**، ص43.

القابلة للتعمير داخل المحيط العمراني أو في مناطق التوسع المبرمجة في المخطط الرئيسي للتعمير PUD على المدى القريب والمتوسط.

2- تنظيم تخطيط الاستثمارات بالأخص تلك المسجلة في مخططات التطوير الحضري PMU وما تعلق منها بالبنية التحتية والفوقية (منشآت الطرق والشبكات المختلفة، التجهيزات الحضرية المرافقة للسكن) وإدماج عمليات البناء في البيئة الحضرية من خلال الاستعمال الجيد للتجهيزات المبرمجة لتحقيق التوازن والإدماج بين المجال الطبيعي والمتطلبات الاجتماعية الموجودة والمبرمجة، التكفل بمشاكل النقل و المرور.

وتخضع مناطق السكن الحضري ي لجملة من الاشتراطات القانونية والمواصفات التقنية وهي منظم في برامج رسمية مستوحاة من تجربة ZAC في فرنسا. (1)

تصبح إجراءات إنشاء المنطقة السكني الجديدة إجبارية عندما يستفيد مركز حضري من برنامج سكني يفوق 1000 سكن، في إطار مخططات التنمية الوطنية، يمكن إنجازها على أساس مشروع بحجم 400 مسكن.

يتراوح حجم مناطق السكن الحضري الجديد 100 هكتار بطاقة استيعاب 12 ألف مسكن، وبين 15-30 هكتار بطاقة استيعاب بين 400-500 مسكن، وبكثافة متوسطة تبلغ 29 مسكن/هكتار، وصممت لها مجموعة نظرية من التجهيزات الأساسية منها (صحية، تعليمية، اجتماعية، إدارية، ترفيهية) والمجالات الخارجية المهيأة (مساحات خضراء، ساحات لعب...) وتوزيعها يكون حسب أهميتها ووظيفتها.

وقد قدمت حصيلة بالأرقام للمناطق الحضرية الجديدة المنجزة وقسمت إلى ثلاث مراحل أساسية.

(1)- Zuchelli Alberti **: Introduction à l'urbanisme opérationnel, Vol3**, OPU, Alger, 1984, p150.

- مرحلة الانطلاق (75-79) أنجز فيها ما يقارب 20% من مجموع المساكن المبرمجة في المشروع بطاقة إنجاز تقدر بـــ3650 مسكن/سنة.

- مرحلة التوسع (80-83) أنجز فيها ما يقدر بـــ68% من مجموع المساكن المسجلة في المشروع؛ أي بنسبة 4830/مسكن/سنة.

- مرحلة التراجع بعد 1984 بطاقة إنجاز 1250 مسكن/سنة.

تشير الإحصائيات أنه إلى غاية 1989 تم إنشاء 138 منطق حضرية جديدة بنســبة 54% من جملة المناطق المبرمجة، وهي السنة التي توقف العمل فيها بهذه المناطق.

هذه البيانات توضح حجم تدخل الدولة في إنجاز هذه المناطق من أجل إنتاج المجال الحضري والعمل على تحسين قدراته في الخدمة الحضرية. [1]

شروط المناطق السكنية الجديدة

بنمو المدن وتوسعها المستمر والمتزايد بسرعة، لذا على المخططات دائما أن تضمن المساحات التي تحتاجها المدينة في توسعها على المدى الطويل من خلال إعداد مخططات لتلك المناطق، ويمنع استغلالها باستعمالات ثابتة، حيث يتم توضيح واقع حال تلك المناطق وتحديد ما تشغله من استعمالات.

ولإنشاء المناطق الحضرية الجديدة، يجب توفر مجموعة من الشروط أهمها:

- أن تكون قريب من مركز المدينة ومراكز العمل.

- أن تكون المنطقة السكنية الحضرية الجديدة متجانسة مع الهيكل العمراني القائم ومكملة له.

(1)- محمد الهادي معروق:**المرجع السابق**، ص13.

– مراعاة عدم وجود معوقات تخص الموقع تعرقل تنفيذ المخطط المعد لإنشاء المنطقة كتباين الوضع الطبوغرافي...

– أن تكون بعيدة عن مناطق التلوث الصناعي أو الطبيعي.

– أن تكون قريبة من مصادر خدمات البنية التحتية (كهرباء، صرف صحي، نقل...).

كما أنه يمكن من خلال تطبيق بعض الأساليب الكمية والبرامج الحاسوبية لتقييم بدائل نمو المدينة وتوسعها.

ولهذا فإن بناء وإنشاء المناطق الحضري الجديدة وفقا للتخطيط السليم، يجب أن يكون جزءا من عملية النمو.[1]

ثالثا– تقييم تجربة الجزائر في مجال المناطق الحضرية الجديدة

– كغيرها من مختلف السياسات الحضرية وجهت لنموذج مناطق السكن الحضري الجديدة عدة ملاحظات، كعدم تحقيقها للأهداف المرسومة، وأنها أدت إلى ظهور مشاكل حضرية أكثر تعقيدا وتشعبا، تفتقر إلى حيوية المدينة رغم أنها صممت لتستجيب لهندسة معمارية عصرية.

– كما أنها تحولت خلال فترة قصيرة إلى مجالات بدون هوية تحاصر الأنوية الحضرية القديمة، تفقدها أصالتها وتشكل مصدرا للقلق وضيق النفس لدى السكان ووكرا لانتشار الأمراض الاجتماعية.

– كما أن لسوء تحديد مفهوم هذه المناطق الحضري الجديدة، وعدم إعطائها الوظائف الأساسية التي تدرجها في مسار تنمية عمران المدن.

(1)– محمد أحمد بيومي، إسماعيل علي سعيد: **السياسة الاجتماعية بين النظرية والتطبيق**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999، ص252.

– غياب كامل لمشروع حضري جزائري ولسياسة وطنية للمدينة، وعدم الأخذ بعين الاعتبار مختلف الظروف الاجتماعية والثقافية والنفسية، وكل ما يتعلق بهوية وتقاليد المجتمع الجزائري.

– سياسة مستوحاة من الخارج وعمليات التقييم تؤكد أنها لم تنجح في إنتاج نسيج حضري مؤهل، الذي خلق مشاكل متنوعة ومن العوامل التي أبرزت جوانب الفشل في هذه السياسة ما يلي:[1]

* نمط معياري موحد تمثل في تكرار نفس نمط المباني المتشابهة، مع عدم الاهتمام بتحسين الإنتاج المعماري ونوعية البناء وغياب المعمار الحضري.

* الوظيفة الأساسية كانت هي الإيواء مع إغفال الجوانب الاجتماعية الأخرى (ضعف علاقات الجوار مثلا)، إضافة إلى تنوع الأصول الجغرافية لسكانها وتباين مستوياتهم الاجتماعية، وارتباط السكان بالعمل والخدمات المتوفرة خارج هذه المناطق.

* عدم احترام المقاييس العمرانية الكفيلة برفع مستوى أداء الخدمة الحضرية (انعدام مساحات خضراء، مرافق ترفيهية...).

* تجاهل الخصوصيات الخاصة بالمجتمع الجزائري (عادات وتقاليد...) ما يدفع بالسكان إلى إدخال تعديلات على المباني التي تشوه المنظر العام لهذه المناطق.

* نفس النمط المعماري ونفس التجهيزات في المناطق الساحلية وفي الهضاب العليا والصحراء، رغم اختلافها جغرافيا وبيئيا واجتماعيا.

* هذه المناطق مدرجة ضمن المشاريع العمومية لوزارة التعمير والإسكان، في حين هي ضمن برامج المخطط التوجيهي للتعمير الذي هو الأداة القانونية والتنظيمية الأساسية للتهيئة الحضرية.

(1)– ديوان الترقية والتسيير العقاري.

* إجراءات الدراسة لهذه المناطق معقدة، مما أدى إلى تراكم التخلف والتأخر في إنجازها، أو تسلم المشاريع دون مرافق وأحيانا في شكل ورشات مفتوحة.

ورغم ذلك فقد كانت ولا تزال تجربة رائدة في مجال التنمية الحضرية والتهيئة العمرانية، وهي دليل اهتمام الدولة ووعيها بأهمية تحقيق التنمية المتوازنة للمجال الحضري، ووقف تدهور البيئة الحضرية فقد:[1]

- أعطت هذه المناطق طاقة متجددة –للمدن الجزائرية- للنمو وأهلتها لاستقبال النمو السكاني السريع والوافدين إليها من الضواحي والأرياف.

- جعلت توسع المدينة ونموها في إطار مقومات التعمير وحسب المواصفات التخطيطية والمقاييس العمرانية.

- كان لها الأثر والدور الإيجابيين في حل مشكلة السكن، وأسهمت في تجديد وتعزيز الحظيرة الوطنية للسكن.

ومهما يكن فإن مناطق السكن الحضري الجديد، كان لها دور في مواجهة أزمة السكن، باعتبارها أحد العناصر الأساسية للتنمية الحضرية، وإن كانت نتائج هذه السياسة غير مشجعة، فإنه من الضروري تثمين هذه التجربة وإعادة إحيائها وهيكلتها والعمل على استكمال إنجاز المرافق الثقافية والترفيهية والتجارية وحمايتها، مع صيانة وحماية المباني السكنية الجماعية، بخلق إجراءات وهياكل تتولى هذه المهمة، كل ذلك في إطار تفعيل آليات جديدة لنمط الإدارة والتسيير المناسبين لهذه المناطق.

معايير تقييم تجربة المناطق الحضرية الجديدة[2]

يكون تقييم مدى نجاح هذه المناطق من خلال معايير تم تحديدها لذلك منها:

(1)- بشير ريبوح: **تنظيم المجال المعماري في المدينة الجزائرية**، ص46.

(2)- محمد الهادي معروق ،**المرجع السابق**، ص14.

* معايير سكانية:تتمثل في التعداد المستهدف من المناطق الحضرية الجديدة والتعداد الحالي لها،و مدى تحقق المخططات المستهدفة.

* معايير اقتصادية:تتمثل في القاعدة الاقتصادية لأي منطقة جديدة وتأثيرها على النمو السكاني،توفر فرص العمل،مستوى الدخل،لقياس مدى تأثيرها في جذب السكان.

* معايير إدارية:علاقات الجهاز الإداري بالمحافظات،مما يعكس صلاحيته في اتخاذ القرارات المناسبة وكفاءته في إدارة المدينة والمشاركة في تنمية هذه المناطق بين القطاعين الحكومي والخاص.

* معايير تخطيطية:مدى التكامل في الأنشطة الاقتصادية بين المناطق الجديدة والقائمة داخل الإقليم الواحد.

* ربط المناطق الجديدة بشبكة المواصلات.

* معايير خدماتية: ضمان الاستفادة العامة من جميع المرافق والخدمات والمقومات الاقتصادية المتاحة وتطويرها لتحقيق تنمية شاملة.

* عناصر جذب السكان إلى المناطق الجديدة.

إجراءات تخطيط المناطق السكنية الجديدة

لتخطيط المناطق الحضرية الجديدة لابد من القيام بإجراءات هامة منها:

– أنشاء هيئات خاصة للإشراف على عملية التخطيط وجمع الوثائق والمصادر، وتحديد الأهداف حسب احتياجات السكان في ضوء استرتيجية الدولة.

– تحديد حجم المدينة والكثافة السكانية وكيفية توزيعها في مختلف الأحياء.

تحديد العوامل البيئية.[1]

(1)– **المرجع السابق**، ص14.

- تحديد توزيع استخدامات الأرض وفق أغراض متعددة (سكن، خدمات، مساحات خضراء...)

- خدمات ضرورية كشبكة المياه والكهرباء والغاز وقنوات الصرف الصحي.

- تحديد أماكن ركن السيارات ومحطات الحافلات والمراكز الترفيهية.[1]

ومدينة باتنة الواقعة بالشرق الجزائري من أهم المدن التي عرفت ظاهرة إنشاء المناطق الحضرية الجديدة، تمثلت في مشروع القطب العمراني الجديد حملة المتمثل في المناطق الحضرية الجديدة حملة 1 و2 وحملة 3 (مجال الدراسة).الذي يبعد بمسافة قصيرة عن مدينة باتنة، بسبب التشبع في النسيج العمراني الذي تعرفه المدينة،حيث اعتبر هذا المشروع كحل للتخفيف من مشكلة السكن والطلب المتزايد عليه على حساب الأراضي الفلاحية.

فيما يخص مجال الدراسة (حملة03) جاء وفق مجموعة من المراسيم التي تنظم وتحدد مجال تطبيق هذا المخطط

إن هذا التنظيم يندرج وفق إجراءات قانون 90/29 المؤرخ في 90/12/01 الخاص بالتهيئة والتعمير وبتطبيق المادة 18 للباب 03 من المرسوم التنفيذي رقم 91/178، والذي يحدد إجراءات الإنجاز والمصادقة على مخططات شغل الأراضي وكذا محتويات ملفاته المقدمة.

إن تفاصيل هذا التنظيم العمراني تطبق على نطاق تدخل مخطط شغل الأراضي رقم 03 حملة والغرض منه هو ضمان الامتثال من خلال تنفيذ عدد من الأحكام والقواعد لتحقيق بيئة مبنية مؤهلة متماسكة ومتميزة وذات فعالية وظيفية من أجل المصلحة العامة. النظم الحالية والمستندات البيانية الملحقة لها, قابلة للمعارضة بها أمام الغير. القوانين

(1)- أحمد بوذراع: **التطوير الحضري والمناطق الحضرية المتخلفة**، منشورات جامعة باتنة، 1997. ص228.

تفرض على صاحب المشروع والسكان احترام مختلف القوانين المذكورة وتطبيقها في مجال الهندسة البناء، البيئة والمجالات الأخرى المرتبطة بمشروعه كل رخصة بناء ودفتر شروط مصادق عليه كليا في هذا التنظيم يجب احترامه.

رابعا- تحديات التوسع العمراني لمدينة باتنة

إن الأهمية التاريخية لمدينة باتنة تكتسبها أساسا من تاريخ الأوراس بصفة عامة، فالمنطقة كانت محورا حضريا لكل من الحضارة الرومانية والوندالية والبيزنطية ثم الفتوحات الإسلامية.

إن إقليم باتنة كان يقطنه في الماضي البعيد سكانه الأصليون "الأمازيغ" البربر الساميون الذين يلقبونهم حاليا بالشاوية وذلك في القرن الثالث قبل الميلاد، وهم ذو أصل قوقازي يمتد إقليمهم م المحيط الأطلنطي إلى غاية سواحل إفريقيا، ولقد تعرض هذا الإقليم إلى مدة احتلال قصيرة من طرف الفينيقيين والإغريق حيث لم يعمروا طويلا ليطردوا من طرف الرومان الذين شكلت حضارتهم أكبر المعالم التي رسمت بصفة عامة تاريخ المنطقة، وابتداء من النصف الثاني من القرن الأول الميلاديين حيث فرضوا لغتهم وثقافتهم، فالفترة الرومانية كانت مرسومة بالديانة المسيحية واليهودية لتتم سيطرة الرومان الشبه كاملة على الأقلية خاصة بالنسبة لسهوله الشمالية ثم زحفوا إلى الداخل وأقاموا أكثر من مركز حضري منها (تيمقاد، لمباز، خنشلة) إلا أن سكان هذا الإقليم رفضوا الاحتلال الروماني، فقامت ثورات عديدة أشهرها ثورة الأوراس أو ثورة سكان الجبال الواقعة بين مدينتي قسنطينة وسطيف، وتعرضت القوات الرومانية إلى خسائر كبيرة وسهلت هذه المهمة قوة الوندال على طرد الرومان وغزو المنطقة عند أقدام جبال الأوراس في القرن الخامس بالرغم من خلق إمبراطورية إلا أنها كانت عابرة لم ترسم معالمها المنطقة.

وبعد الاحتلال البيزنطي في القرن السادس وبدوره لم يستطع التصدي لملك الأوراس **بايداس** إلى أن جاء الفتح الإسلامي سنة 706م من طرف عقبة بن نافع الذي جوبه بمقاومة كبيرة من طرف **الكاهنة**، وبموتها اعتنق سكان المنطقة الإسلام.

وتلتها فترة ازدهار إلى غاية ضعف حكام الأتراك ودخول فرنسا للمنطقة سنة 1844م أثناء حملة من طرف الحاكم **دوك دومال** بقسنطينة، وذلك في سنة 1843م لتنظيم الأمر في الزيبان، حيث انطلقت جيوشه في نهاية جانفي 1844م وعسكرت في 12 فيفري بالقرب من منتصف المسافة في طريق بسكرة في المكان المسمى حاليا "باتنة" ولقد تصدى لشعب الأوراسي من خلال عدة ثورات محلية لهذا الغزو إلى غاية قيام ثورة التحرير الوطنية أين كانت الأوراس أول مشعل لها.

وبعد الاستقلال أصبحت لولاية باتنة وبالأخص مركزها (بلدية باتنة) مكانة وظيفية واقتصادية مرموقة خاصة بعد توالي المخططات التنموية عليها لما لها من اثر في نموها العمراني وكذا الانفتاح على السوق العالمية بتبني الاقتصاد اللبرالي وما تبعه من مشاريع اقتصادية ذات أبعاد جهوية مما سلط الضوء على إمكانية تطورها في ظل معطياتها المجانية المحلية.[1]

تأسيس المدينة 1844-1923

في سنة 1843م كلفت الإدارة الفرنسية عن طريق الحاكم في قسنطينة بإخضاع منطقة الزيبان تحت تنظيمها، فقام هذا الحاكم بإرسال مستعمر سنة 1844م ليقيم في منتصف المسافة بين قسنطينة وبسكرة ويسمى هذا المكان بباتنة.

(1)- مونوغرافية ولاية باتنة لسنة 2008.

وبعدها تم بناء حي عسكري بالقرب من الزمالة وسمي "بالكا" ثم أحاطت هذا الحي العسكري بسور له 03 أبواب، وجاء مرسوم 1848م وأعطى لهذا الحي اسم "لمباز الجديد" وجاء مرسوم جوان 1849م أعاد اسم باتنة له.

في سنة 1850م بدأ وصول المستوطنين الفرنسيين، حيث تم تنصيب المقاطعة العسكرية التي كانت في قسنطينة في باتنة، وفي هذه الفترة تم إنشاء الثكنة الجديدة.

هذا الحي العسكري (الكا) يعرف توسعا في الناحية الشمالية الغربية وهذا التوسع شكل النواة الأولى للمدينة الاستعمارية، وفي سنة 1860م لصبحت باتنة بلدية بمقتضى مرسوم حكومي.[1]

تواجه مدينة باتنة العديد من المشاكل التي تؤثر بشكل مباشر على مستقبلها الحضري، كما أن هذه المشكلات لا تنعكس على سكان المدينة وحسب، بل على دورها كمركز إداري وقطب جهوي ذو وزن تاريخي وريادي في إقليم الاوراس وعلى المستوى الوطني كذلك مدينة باتنة بحركتها العمرانية السريعة تشهد تحولات عميقة على مستوى نسيجها العمراني المكون من المناطق السكنية الحضرية الجديدة (ZHUN) التي تعرف بالمجموعات السكنية الكبرى (Grands ensembles) مثل (حي 1200 مسكن ،حي تامشيط) وأحياء البناء الفردي المنظم في شكل **تحصيصات**، بالإضافة إلى التعمير العشوائي(بوعقال، كشيدة، بارك افوراج،... وهي كلها مجالات غير منسجمة عبر المجال الحضري للمدينة، مما يخل بتوازن الحياة الحضرية، في هذا التجمع ويهدد مستقبله.

فبالنظر إلى الحجم الذي بلغه التوسع المجالي لمدينة باتنة، والذي وصل إلى وضع يستحيل معه المزيد من النمو، ظهرت المشكلات المتعددة الآثار وأهمها مشكلات التوسع المجالي، التي ترتبط بعوائق عديدة والمتمثلة في عوائق طبيعية (وجود المدينة في حوض شبه مغلق) من جهة، إلى جانب العوائق البشرية (المنطقة الصناعية والمنطقة العسكرية

(1)- المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، المرحلة الأولى، الدراسة التحليلية وآفاق التنمية، 2006.

والمناطق الهامشية غير الموجهة عمرانيا) من جهة أخرى مما أثر على نمو المدينة وتدهور وظائفها العامة،

2- توسع المدينة

أ- الفترة ما بين 1844-1923م

جسد هذا التوسع ميدانيا بتوقيع مرافق المدينة وتتمثل في: مدرستين، الكنيسة، سوق، مسرح، مسجد (الكا) مسجد عتيق حاليا، مقر بلدية، المقبرة المسيحية، محكمة، وقد هيكل هذا التوسع محور أساسي داخل السور وهو شارع الجمهورية الذي يربط الباب الجنوبية الشرقية مع الشمالية الشرقية حسب مخطط شطرنجي؛ أي تقاطع متعامد الحارات.

إن شارع الجمهورية يتعامد عليه محوران هما: شارع فرنسا وشارع موسلي، ويعتبران أساسيان حيث هيكلا المجال ومنهما تم التوسع من الناحية الشمالية الشرقية نحو المقبرة المسيحية ومن الجنوب الغربي نحو بسكرة.

إلى غاية 1923 مجال المدينة مهيكل بمنطقتين بينهما واد باتنة مهما:

* النواة الاستعمارية داخل السور في الشمال.

* الزمالة في الجنوب وتتمثل في الحي التقليدي.[1]

استدعت الضرورة العسكرية في هاته الفترة إنشاء مطار في جنوب غرب النواة الاستعمارية. (أنظر الخريطة رقم 01)

(1)- المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير -المرحلة الأولى- الدراسة التحليلية وآفاق التنمية، 2006.

خريطة رقم (01): تبين تطور مدينة باتنة 1844-1923

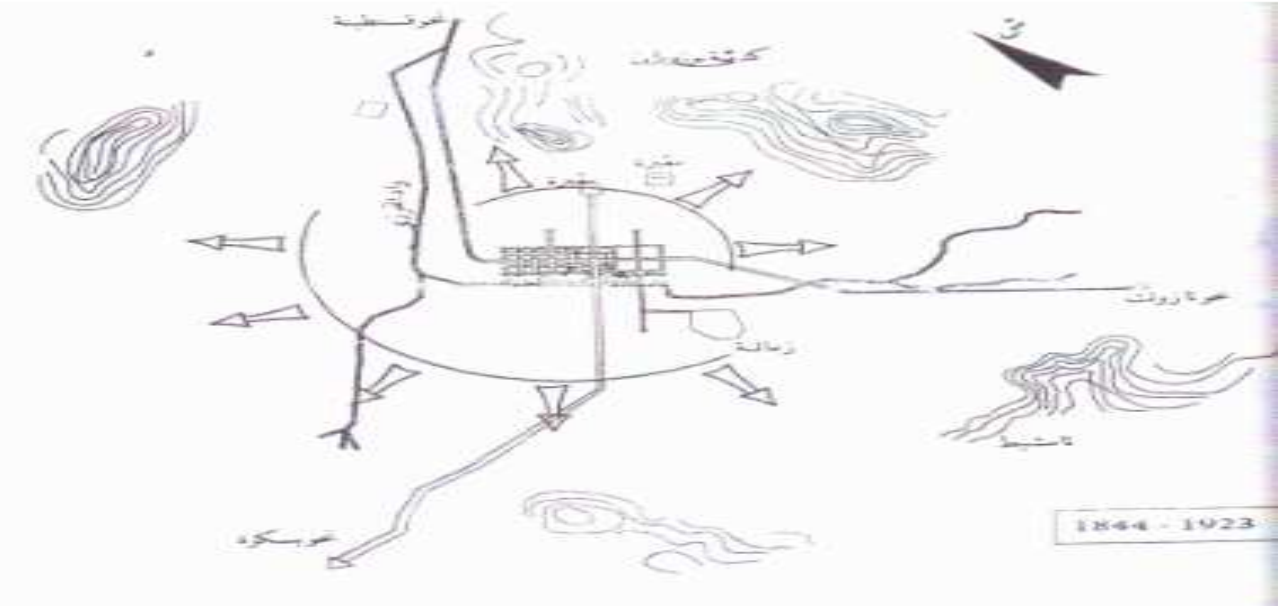

ب- الفترة ما بين 1923-1945

في هذه الفترة تمكنت المدينة من أن تلعب دورها كمركز إداري وتجاري، وهذا يعود من مستوى المرافق التي أنجزت مما أدى إلى استقطاب الكثير من المستوطنين، حيث سجل:

* سمة 1925: 11000 سكن.

* سنة 1935: 13000 سكن.

* سنة 1940: 15000 سكن.

في ظل هذه المعلومات الجديدة والتي أدت إلى انفجار النواة الاستعمارية حسب اتجاهات مختلفة.[1]

* الاتجاه الشمالي الشرقي: عن طريق حي السطا والذي تشكل بنفس التخطيط الشطرنجي للنواة على طول امتداد شارع موسلي.

(1)- **المرجع السابق.**

* الاتجاه الشمالي الغربي: عن طريق حي الفوريار بالقرب من محطة السكة الحديدية.

* الاتجاه الجنوب الشرقي والجنوب الغربي: عن طريق المباني الأولى للحياء المستقلة وهي بوعقال وشيخي.(انظر الخريطة رقم02)

خريطة رقم (02): تبين توسع مدينة باتنة 1923-1945

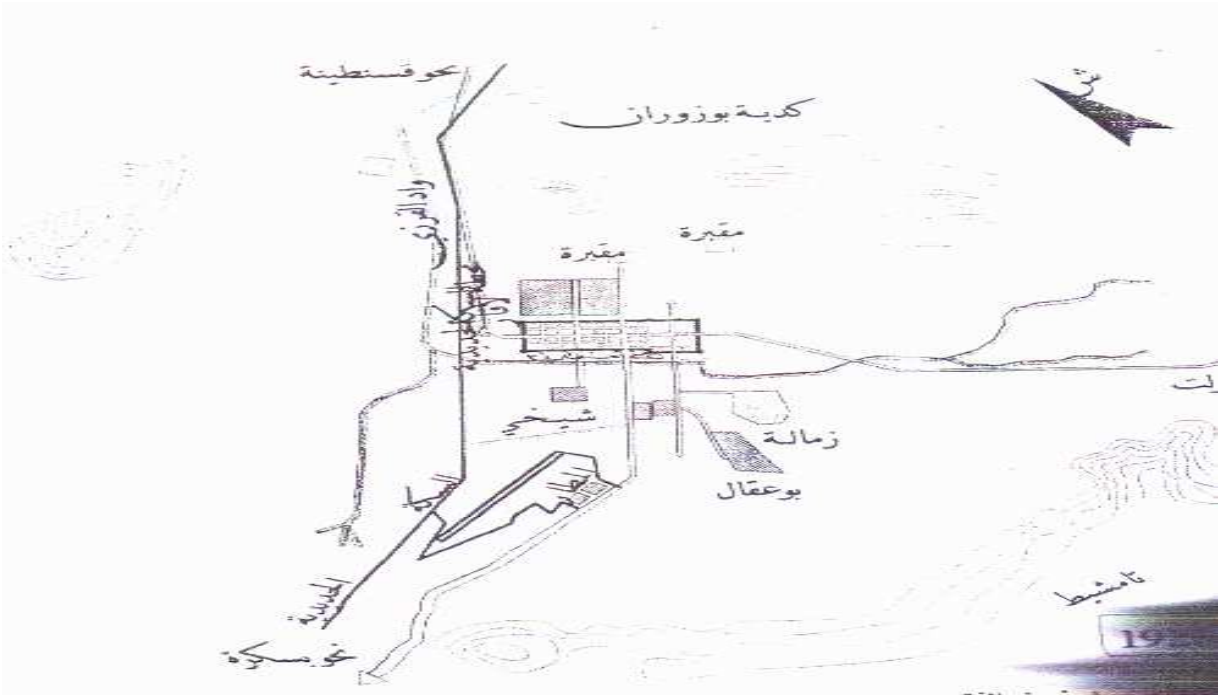

ج- الفترة ما بين 1945-1962م[1]

صادفت هذه الفترة مرحلة انطلاق مخطط قسنطينة، وكذا الثورة التحريرية، هذه الوضعية كان تأثيرها على المجال العمراني حسب العمليات التالية:

* الأحياء الأوربية في الشمال: تم توقيع المساكن الجماعية (H.L.M) 140 سكن + 40 سكن وحي الفوريار بـ100 سكن في نهاية 1950.

(1)- المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لولاية باتنة، 2006

تدعيم القوة العسكرية بإنشاء ثكنات في الشمال الشرقي للنواة الاستعمارية أين يوجد حاليا مستشفى الأمراض المعدية (SONATORIUM) على المحور الذي يـــربط المقبـــرة المسيحية والكا شارع فرنسا.

* الأحياء التقليدية في الجنوب: أثناء الحرب تم تجميع عدد كبير من السكان فـــي أحيـــاء Recasement وهذا حسب ثلاث عمليات:

1- في حي شيخي بـــ252 مسكن.

2-الحي التطوري بـــ192 مسكن.

3- حي كشيدة بـــ260 مسكن.

ولقد تم ظهور أحياء جديدة وهي: كشيدة في الغرب، بارك أفوراج في الشرق، كمـــا تـــم توسيع الأحياء التقليدية بوعقال، شيخيـــ الزمالة والحي التطوري من أجل استقبال السكان الذين فاق عددهم 25 ألف نسمة سنة 1949م إلى 55 ألف نسمة سنة 1962م، وتوســـعت المدينة حول النواة العسكرية حسب المحاور التالية:

- شمالا عن طريق الأحياء الأوربية.

- جنوبا عن طريق الأحياء التقليدية.

والفصل بينهما عبارة عن مساحات من البساتين (حي لفارديـر).(أنظر الخريطة رقم03)[1]

(1)- المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لولاية باتة .

خريطة رقم (03): تبين توسع مدينة باتنة 1945-1962

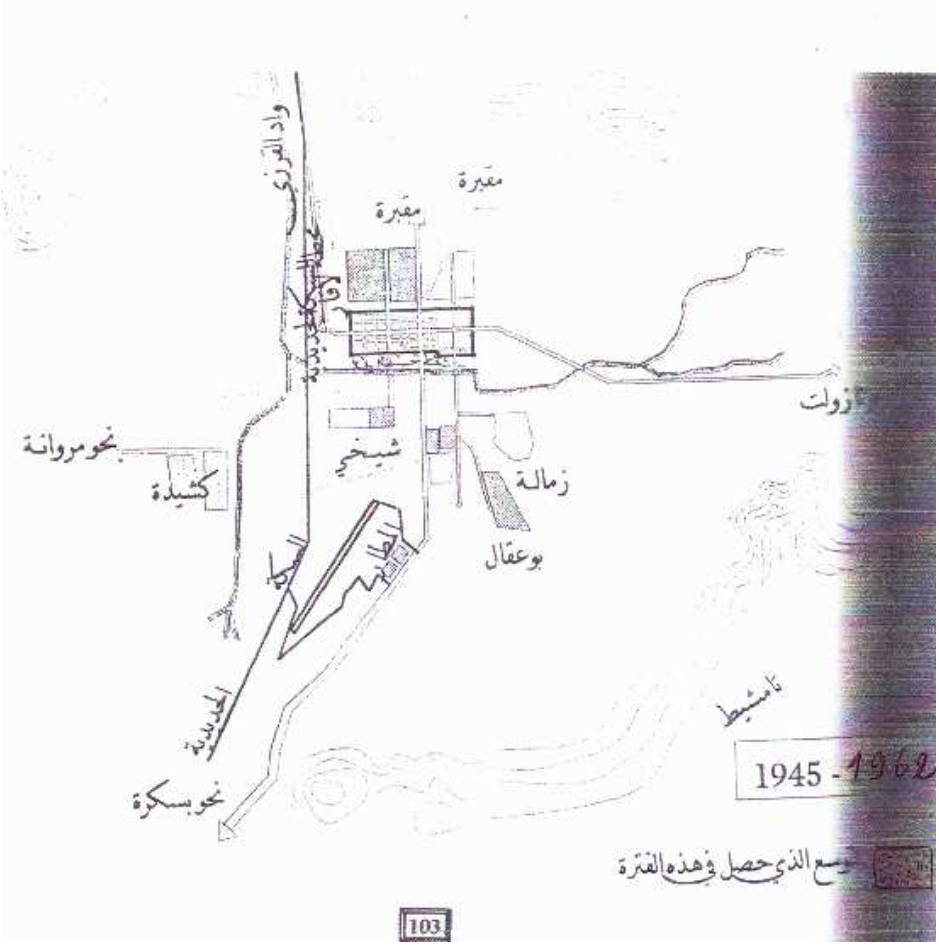

د- الفترة ما بين 1962-1978م

بعد الاستقلال لم تعرف مدينة باتنة تطورا ملحوظا، حيث كان التوسع في الأحيـــاء التقليدية فقط بوعقال، حي شيخي، بارك أفوراج وكشيدة.

إن انطلاق البرنامج الخاص (لوراس 1968) أعطى حيوية جديدة في كل القطاعات خاصة القطاع الاجتماعي والاقتصادي، هذه الحيوية تجسدت في إنجاز كثير من المرافـــق الخاصة بالبنية التحتية ومشاريع سكنية التي مكنت التجمع من أن يعوض التـــأخر الـــذي ترك في عهد الحرب التحريرية، ومن أهم الإنجازات التي تمت نذكر:

السكن

- 150 سكن ريفي.

- 375 مسكن نصف جماعي وزعت كما يلي:

* حي 150 سكن.

* حي 20أوت بـــ144 سكن

* حي 27 سكن.

* حي 84 سكن.

المرافق

* مركز صحي + قاعة متعددة الاختصاصات.

* نزل الولاية.

* المنطقة الصناعية سنة 1971م.

* المعهد الإسلامي.

* دار الثقافية.

* حظيرة الرياضة.

* مركز التكوين المهني.

* ثانوية للبنات + متوسطة للذكور +مدرستين.

* مركز الحماية المدنية.

* مركز المكفوفين.

* تهيئة C.N.E.T إلى ثانوية تقنية.

ففي هذه المرحلة تمت أول دراسة عمرانية وهي المخطط العمراني الرئيســـي ســـنة 1978 هدفه تحديد مناطق التوسع.

ه- الفترة ما بين 1978-1984م[1]

إن البحث عن العمل والتمدرس والخدمات جعلت من النزوح إلى المدينة يترجم في هذه الفترة إلى انفجار التجمع في جميع الاتجاهات خاصة حي بوعقال، بوزوران، كشيدة، بارك أفرواج، تامشيط،، وعرفت هذه الأحياء دون الأخذ بعين الاعتبار توجيهات مخطط التسيير الرئيسي PUD لسنة 1978 والذي جسد بانطلاق برنامج هام للمساكن الفردية والجماعية وتعاونيات وتجزئات ZHUM.

و- الفترة ما بين 1984-1996م

إن السرعة التي تم بها التوسع وتطور النسيج العمراني تحت ضغط التزايد السكاني وفق توجيهات المخطط العمراني الرئيسي، حيث كان هذا التوسع الغير عقلاني للمساكن الفردية في الأحياء الشعبية كبوعقال وبارك أفوراج وبوزورانوكشيدة وطريق تازولت على حساب الأراضي الشاغرة للمدينة وبطريقة غير منتظمة.

وحاليا استمرت هذه الأحياء في التوسع لكن بصفة أكثر تنظيما بعد صدور مخططات شغل الراضي التي نظمت كيفية استغلال الراضي، كما يمكن الإشارة أيضا لاستمرار التوسعات المخططة للسكنات الجماعية في الشمال والشرق.

(1)- المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لولاية باتنة،2006.

الفصل الخامس
التعريف بإقليم المدينة

أولا- الدراسة التطبيقية لمدينة باتنة

1- الموقع الجغرافي

2- الموقع الإداري

3- التحليل الفيزيائي لمركبات الوسط (الخصائص الطبيعية)

ثانيا- الدراسة الديمغرافية والاقتصادية للمدينة

1- الدراسة الديمغرافية

2- العوامل المتحكمة في توزيع السكان

3- الكثافة السكانية

4- الدراسة العمرانية

5- المرافق العمومية

6- الطرق والشبكات المختلفة

7- الدراسة البيئية

تمهيد:

تستمد المدن أهميتها من خلال ما لعبته وتلعبه من أدوار جغرافية وتاريخية، وللوقع والموضع دور حاسم في إبراز هذه الأدوار، ذلك لأن معرفتها تبرز لنا حقائق هامة ترتبط أساسا بأهمية الموقع وصلاحية الموضع.

كما تتجلى الأهمية الجغرافية للمدن في مدى فعالية الموقع وقدرة الموضع على استيعاب التطور العمراني المتزايد ، لأن المدن تقوم في أماكن معينة لتؤدي خدمات ضرورية للمجتمع يتغير نوعها بمرور الزمن، ولكن الذي يحدد نوع الوظيفة التي قامت من أجلها المدينة هو طبيعة المكان الذي تقوم عليه.

أما العامل المتحكم لحد كبير في نموها، وبساعد على تغيير وظائفها فيما بعد هو الموقع.

ونظرا لكون موضوع المناطق الحضرية الجديدة وخصائصها العمرانية والاجتماعية كان من الضروري الاطلاع على إقليم المدينة وخصائصه.

أولا- الدراسة التطبيقية لمدينة باتنة[1]

1- الموقع الجغرافي

تنتمي مدينة باتنة جغرافيا إلى منطقة السهول العليا القسنطينية، وهي مدينة داخلية تقع في الشرق الجزائري، حيث تحتل موقعا بؤريا في شمال شرق المجال الترابي الذي تحتلـــه الولاية، متربعة على مساحة قدرها 116,41 كلم^2 (انظر الخريطة رقم 04).

(1)-مكتب الدراسات والانجازات في التعمير،مراجعة مخطط شغل الاراضي رقم 3 حملة، ولاية باتنة، المرحلة الاولى والثانية، 2016.

ولاية باتنة الموقع الجغرافي
خريطة رقم (01) تبين
الموقع الجغرافي
لمدينة باتنة
حدود الولاية
عاصمة ولاية
مقر دائرة
مقر بلدية

2- الموقع الإداري

رغم حداثة نشأة مدينة باتنة عام 1844م، فإن موقعها يكتسي أهمية بالغة وهي تمثـــل من الناحية الإدارية مقر الولاية، تشترك في حدودها مع كل من:

* شمالا: بلدية فسديس، سريانة وواد الماء.

* شرقا: بلدية عيون العصافير.

* غربا: بلدية واد الشعبية.

* جنوبا: بلدية تازولت وواد الشعبية (انظر الخريطة رقم 05 و06).[1]

(1)- المرجع السابق.

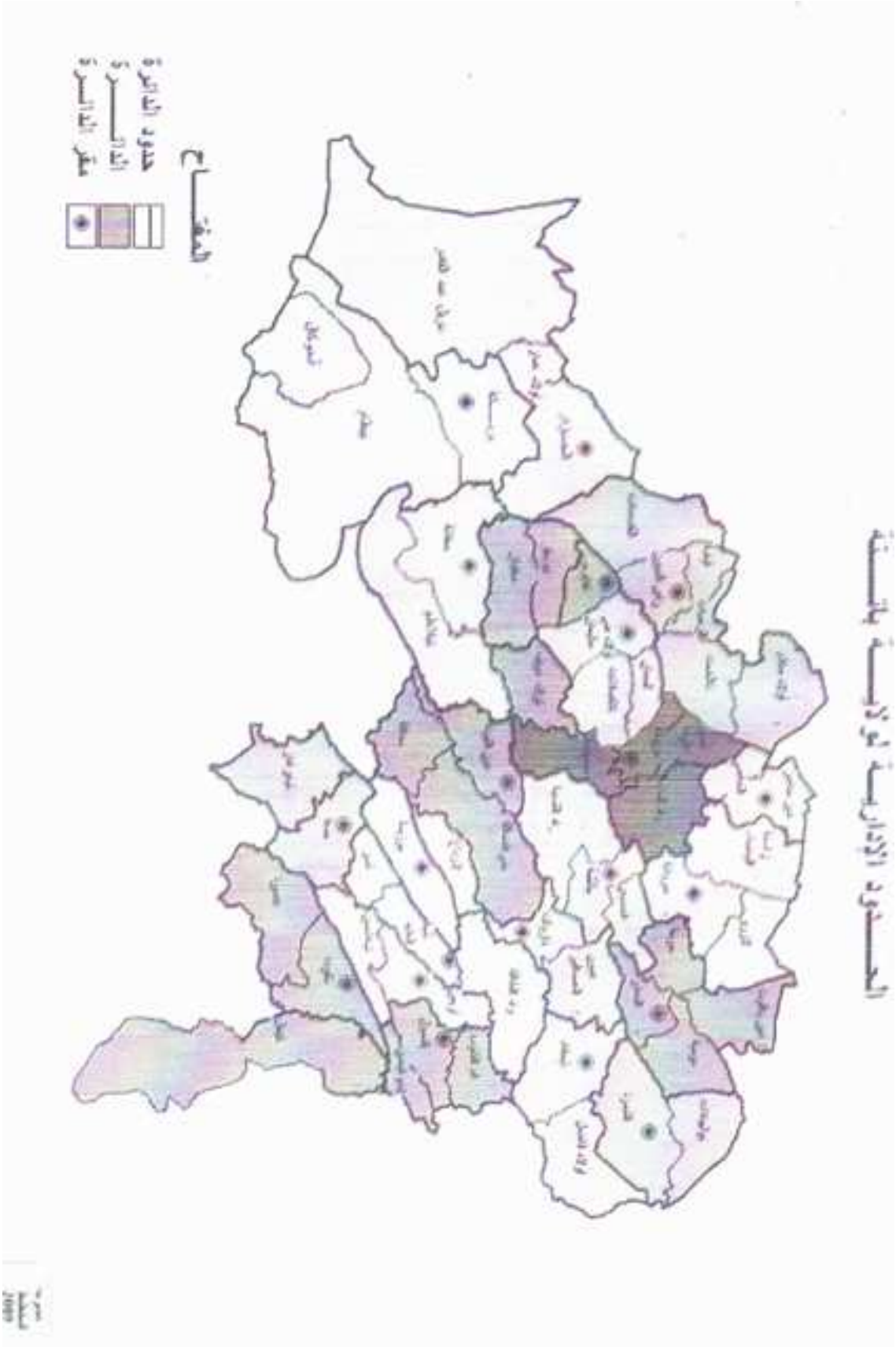

3- التحليل الفيزيائي لمركبات الوسط (الخصائص الطبيعية)

أ- **التضاريس:** تميز شكلين من التضاريس:

منطقة جبلية

والتي تتميز بتحدبات وتقعرات منتظمة كلها متجهة إلى الجهة الشمالية الشرقية والجهة الجنوبية الغربية متكونة أساس من:

* جبل إيش علي (1809م) في الجهة الجنوبية.

* جبل بوعريف (1746م) في الجهة الشمالية الشرقية.[1]

* الكتلة الجبلية المتكونة من جبل كاسرو (1780م) وجبل تـــوفر (2094م) وجبـــل تيشـــاو (2141م).

(1)- مخطط شغل الاراضي رقم 3 حملة، DOC2016

* جبل ميستاوا (1648م) في الجهة الشمالية الغربية.

الجبال تشكل الوحدة الجبلية (حبل كاسرون جبل توقرت، جبل تيشاو) فاصلا بين تجمعاتها العمرانية لباقي بلديات التجمع مما يجعل انتمائها الطبيعي للتجمع معدوم.

يتخلل موضع المدينة نظرا لانخفاضه الشديد وموقعه البؤري بالمسبة للكتل الجبلية عدة أودية نذكر منها:

* واد باتنة يخترق المدينة من الشرق إلا الغرب.

* واد القرزي يقع غرب المدينة ويخترقها من الشمال إلى الجنوب.

* واد عزاب وواد بوغدن يتجهان من الجبال الشرقية إلى غرب المدينة.

منطقة سهلية:

وهي منحصرة بين الكتل الجبلية المذكورة سابقا، حيث تتوضع عليها الأنسجة العمرانية لبلديات التجمع، أين نميز أنها تضيق كلما اقتربنا من ضواحي واد الشعبة، بتنة وتازولت، وتتسع كلما اتجهنا نحو الشمال الشرقي على سهل المعذر وكلما اتجهنا نحو الشرق (عيون العصافير) على سهل تيمقاد.[1]

ارتفاعها يصل إلى 1000م أين تعتبر معظمها صالحة للاستغلال الفلاحي وزراعة الحبوب.

حيث أن هذه التضاريس لعبت دورا كبيرا في توزيع السكان حيث نجد أن أغلب السكان يتواجدون بالمناطق السهلية، في حين تظهر المناطق الجبلية أقل نشاطا وكثافة سكانية.

(1)- المرجع السابق (DOC)

ب- المعطيات المناخية:

للمناخ أهمية كبيرة في الدراسات العمرانية سواء في الجانب العمراني أو المعمـــاري، فتغير درجة الحرارة واتجاه الرياح وكمية ونوعية التساقطات بغرض تغير في أماكن توطين المنشآت، هندسة ونمط البناء ونوعية المواد المستعملة.

يخضع مناخ بلدية باتنة إلى نفس الظروف المناخية الســائدة علــى مســتوى منطقــة الهضاب العليا ذات خصائص متوسطة شبه جافة، بحيث تتميز بشتاء بارد ورطب وصــيف حار وجاف نسبيا.

ب-1- الحرارة:

يتراوح المعدل الشعري المتوسط في المنطقة بين 6,4° خــلال شــهر ديســمبر و27,4° خلال شهر أوت، أما المعدل السنوي فيقدر بـــ: 16,2°

جدول رقم (01): يوضح متوسط درجات الحرارة خلال السنة.

الشهر / الحرارة	جانفي	فيفري	مارس	افريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
الدنيا	3-	3.8-	2.1-	0.4	0.4	7	12	13.5	12.1	2.3	2.0	4.5-
القصوى	19.2	23	24	29.4	34.1	38.6	41.1	42	37.6	34.5	25.8	17
المتوسط	7.2	8.5	8.4	13.8	17.8	22.7	26.8	27.4	24.3	18.1	13	6.4

المصدر: مونوغرافيا ولاية باتنة 2014.

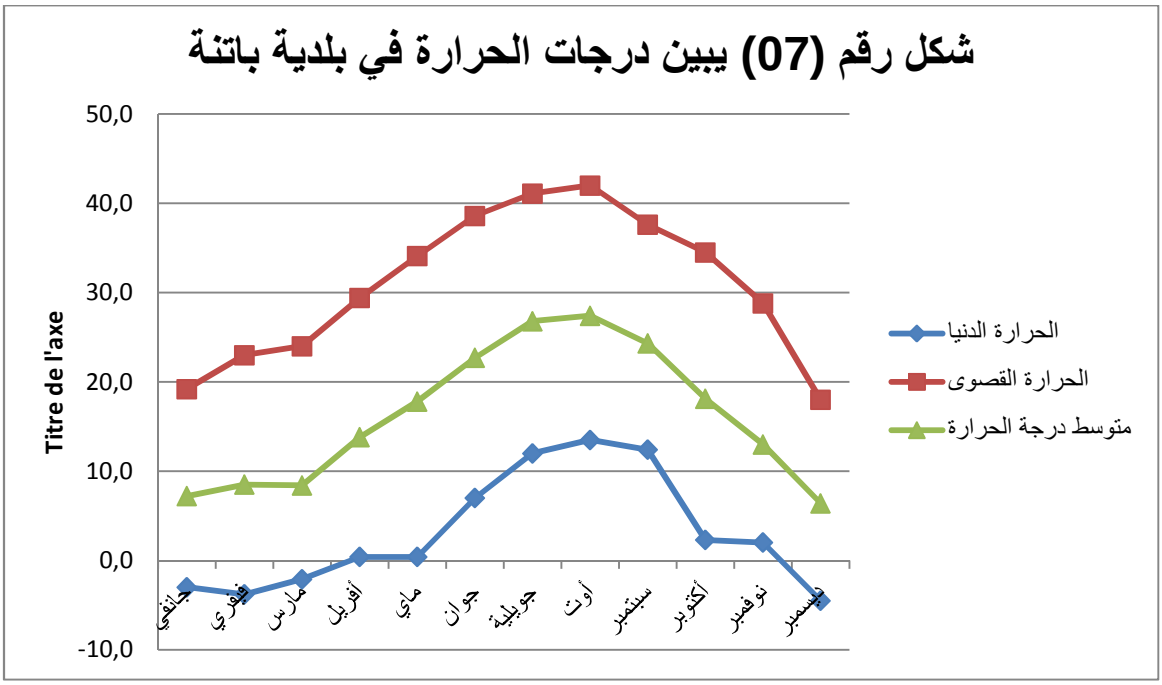

معدل درجة الحرارة القصوى سجل أعلاها بـــ38,6°.

أما معدل درجة الحرارة الدنيا وصلت إلى -4,5°.

ب-2- التساقط:

بالنسبة لتساقط الأمطار فمدينة باتنة تقع في منطقة تسجل تساقطا يتراوح بـــين 300 ملم إلى 400 ملم/سنة غير أن أقصاها سجل في شهر مارس بـــ:68.2 ملم، وأدناها سجل في شهر جويلية بـــ0.3 ملم.

ويقصد بالتساقط كل أنواع التساقطات من أمطار وثلوج.

جدول رقم (02) يبين قيمة التساقط الخاصة بمحطة باتنة سنة 2014

الشهر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
ع.أ.التساقط	31.6	14.7	68.2	4.0	39.8	47.8	0.3	4.9	13.7	14.7	6.4	29.8

المصدر: مونوغرافيا ولاية باتنة

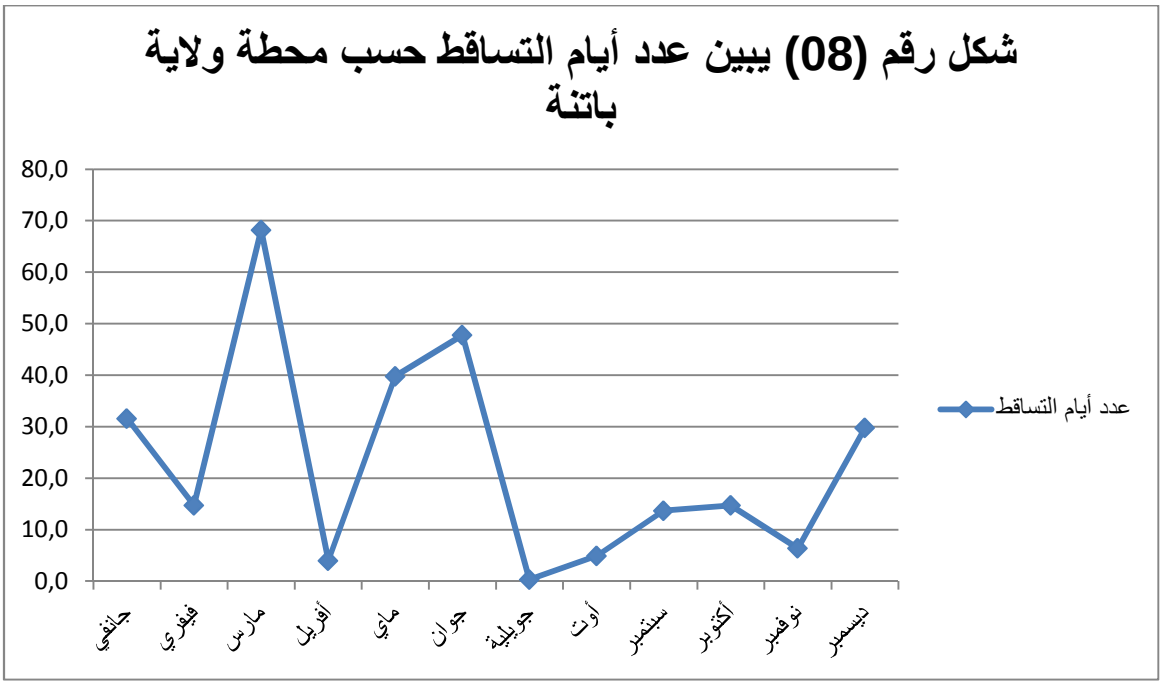

ب-3- الرطوبة

جدول رقم (03) يبين معدل الرطوبة النسبية المتوسطة الخاصة بمحطة باتنة سنة 2014

الشهر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	المعدل السنوي
الرطوبة %	73	65	73	55	55	48	36	40	45	53	58	78	56.58

شكل رقم (09) معدل الرطوبة النسبية حسب محطة ولاية باتنة

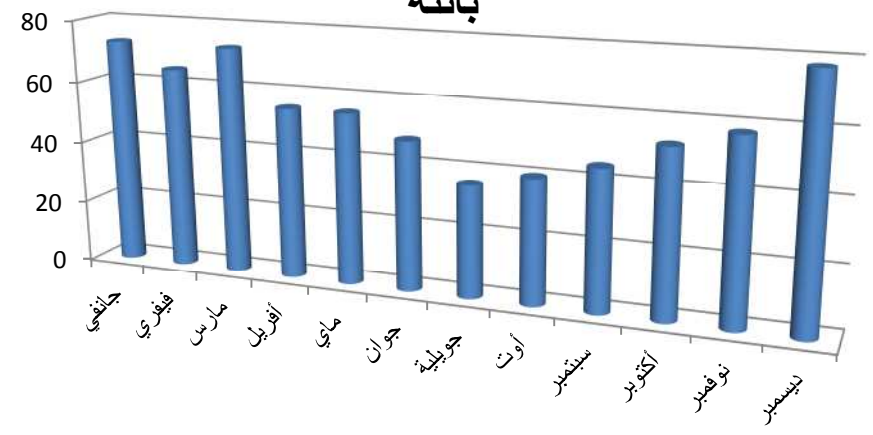

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع نسبة الرطوبة في معظم فترت السنة متجاوزة 50% (معدل الرطوبة اليومي) ما عدا فترة فصل الصيف وبالضبط شهر جوان وجويلية وأوت إلى غاية شهر سبتمبر أين سجلت على التوالي 48%، 36%، 40%، 45% وسجلت أعلى نسبة للرطوبة فاقت 70% في أشهر جانفي ومارس وديسمبر قدرت على التوالي بـ73%، 73%، 78%.

أما المعدل السنوي للرطوبة يصل تقريبا 57%.

ب-4- الرياح

إن الرياح عامل مناخي لا يمكن تجاهله وإهماله، ويمكن تمييز عدة جوانب في علاقة الرياح مع الهندسة العمرانية والعمران، وذلك بتوازن البنايات والهياكل تحت تأثير الرياح.

- التلوث الجوي والتخطيط العمراني.
- التهوية الطبيعية للسكنات.

جدول رقم (04) يبين سرعة الرياح بمدينة باتنة خلال السنة

الشهر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
سرعة الرياح (م/تا)	–	–	3.7	4.2	4.0	3.9	4.6	3.9	2.9	2.6	3.3	3.4

المصدر: مونوغرافيا ولاية باتنة 2014

رفاهية الخدمات الخارجية إزاء الآثار الميكانيكية للرياح لذا أصبح من الضروري والحتمية أخذ هذا العامل بالاهتمام، الرياح التي تهب في إقليم البلديتين باتنة وواد الشعبة تعد في الغالب ضعيفة تهيمن عليها الرياح الواردة من الشمال الشرقي بفضل الصيف والرياح الجنوبية الغربية على مدار السنة، أما عن عدد أيام رياح السيروكو فهي تهب بمعدل 19 يوم في العام أين يعتبر شهر جويلية الشهر الذي تهب فيه أكثر بمعدل 05 أيام.

2- الدراسة الجيولوجية لبلدية باتنة

تحت هذا العنوان سوف نتحدث عن أهم التكوينات الجيولوجية المكونة لمجال الدراسة، والذي يعتبر من الأمور المهمة في دراسة مخطط شغل الراضي، حيث من خلال معرفة التكوينات الجيولوجية بالمنطقة نستطيع تحديد جيوتقنية التربة ومن ثم معرفة التكوينات الصالحة للبناء أو التي يتجنب البناء عليها.

إذا، فالتحليل الجيولوجي للمنطقة يساهم مع العناصر الطبيعية الأخرى في تحديد الإمكانات التنموية بالمنطقة، ومن خلال دراسة الخريطة الجيولوجية لشمال الجزائر ذات المقياس

1/500.000 ودراسات سابقة نحد أن التكوين الغالب عبارة عن تكوينات تعود للزمن الرابع، والمتمثلة في الطين الأبيض والحصوي والطين ذو اللون الأصفر يميل إلى البني.

3- الشبكة الهيدروغرافية:

ان الشبكة الهيدروغرافية لولاية باتنة تتم دراستها حسب التقسيم الذي قامت به الوكالة الوطنية للموارد المائية(A.N.R.H)،حيث تم تقسيم مجال الولاية الى ثلاث أحواض كبرى: (أنظر الخريطة رقم07)*

***كل المعلومات حول الدراسة التطبيقية لمدينة باتنة مستقاة من مخطط شغل الاراضي رقم 3 حملة لولاية باتنة سنة 2016 (DOC)+ مونوغرافيا ولاية باتنة لسنة 2006.**

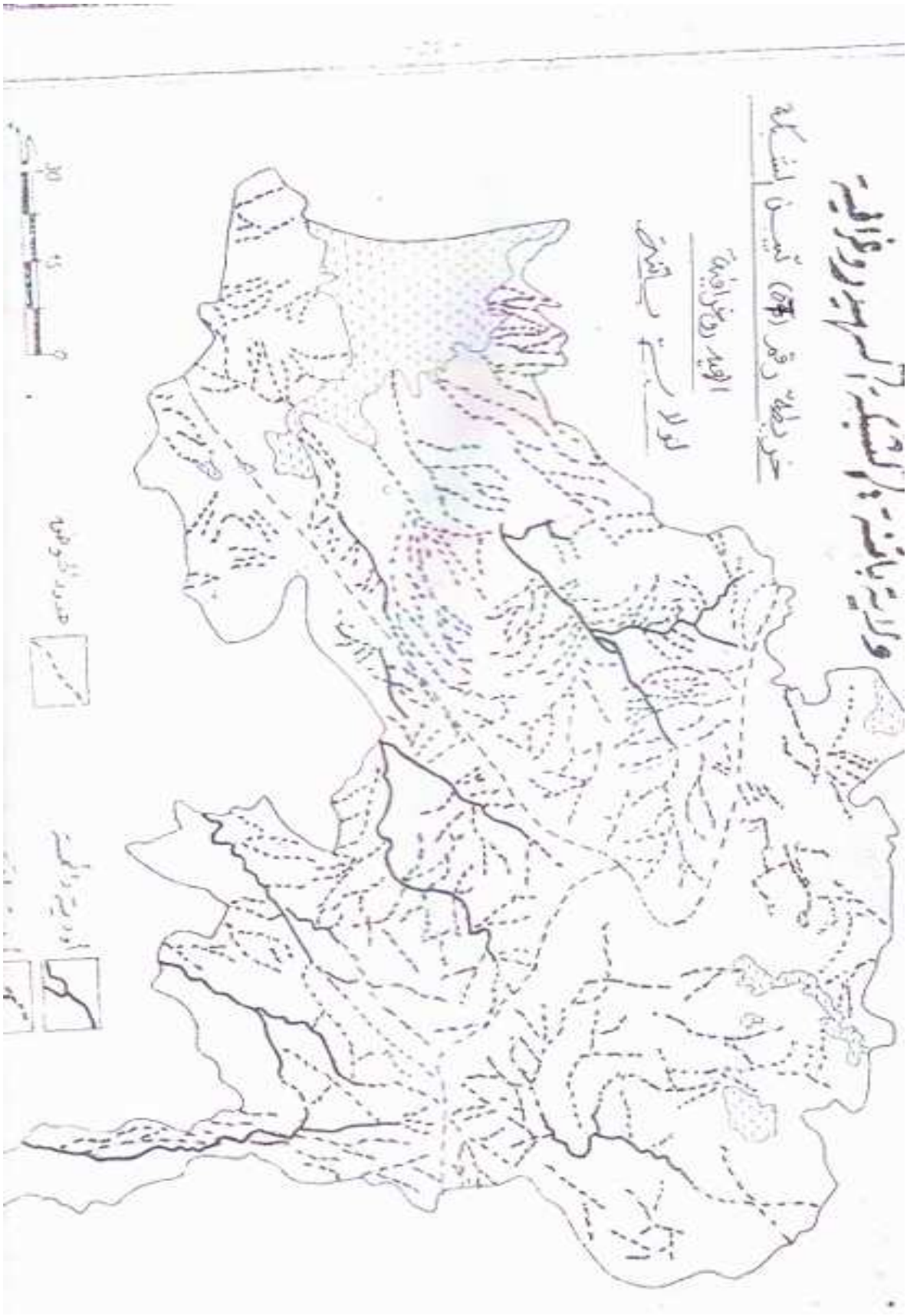

3-1- الحوض القسنطيني:

الواقع شمال وشمال شرق الولاية والذي يمتد على مساحة 3364,75كلم2 داخل الولاية؛ اي مات يمثل نسبة 27.98% من المساحة الإجمالية للولاية.

ويتميز هذا الحوض بوجود ساسلة من السبخات والشطوط والمجاري المائية التي تتجه نحو الشمال والتي تأتي من الغرب والشرق، واد المعذر، واد الشمرة... كل هذه الأودية تنبع من السفوح الشمالية لكتلة الأوراس وبلزمة.

4-2- حوض أوراس النمامشة

والذي يشغل الجهة الجنوبية والجنوبية الشرقية للولاية بمساحة تقدر بـ4939,50كلم أي ما يمثل نسبة 41.60% من إجمالي مساحة الولاية.

وفي هذه المنطقة المجاري المائية تجري باتجاه الجنوب انطلاقا من كتلة الأوراس التي تتجه من الغرب إلى الشرق، منها (واد لبيض، واد عبدي...) حيث نجد أن الجريان الناتج داخل هذه المنطقة يمون المناطق المنتجة المتواجدة في أسفل القدام الجنوبية للأوراس.

4-3- حوض الحضنة:

الواقع في الغرب والذي يمتد إلى داخل حدود الورية بمساحة تقدر بـ3722,99كلم أي بنسبة 30.95% من مساحة الولاية، وتتميز هذه المنطقة بوجود شط الحضنة نقطة وصول العديد من الأودية التي تتجه نحو الجنوب الغاربي وبالخصوص (واد بريكة، واد بيطام).

هذه الشبكة بالرغم من كثافتها إلا أنها مرتبطة بالتساقط، فمن بين الأودية واحد فقط دائم (واد الشمرة)، لكن مع ذلك فالولاية تتمتع بموارد مائية معتبرة، سواء كانت مياه سطحية أو جوفية.

حيث يبقى المشكل المطروح هو في وسائل وكيفية استغلال الموارد المائية.

أ- استغلال المياه السطحية

يسبقى استغلال هذا النوع من المياه ضعيف على مستوى الولاية، فحسب مصالح المياه هنالك 18 حاجز مائي Collinaire تقدر طاقتها سنويا ب،423...م3. مع العلم أن هذا النوع من الحواجز جد محدود بسبب العوائق الطبيعية خاصة نفاذية التكوينات الجيولوجية والتوحال السريع لهذه الحواجز.

ب- استغلال المياه الجوفية

وتعد الأكثر استغلالا بالولاية، بحيث تتحكم في وجود هذا النوع من المياه عدة عوامل منها:

- الجيولوجية: نوعية الطبقات الصخرية ومدى نفاذيتها.
- الأمطار: شدتها وانتظام تساقطها بالإضافة إلى تساقط الثلوج خاصة في الجبال.
- الغطاء النباتي ومدى كثافته.

هذه المياه موجهة لكل من الشرب، الفلاحة والصناعة، ويتم ذلك عن طريق تضم حوالي 103 بئر تنقيب، ونسبة 40% منها موجودة في كل من سهل المعذر، بريكة، عين جاسر، فهي تغطي حجم سنوي يقدر بـ83,5 مليون م^3، كما لا ننسى الينابيع ومساهمتها المعتبرة، حيث أنها تغطي حجم سنوي يقدر بـ37 مليون م^3.

ثانيا- الدراسة الديمغرافية والاقتصادية للمدينة

من بين المعطيات الأساسية التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند وضع خطة تنموية أو تهيئة عامة هي دراسة السكان ودراسة السكن بما فيه المرافق الضرورية.

1- الدراسة الديمغرافية:

يشكل السكان ظاهرة جغرافية تؤثر بالبيئة المحيطة بها لاسيما من خلال توزيعهم والمحيط الذي يعيشون فيه، حيث يعتبر عنصرا هاما في دراسة تحليلية للمجال، وفي عمليات إسقاط المشاريع الحضرية والتدخل على النسيج الحضري القائم.

أ-جدول رقم (05): يبين توزيع سكان بلدية باتنة:

الموقع	إحصاء 1987	إحصاء 1998	إحصاء 2008	تقديرات 2015
التجمع الرئيسي	181601	242607	289504	329409
التجمعات الثانوية	1776 (أولاد بشينة)	1500 (عرعار)	1007 (عرعار)	1146 (عرعار)
المناطق المبعثرة	692	4130	134	151
البلدية	184069	247520	290645	330706

المصدر:RGPH2008+مونوغرافيا الولاية 2012-2013-2014

ب- جدول رقم (06): يوضح الزيادة السكانية في التجمع الرئيسي والبلدية

السنوات	1998-1987	2008-1998	2015-2008
الزيادة السكانية في التجمع الرئيسي	61316	46587	39905
الزيادة السكانية في البلدية	63451	43125	40061

متوسط الزيادة بين 2008 إلى غاية 2015 يقدر بـــ5700 نسمة في السنة بالنســـبة للتجمع الرئيسي، أما بالنسبة للبلدية إجمالا فيقدر بـــ5723 نسمة في السنة.

شكل رقم (10) أعمدة بيانية توضح الزيادة السكانية

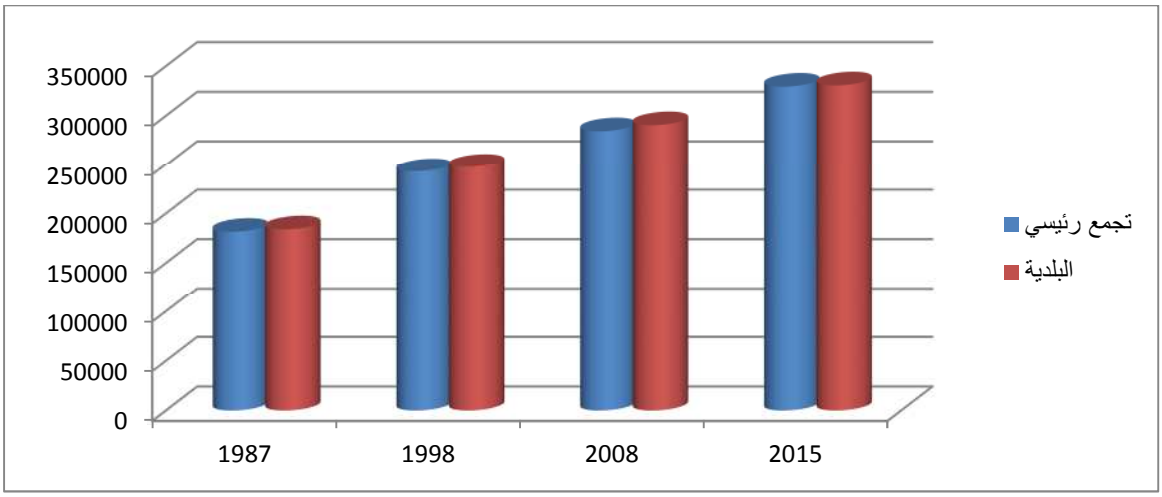

ج- جدول رقم (07): يبين معدلات النموفي البلدية والتجمع الرئيسي:

الموقع	معدلات النمو		
	1998-1987	2008-1998	2015-2008
التجمع الرئيسي	2.69	1.77	1.86
البلدية	2.73	1.62	1.86

المصدر URBA BATNA

شكل رقم (11): منحنى بياني يوضح معدلات النمو في البلدية والتجمع الرئيسي.

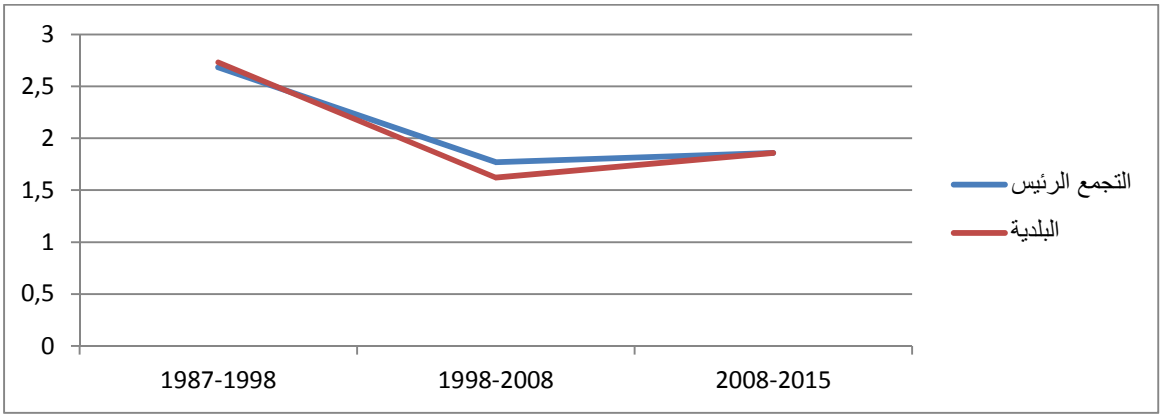

تمثل مدينة باتنة عاصمة ولاية باتنة ومركزها، حيث تعتبر أكبر منطقة نمو ديمغرافي وتوسع عمراني وهذا من خلال نشاطات العديد من السكان بين مختلف المناطق، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الهجرة الداخلية بشكل كبير من خلال التطور السكاني لبلدية باتنة من سنة 1987 إلى غاية 2015 يبرز التطور المتسارع والكبير، حيث كان يقدر عدد السكان سنة 1987 بـ184069 نسمة ليعرف بعد ذلك زيادة هائلة بلغت 63451 نسمة مدعومة بالاستقطاب الكبير للعديد من السكان من مختلف المناطق، حيث وصل عدد السكان في تعداد 1998 إلى حدود 247520 نسمة وبمعدل نمو قدر بـ2.73%، وفي أخر تعداد لسنة 2008 وصل عدد السكان إلى 290645 نسمة بزيادة سكانية وصلة إلى حدود 43125 نسمة، حيث انخفضت الزيادة بفعل عدة عوامل على غرار انخفاض معدلات الخصوبة مقارنة بالفترة السابقة حيث وصل وعدل النمو إلى حدود 1,62%.

ويتركز أغلب السكان في التجمع الرئيسي للبلدية بنسبة قاربت 100% لتوفر الظروف الاقتصادية والاجتماعية المناسبة والهياكل القاعدية والبنى التحتية والمرافق وسهولة الوصول إليها.

في حين يشهد التجمع الثانوي معدل نمو متناقص رغم الزيادات المتواصلة التي بلغت 507 نسمو بين تعدادي 1998 و2008، و139 بين تعداد 2008 وتقديرات 2015، أما بالنسبة للمناطق المبعثرة فتبقى قليلة سكانها.

د- التركز السكاني:

جدول رقم (08): يبين عدد السكان في التجمعات الثانوية والرئيسية.

التعيين	عدد السكان	النسبة (%)
التجمع الحضري الرئيسي	329409	99.60
التجمع الثانوي عرعار	1146	0.35
المناطق المبعثرة	151	0.05
البلدية	330706	100

من خلال التوزيع السكاني لبلدية باتنة يتضح بشكل كبير التمركز البارز للسكان في التجمع الرئيسي بنسبة فاقت 99%

شكل رقم (12) دائرة نسبية تبين توزيع السكان ببلدية باتنة

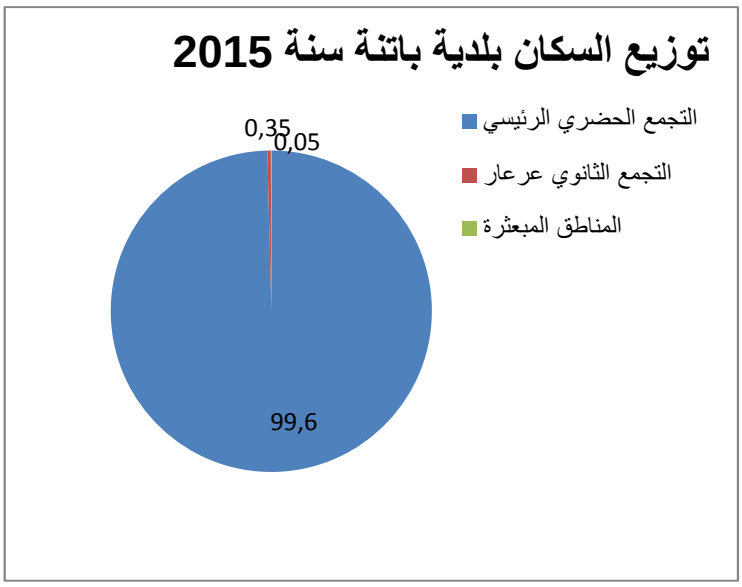

ه-جدول رقم (09): يبين تضاعف عدد السكان حسب معدل النمو

معدل النمو	%1.77	%1.62	%1.86	%0.5	%1	%1.5	%2	%2.5	%3	%3.5	%4
مدة تضاعف عدد السكان	39.5 سنة	43 سنة	38 سنة	139 سنة	70 سنة	46.5 سنة	35 سنة	28 سنة	23.4 سنة	20 سنة	17.7 سنة

من خلال الجدول السابق يتضاعف عدد سكان بلدية باتنة في مدة 39,5 سنة إذا بقي معدل النمو السكاني يساوي 1.77% أما بالنسبة للتجمع الرئيسي فيتضاعف عدد سكانه في مدة 43 سنة إذا بقي معدل النمو 1.62%، وهذه المعدلات مسجلة في آخر تعداد لسنة 2008، أما بالنسبة لتقديرات 2015 فمعدل النمو يقدر بـ1.86% ما بين 2008 و2015، وعليه يتضاعف عدد السكان في مدة 38 سنة.

3- الخصائص السكانية (التركيب السكاني)

يعتبر التركيب السكاني النوعي والعمري من العناصر الأساسية في التحليل الديمغرافي والعلاقة المباشرة المرتبطة بتوزيع السكان ونموهم حسب الفئات العمرية والنوعية لما لهذه الفئات من تأثير على الزيادة الطبيعية والخصوبة والهجرة، وهي كلها ترتبط بالقوة الإنتاجية للسكان ومدى فعاليتهم الاقتصادية، وعلى هذا يعتمد المخططون في تقدير الحاجيات المستقبلية سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية لكل فئة من الفئات العمرية.

3-1- التركيب العمري

إن تحديد الفئات العمرية للسكان تمكننا من تعيين احتياجات كل فئة، ويمكن تقسيم السكان إلى ثلاث فئات عمرية كبرى

الفئة الأولى من 00 إلى 14 سنة

وهي تمثل فئة الأطفال ويبلغ عددهم سنة 1995 بـــ102547 نسمة؛ أي ما يعـــادل نسبة 46.23% من إجمالي السكان، وتشكل قاعدة الهرم العريضة، ويعود ارتفاعـــه هـــذه الفئة إلى نسبة الخصوبة العالية.

الفئة من 15 إلى 65 سنة

وتعرف بالفئة النشيطة إذ تمثل السكان في سن العمل، ويقدر عددها بـــــ109805 نسمة أين بنسبة 49.50% من لإجمالي السكان، وبالتالي تكون الفئة التي يبـــرز وزنهـــا الاقتصادي في المدينة، لذلك يجب مراعاة هذه الفئة بتوفير الإمكانيات ومناصب الشـــغل لها.

الفئة أكثر من 65 سنة

وتمثل فئة الشيوخ والمتقاعدين عن العمل وهي الفئة الخارجة عـــن العمـــل وتقـــدر بـــ9452 نسمة، أي نسبة 4.26% من مجموع السكان

وأهم ما يمكن تمييزه من خلالا تحليل الفئات العمرية المركبة للهرم السكاني لهـــرم الأعمار بمدينة باتنة بنها متقاربة في الفئتين الأولى والثانية من حيث العدد، بالإضافة إلى حجمها العددي الكبير، مما يبين أن مدينة باتنة تزخر بطاقات شـــبانية هامـــة، بإمكانهـــا المساهمة بقسط وافر في تنمية المنطقة، وهذا ما يميز أغلب المدن الجزائرية.و هـــذا مـــا يوضحه الجدول رقم (10).

جدول رقم (10): يبين توزيع السكان حسب العمـــر والنـــوع حســـب إحصـــاء 2008 وتقديرات 2015

الفئات العمرية	إحصاء 2008			تقديرات 2015		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
4-0	14987	13946	28933	17143	15848	32991
11-5	18113	17423	35536	21504	19691	41195
15-12	11796	11364	23160	13752	12640	26392
18-16	9802	9538	19340	11283	10782	22065
59-19	81604	81215	162819	92362	92009	184371
60+	10317	10540	20857	11714	11978	23692
المجموع	146619	144026	290645	167758	162948	330706

و- جدول رقم (11): توزيع السكان حسب معدل شغل المسكن

التعيين	عدد السكان	المساكن	معدل اشتغال المساكن
البلدية	330706	72777	4.54

من خلال الجدول السابق نلاحظ بأن معدل شغل المسكن لا يتعدى 05 أشخاص فـــي المسكن الواحد، وعليه يعتبر معدل مقبول باعتبار المعدل الوطني المقدر بـــ05 أشـــخاص في السكن الواحد.

4- الخصائص السكانية:

جدول رقم (12): يبين الكثافة السكانية في مدينة باتنة.

التعيين	عدد السكان	المساحة	الكثافة (نسمة/كلم^2)
بلدية باتنة	330706	116.41	2841
ولاية باتنة	1265120	12038.76	105

تعتبر الكثافة السكانية في بلدية باتنة عالية حيث تقدر بت2841 نسمة/كلم^2 خاصا إذا قارناها بالكثافة السكانية للولاية والمقدرة بـــ105 نسمة/كلم^2.

2- العوامل المتحكمة في توزيع السكان:

يمكن تحديد أهم العوامل المتحكمة في هذا التوزيع وهي:

- العوامل الطبيعية.
- العوامل التاريخية.
- العوامل الإدارية.
- العوامل الاقتصادية.

أ- العوامل الطبيعية:

نجد أن الوحدات الطبوغرافية تلعب دورا كبيرا في توزيع السكان وهو ما يظهر في ولاية باتنة، حيث أن حوالي 447736 نسمة من السكان يتمركزون في المنطقة التلية، أي نسبة 47.07% في حين أن المنطقة الجبلية يسكنها 348172ى نسمة أي بنسبة 36.60% أما بالنسبة للمنطقة السهبية فهي أقل نسبة من سكان الولاية والمقدرة بـــــ15524 نســـمة وهو ما يعادل نسبة 16.32%، ومما سبق يتضح ان هناك تفاعل بين العناصر الطبيعيـــة والبشرية، هذا التفاعل الذي أدى إلى تركز المناطق التليـــة للولايـــة، والمقـــدرة بنســـبة

47,07% وهذا راجع إلى الأراضي الفلاحية ذات الخصائص الزراعية الجيدة المتميزة بالانبساط مما يعمل على جذب السكان نحو هذه المنطقة، أما المناطق السهبية فإننا نجدها ضعيفة الكثافة السكانية وهذا راجع لضعف النشاط الاقتصادي بها.

ب- العوامل التاريخية:

ويعود إلى ماضي المنطقة، وبالأخص في الفترة الاستعمارين فولاية باتنة عرفت تركز سكني منذ القدم والذي أخذ أهمية بمجيء الاستعمار وتطور مع مرور الزمن، وهذا ما يتضح خاصة في المنطقة الجبلية في الولاية، أين بلغت نسبة السكان 36.60% من إجمالي سكان الولاية، ليتضح بأن العمل التاريخي له اثر في توزيع السكان المرتبط بالمراكز التدريبية العسكرية التي أنشاها الاستعمار على تراب الولاية، ونشير كذلك بأن كل من العلمين الطبيعي والتاريخي صعب التحكم فيهما لكن ثابتين، على العكس العاملين الاقتصادي والإداري اللذين يبقيان رهن الاجتهاد.

ج- العوامل الإدارية:

والتي يبرز دورها في ارتقاء مراكز إلى مقر بلدية أو دائرة، الشيء الذي يسمح بتشجيع عملية التدفقات باتجاهه، وذلك نتيجة لما تمنحه هذه الترقية من زيادة في الاستثمارات والمشاريع والخدمات، وهذا ما شهدته بعض بلديات ولاية باتنة في ترقيتها إلى مراكز دائرة كثنية العابد والشمرة.

وقد صاحب هذه الترقية عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الشيء الذي جعلها مركز استقطاب هام للسكان خاصة بين سنتي 77-1987 نتيجة للسياسة المركزية والمخططات التنموية التي تبعتها الدولة.

د- العوامل الاقتصادية:

وهي تعتبر من أهم العوامل المتحكمة في توزيع السكان، ويتضح ذلك من خلال العلاقة بين توزيع السكان وأماكن تواجد الوحدات الصناعية.

وعلى العموم فإن ظاهرة التمركز الصناعي أدت إلى خلق عدم توازن في توزيع السكان، حيث قدر العدد الإجمالي للسكان المتمركزين حول المنطقة النشطة بالولاية 440670ة أي ما يعادل 46.33% من إجمالي سكان الولاية، إضافة إلى مجاورة هذه المشاريع أخصب الأراضي الزراعية أريس، مروانة، باتنة،... الشيء الذي أدى إلى تواجد أعلى حالات الكثافة السكانية بهذه المناطق.

3- الكثافة السكانية:

عرنا خلال دراستنا لتوزيع السكان وبطريقة غير مباشرة إلى الكثافة السكانية أين وجدنا تركز سكاني كثيف بالمنطقة النشطة، وللتعمق أكثر ومن خلال الخريطة رقم (08) الخاصة بالكثافة السكانية لمختلف البلديات.

خريطة رقم (8) تبين الكثافة السكانية ولاية جانت
30
15
0
أكثر 1000 نسمة/كلم²
1000 - 101 نسمة/كلم²
100 - 51 نسمة/كلم²

تم تصنيف بلديات الولاية إلى أربع فئات وذلك حسب الكثافة السكانية.[1]

3-1- كثافة عالية جدا:

وتشمل الكثافة السكانية الأكثر من 1000ن/كلم^2، وتنفرد هذه النسبة ببلدية باتنة وحدها، وهي كثافة عالية مقارنة بالكثافة المتوسطة للولاية المقدرة بـ79.07ن/كلم^2، ويرجع ذلك إلى ارتفاع عد سكان البلدية صغر المساحة المقدرة بـ116.11كلم^2، بالإضافة إلى المستوى الاجتماعي والاقتصادي نتيجة لتركز النشاطات والهياكل الاقتصادية بها.

3-2- كثافة عالية

وتشمل البلديات التي تتراوح كثافتها بين 101-1000ن/كلم2، نقاوس، أريس، عين التوتة، بريكة...، هذه البلديات تعد من أهم المحاور الرئيسية للمناطق التي تشهد علية التنمية في المجال البنائي، وهذا ما يؤدي بنا إلى القول بأن عدد السكان يرتبط ارتباطا وثيقا بالأماكن التي توفر أحسن الخدمات، إضافة إلى أننا نجد بعض البلديات الفقيرة ضمن هذه الفئة، كونها ذات مساحة صغيرة راس العيون، الحاسي...

3-3- كثافة متوسطة

وتشمل الكثافة السكانية المحصورة بين 51-100ن/كلم^2 وهي كثافات متوسطة يقترب معظمها من المعدل العام للولاية والمقدر بـ79.07ن/كلم^2 وتشمل هذه الفئة معظم البلديات الواقعة ضمن المنطقة الجبلية السهلية وجزء من المنطقة التلية، سفيان، تالخمت، لمسان، واد الطاقة...

(1)- المصدر السابق.

3-4- كثافة ضعيفة

وتشمل الكثافة السكانية الأقل من 50ن/كلم^2 وتضم كل من كيمل تيلاطو، بيطام بني فوضالة، لازرو... وهي تعتبر كثافة ضعيفة مقارنة مع سابقتها، هذا من جهة، كما أنها أقل من المعدل العام للولاية من جهة ثانية، الشيء الذي يوحي لنا ضعف التجمعات والمقرات السكانية لهذه الفئة، نتيجة لكبر المساحة وكونها ذات طابع فلاحي.

إن عدم التقارب بين البلديات فيما يخص الكثافة السكانية بين تواجد مواقع جذب بين بلدية وأخرى، ويرجع ذلك إلى التركز الذي تعرفه التجهيزات الاجتماعية والاقتصادية ذات المستوى العالي ببلديات المنطقة النشطة، فهي تفوق المعدل العام للولاية.

من النتائج السابقة نخلص إلى أن ولاية باتنة تشهد ظاهرة عدم التكافؤ، الشيء الذي يؤدي إلى إعاقة عملية التخطيط وخلق جو بعيد عن التوزيع المنتظم للسكان،[1] إذ كيف يسمح بالهجرة نحو مناطق تعاني اختناق سكاني ومجالي، في حين نجد أن غيرها أولى بهذا الانتقال.

4- الدراسة العمرانية

يعرف التحضر بأنه جملة القوى والعوامل التي تؤدي إلى نمو وتوسع المدن نتيجة لتغيير التركيب السكاني، وهذا التغيير يأتي نتيجة الهجرة الواسعة من الأقاليم ذات الإمكانيات الضعيفة إلى المراكز ذات الإمكانيات الكبيرة.[2]

---

(1)- **المرجع السابق.**

(2)- أحمد بوذراع: **المناطق المتخلفة بمدن العالم الثالث**، رسالة دكتوراه/ جامعة القاهرة، كلية الآداب، 1989 (غير منشورة)، ص26.

في حين أن النمو الحضري يمثل جملة التغيرات والتبدلات التي تعرض لها أنماط وأشكال الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، إن تزايد هذه الأنشطة يؤدي إلى نمو وتوسع حضري.[1]

وإذا كان الخلل في الفلاحة يبرز مشاكل تنظيمية كبيرة مثل ظاهرة النمو السرطاني ويكون ذلك عندما تكون عملية التحضر جديدة، بحيث تعجز إمكانيات المدينة وقدراتها على مجابهة التدفق السكاني الكبير الذي تتعرض له، والنتيجة هي أحياء ومناطق بشكل عشوائي.[2] وعادة ما تمتد المدينة من قلبها نحو أطرافها على طول الطرق التي تخرج من قلب المدينة نحو الخارج في جميع الاتجاهات.[3]

4-1- مراحل النمو الحضري:

إن مدينة باتنة بموقعها الجغرافي الهام، حيث تعتبر همزة وصل بين الشمال الشرقي والجنوب الشرقي، إلا أنها تقع في منخفض محاط بالجبال من جميع الجهات.

وهذا ما انعكس سلبا على موضع المدينة الذي تخترقه الوديان المنحدرة من الجبال ونظرا لموقعها الإستراتيجي وأهميتها على مستوى المنطقة، جعلها قبلة لكل النازحين الذين ازداد توافدهم من بداية الحرب التحريرية، حيث ساهم هذا التوافد في نمو عمراني سريع وعشوائي.

ويتضح هذا جليا تماشيا مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي عاشتها المدينة، وكذلك الوسط الفيزيائي وتأثيره على المراحل التي مر بها النمو الحضري للمدينة، ولتسهيل عملية التحليل تم تقسيم التاريخ الحضري لمدينة باتنة إلى 06 مراحل على أساس نمط البناء، مادة البناء وتاريخ البناء.

---

(1)- **المرجع السابق.**

(2)- **المرجع نفسه.**

(3)- فؤاد محمد الصقار: **التخطيط الإقليمي** ،منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، ص305.

المرحلة الأولى: النواة (1844-1871م).

لقد كانت بداية ظهور العمران لمدين باتنة مع مجيء الحملة الفرنسية سنة 1844م – كما سبق ذكره- حيث قامت بإنشاء معسكر يضم بالإضافة إلى الثكنة مجموعة متن المساكن خاصة بالمدنيين الفرنسيين، ثم تم فصلهم عن الثكنة بواسطة سور بما يعرف حاليا بحي المعسكر، وبالقرب منه جنوبا تجد مجموعة من المساك للسكان الأصليين (حي الزمالة)، ونلاحظ المخطط الهندسي للنواة على شكل مربع يمتاز بشوارع مستقيمة متقاطعة عموديا فيما بينهان كما هو الحال في معظم المدن الجزائرية التي أنشأها الاستعمار.

المرحلة الثانية (1871-1945م)

تميزت هذه المرحلة بظهور نسيجين عمرانيين معتبرين انطلاقا من النواة، الأول منظم شمال غرب النواة والثاني أنجز في موضع غير مهيأ للتعمير في الجنوب الغربي، حيث توسع المعسكر في اتجاه الشمال بما يعرف حاليا –وسط المدينة- وكذلك إثر توافد هجرات الاستيطان المتتالية، حيث بدأت تظهر التجهيزات التي تساعد على قيام الحياة الحضرية مثل ظهور مدرستي جون فيري وقامبيطا اللتان تسميان حاليا الأخضري وعلي بوخالفة، وكذلك بناء الكنيسة وقصر العدالة، وكانت هذه الأحياء تمثل نسيج عمراني منظم، والذي تتركز به كل التجهيزات الإدارية والتجارية.

أما في الجنوب الغربي من المعسكر فقد ظهرت حركة عمرانية كثيفة غير منظمة انطلاقا من حي الزمالة وحي بوعقال، ثم بدا هذا النمو العمراني يتجه إلى حي شيخي وإلى شمال بارك أفوراج، وبطبيعة الحال كانت هذه الأحياء تتميز بانعدام التجهيزات والخدمات.

المرحلة الثالثة (1945-1962م)

وهي مرحلة اندلاع الثورة التحريرية وما رافقها من اضطراب سياسي، وهذه الظروف غير المستقرة انعكست سلبا على المدينة، حيث ازدادت نحوها الهجرات السكانية، وهذا ما أثر على وتيرة النمو العمراني للمدينة، والملاحظ أن المدينة توسعت بشكل طبيعية انطلاقا من النواة على امتداد المحاور الرئيسية شمال، جنوب وشرق المدينة، وهو ما يعرف بنظرية القطاعات، وفي نفس الوقت ظهرت العديد من التجمعات السكانية المتباعدة والمبعثرة وهذا التمزق في النسيج الحضري يرجع إلى عدة أسباب منها الطبيعية، صعوبة الموضع، إضافة إلى بعض العوامل الاجتماعية التي تتمثل في تركز سكاني على أساس دموي وجهوي في نقاط مختلفة.[1]

المرحلة الرابعة (1962-1974م)

إن ما يميز هذه المرحلة هو النزوح الريفي الكبير نحو المدينة، إضافة إلى ظهور المخططات الوطنية للتنمية، حيث استفادت المدينة من مشروع خاص كان له دور كبير في ظهور الصناعة، وقد كان لكل هذا صدى وظيفي ومجالي على المدينة، وفي هذه المرحلة ظهرت أحياء جديدة فوضوية تتميز بالانتشار العشوائي غير المخطط وكان لها دور مهم في استهلاك المجال.

المرحلة الخامسة (1974-1987م)

عرفت المدينة خلال هذه المرحلة انطلاقا لا مثيل له، حيث انفجرت في كل الاتجاهات، بحيث بلغت مساحة المدينة في هذه الفترة 2431هكتار، وهذا التطور العمراني يعكس السياسة المتبعة التي تتمثل في المخططات التنموية (الرباعي الأول والثاني)، إضافة إلى التدفقات السكانية وصعوبة التحكم في تنظيم سير المجال.

(1)- المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير PDEU المرحلة الأولى، الدراسة التحليلية وآفاق التنمية، 2006.

فقد كانت نشأة المناطق السكنية الحضرية الجديدة لتلبية متطلبات السكن وسد الاحتياجات السكانية، ومحاولة التخفيف من البناء الفردي والأحياء الفوضوية.

فالمنطقة الأولى تقع في الجنوب بمساحة 116 هكتار، أما المنطقة الثانية فتقع في الغرب بمساحة 120 هكتار.

وخلال نفس هذه الفترة ظهر التوسع العمراني في اتجاهين: الأول بمحاذاة طريق باتنة–تازولت في الجنوب الشرقي والثاني في الجنوب بمحاذاة طريق باتنة–بسكرة.

المرحلة السادسة (1987–1995م)

وكان التوسع في هذه المرحلة داخل المخطط الحضري سواء كان توسع أفقي –سكن فردي– أو توسع رأسي –جماعي–، ذلك على حساب الأراضي الزراعية خاصة الواقعة جنوب غربي وجنوب المدينة،، إضافة إلى أن أهم ما ميز هذه المرحلة أمها مرحلة ملأ الفراغات الداخلية للمدينة وكذا ترميم الأحياء (كشيدة وبوعقال...).

4–2– طبيعة وخصائص خطة المدينة[1]

إن خطة المدينة تعتبر وثيقة أساسية لنموها وتطورها عبر الزمن، ولقد سبقت الإشارة إلى اتجاهات النمو العمراني خلال دراسة مراحله، ومن هنا جاءت ضرورة أهميتها وليس كل مرحلة على حده، بل على مستوى المراحل المختلفة وذلك بهدف دراسة وتحقيق أي اتجاه ذو أهمية عمرانية دون الأخرى، وربط ذلك بمحاور النمو العمراني الطبيعية والوظيفية وضوابطها الجغرافية، وتجدر الإشارة قبل التطرق إلى دراسة خطة المدينة أن هناك ثلاث نظريات بالنسبة لنمو المدن:

– نظرية النمو المركزي لـ: بيرجس عن مدينة شيكاغو.

– نظرية القطاعات لـ: هومر هوايت لعدد من المدن الأمريكية.

(1)– المرحلة الأولى، الدراسة التحليلية وآفاق التنمية،(PDEU) المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير،2006

- نظريات النويات المتعددة لـــ: هاريس والمان.

حيث تعتمد كل نظرية من هذه النظريات على عدة معايير ومقـــاييس (أســـعار الأرض، إشعاع طرق المواصلات...).

أما بالنسبة لخطة مدينة باتنة والتي كانت نتاجا لتعاقب مراحل التطـــور العمرانـــي للمدينة والاختلافات من مرحلة لأخرى، حتى أعطت في الأخير خطة أو الشكل الذي عليه نمت المدينة، ومن الخريطة رقم (09) يمكن أن نميز شكلين من أشكال النمو التي مـــرت بمدينة باتنة.

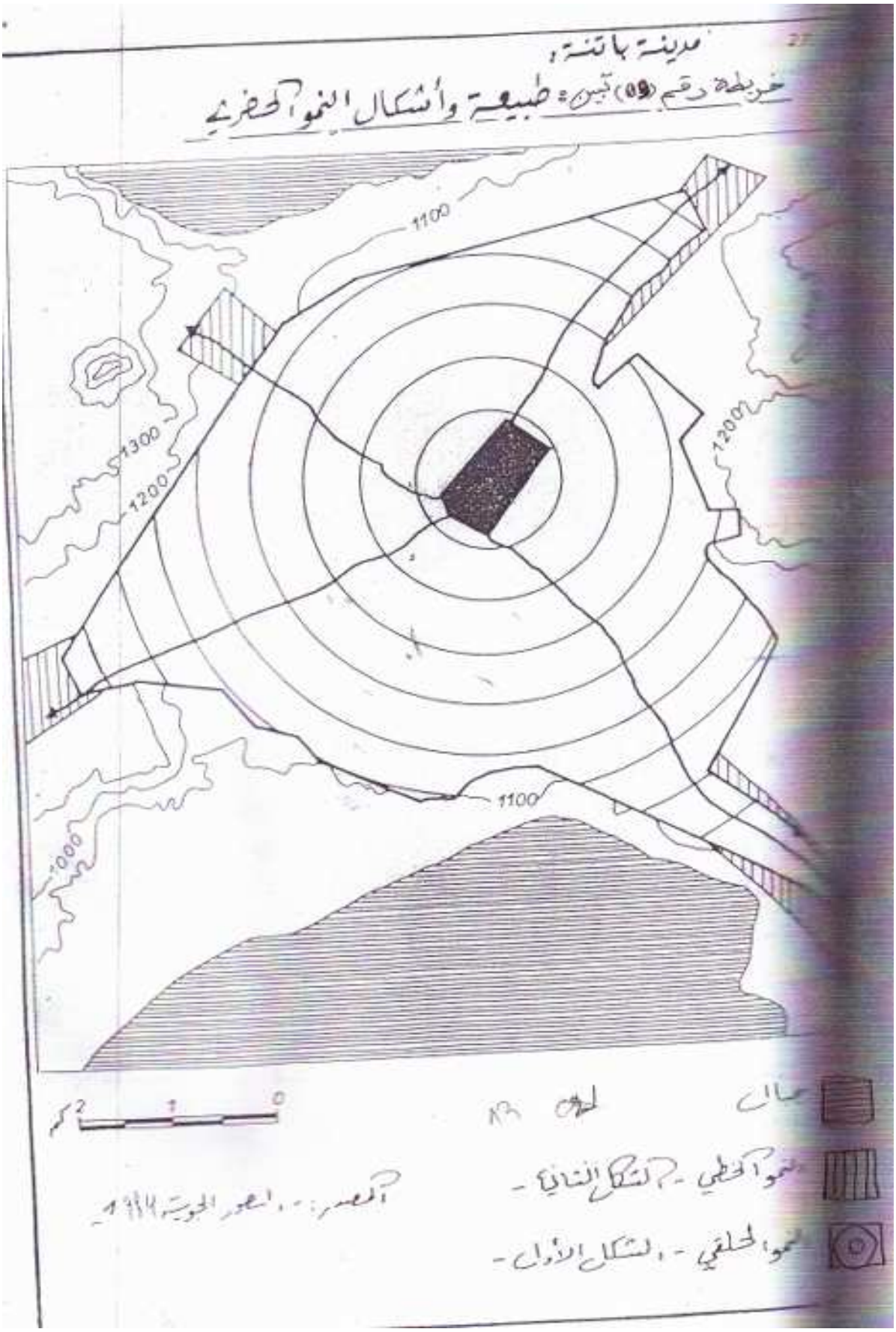
مدينة باتنة:
خريطة رقم (05) تبين: طبيعة وأشكال النمو الحضري
1100
1300
1200
1200
1100
1000
0
2
كم
المصدر: - الصور الجوية 1994
- النمو الخطي - الشكل الثاني -
- النمو الحلقي - الشكل الأول -

الشكل الأول: النمو الحلقي:

لقد أخذت مدينة باتنة هذا الشكل من النمو العمراني خلال المراحل الأولى من تطورها، وكان ظهوره نتيجة عوامل عدة ساهمت في ذلك والتي منها:

* الهجرة الوافدة نحو المدينة خاصة بعد الاستقلال مباشرة.

* عملية التصنيع وما تتطلبه من يد عاملة وجلب الإطارات.

* الملكية العقارية وموردها في التوسع العمراني للمدينة.

كل هذه العوامل والظروف ساعدت على خلق هذا النوع من النمو العمراني والذي بدأ انطلاقا من النواة المركزية (وسط المدينة) والانتشار في كل الاتجاهات، وذلك لتوفر كل الأراضي في تلك الفترة وانخفاض أسعارها في الأطراف مقارنة بوسط المدينة، وكذا استفادة هذه الأحياء من خدمات المركز، وكان لهذا دور كبير في استهلاك المجال، وكذا تحويل الراضي الزراعي إلى مناطق سكنية.

الشكل الثاني: النمو الخطي:

يعتمد هذا النوع من النمو في انتشاره على حركة واتساع وامتداد كل من المدن الرئيسية الكبرى والمراكز الحضرية الأخرى، وهذا من خلال امتداد الطرق التي تربطها فيما بينها مكونة بذلك مراكز حضرية صغيرة تظهر على امتداد الخطوط الطولية القريبة من شبكة المواصلات التي تتقاطع فيها مع مراكز سكانية ريفية على طول ذلك المحور.[1]

وفي هذا الصدد نجد أن مدينة باتنة أخذت هذا الشكل من النمو العمراني وخاصة بعد الاستهلاك السريع للاحتياطات العقارية السهلة للتعمير، وتوقف هذا النمو بعد اصطدامه بعوامل منها ما هي طبيعية تضاريسية وبشرية كالمنطقة الصناعية، فأخذت

(1)- **الجغرافيا الحضرية**، ترجمة حلمي عبد القادر، ص144.

المدينة تنمو على طول محاور الطرقات خاصة تلك التي تعرف حركة كثيفة، وما تـوفره من عناصر جذب السكان، خاصة الطريق الوطني رقم 03 ورقم 31.

في الخير يمكن التكلم على نسيج حضري على شكل مثلث متخذ محاور الطـرق رؤوس زواياه، الشيء الذي سيؤدي إلى مـا يسـمى بظـاهرة انتشـار الانـدماج الحضـري conurbation بصورة تدريجية، حيث يتم التحام المدينـة بالمـدن القريبـة المجـاورة تازولت، فسديس، واد الشعبة لتصبح في الأخير منطقة حضرية واحدة.

5- المرافق العمومية:

5-1- المرافق التعليمية:

الجدول رقم (13) يوضح عدد المرافق التعليمية بمدينة باتنة.

	المرافق	عددها	عدد التلاميذ	عدد الأقسام	معدل إشغال القسم الخام
باتنة	ابتدائية	86	37205	1136	41.17
	إكمالية	36	24807	728	35.51
	ثانوية	21	17807	526	33

المصدر: دليل المؤسسات التربوية 2015.

التعليم العالي: جامعة الحاج لخضر بجميع فروعها.

بالإضافة للمعهد الوطني للتكوين المهني، 04 مراكز للتكوين المهني والتمهين، معهد التعليم المهني ومدرسة التكوين شبه الطبي.

جدول رقم (14) يبين مختلف المرافق المتوفرة على مستوى المدينة

المرافق الموجودة		
المرافق الصحية	مستشف جامعي	عيادة التوليد
	مستشف أمراض السرطان	04 عيادات متعددة الخدمات
	مدرسة التكوين الشبه الطبي	مؤسسة عمومية جوارية
	مؤسسة عمومية استشفائية	08 قاعة علاج
	عيادات خاصة	
المرافق الرياضية والترفيهية	ملاعب متعدد الرياضات	مكتبة البلدية
	ثلاث قاعات متعددة الرياضات	دار الثقافة
	03 أحواض سباحة + مسبح 25م	المركز الثقافي افسلامي
	04 ساحات لعب	قاعة السينما
	08 ملاعب ألعاب قوى	10 فنادق
	02 ملاعب كرة قدم	ملحقة المكتبة الوطنية
	02 مركب رياضي جواري	02 بيت الشباب
	42 ملاعب جوارية	04 دور الشباب
المرافق الثقافية	06 قاعات متعددة النشاطات	مركز الترفيه العلمي
	مدرسة الفنون الجميلة	مسرح جهوي
	متخف المجاهد	مسرح الاخضرار
	معهد جهوي للتكوين الموسيقي	مكتبة
المرافق الدينية	80 مسجد	12 مدرسة قرآنية

6- الطرق الشبكات المختلفة

1-1- شبكة الطرق

إن إقليم بلدية باتنة مهيكل بمجموعة من الطرق الوطنية والولائية التي تضمن له الربط والموصولية الميكانيكية مع محيطه وتتمثل هذه الطرق في:

الطرق الوطنية

- الطريق الوطني رقم 06 الرابط بين قسنطينة-باتنة-بسكرة.
- الطريق الوطني رقم 31 الرابط بيت باتنة-تازولت-أريس-بسكرة.
- الطريق الوطني رقم 77 الرابط بين باتنة-مروانة-سطيف.
- الطريق الوطني رقم 88 الرابط بين باتنة-خنشلة.
- الطريق الوطني رقم 75 باتنة-سطيف.

الطرق الولائية

- الطريق الولائي رقم 161 الرابط بين باتنة وواد الماء.
- الطريق الولائي رقم 14 الرابط بين باتنة والطريق الولائي رقم 26.
- الطريق الولائي رقم 15 الرابط بين الطريق الوطني رقم 31 وبلديتي عيون العصافير وسيدي معنصر.
- الطريق الولائي رقم 155 الرابط بين الطريق الوطني رقم 31 وبلدية تازولت.

بالإضافة إلى عدة طرق بلدية وخط السكة الحديدية ومحولات في طور الإنجاز والمبرمجة، كما يوجد أيضا مشروع الترامواي مع إمكانية ربط بلدية باتنة بالطريق السيار شرق غرب (خريطة رقم 10).

خريطة رقم (10) تبين شبكة الطرق لولاية باتنة

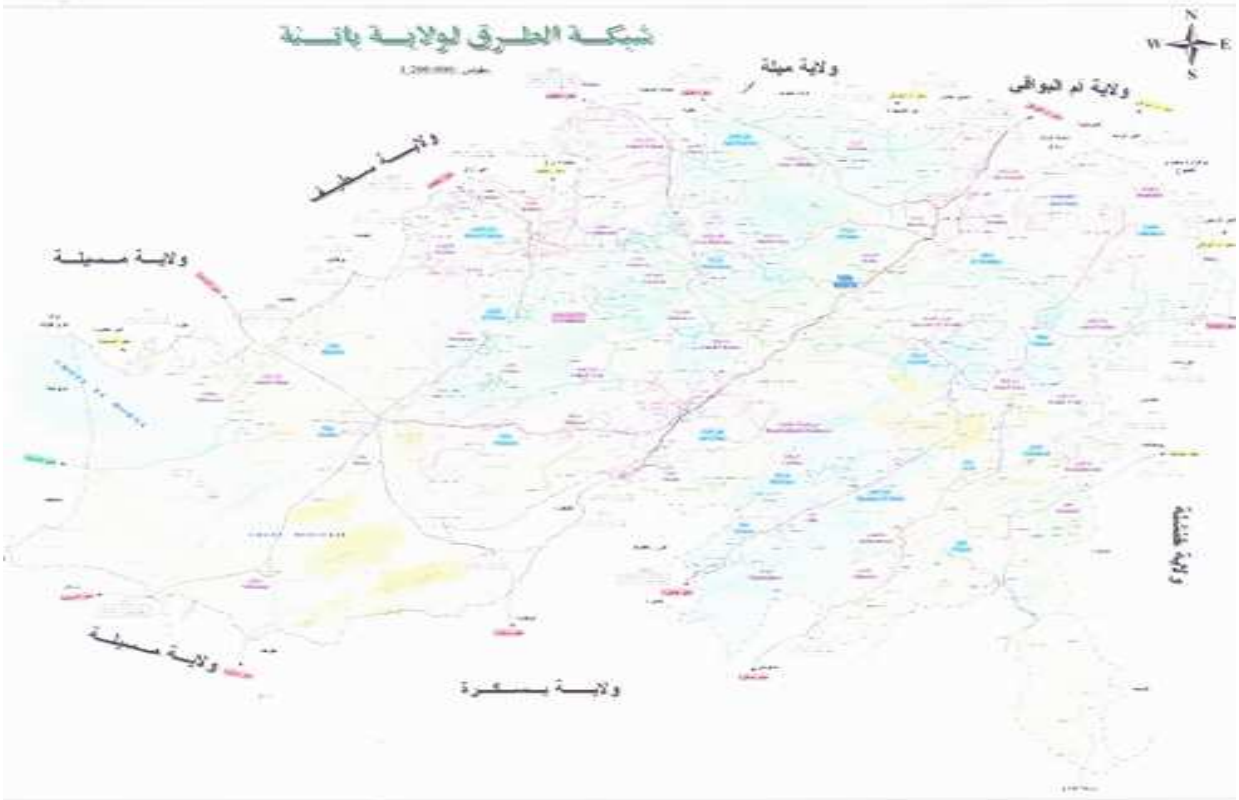

المصدر مديرية الأشغال العمومية و البناء

6-2- شبكة الكهرباء

يتزود تراب بلدية باتنة بالطاقة الكهربائية عن طريق عدة خطوط كهربائية حيث وصلت نسبة التغطية تقريبا 100%.

6-3- شبكة الغاز

تتزود مدين باتنة بالغاز الطبيعي عن طريق عدة أنابيب التي تتمثل في:

- أنبوب نقل الغاز 16 بار باتنة-عين جاسر.
- أنبوب نقل الغاز 06 بار باتنة-عين جاسر.
- أنبوب الغاز الصادر من محطة تخفيض ضغط الغاز شمال باتنة والذي يخترق المنطقة الصناعية.

- أنبوب نقل الغاز 20 بار باتنة–عين التوتة.

- أنبوب نقل الغاز 08 بار باتنة–تيمقاد.

هذه الوضعية جعلت من بلدية باتنة تتزود بهذه الطاقة بنسبة جيدة جدا.

6-4- شبكة الهاتف

تمتلك البلدية قدرة استيعابية بلغت 83776 خط وعدد المشتركين بلغ 43515 مشترك بنسبة تغطية بلغت 52%.

6-5- شبكات أخرى

تحيل الوضعية الحالية وهذا حسب المصالح المختصة بمقر البلدية.

*** الموارد المائية**

تتزود بلدية باتنة بالمياه الصالحة للشرب من 23 ثقب يبلغ الصبيب الإجمالي المخصص للتجمع الرئيسي 515,4 ل/ثا، ومن سد كدية لمدور قد يصل في موسم الصيف إلى 40000م^3.

*** التخزين**

يتم ضخ مياه النقب للتجمع الرئيسي إلى 16 خزان ذات سعة 37800م3 في قنوات بأقطار تتراوح من (110-600) مصنوعة من (PVC, PEHD, Fonte, Amiante, Ciment, Acier).

*** شبكة الصرف الصحي**

شبكة الصرف الصحي على مستوى التجمع الرئيسي لبلدية باتنة من النوع الأحادي بأقطار تتراوح بين 200 و2000 مصنوعة من Comprime، Beton-ciment، CAO-PEHD توجه المياه إلى محطة التصفية.

7- الدراسة البيئية:

يعتبر الجانب البيئي من بين الانشغالات الحالية وأولوية في عملية التنمية والتعمير، حيث أصبح موضوعنا ذا بعد عالمي لما له من حساسية وأهمية كبرى في أي عملية تخطيطية أو وهيئة، فجاءت عدة قوانين تهتم بالبيئة منها القانون 01-19 المؤرخ في 2001/12/12 المتعلق بتسيير النفايات وحاليا فتح الربط بين حماية البيئة الحضرية والمنشآت المصنفة وهذا يدل على أن لهذه الأخيرة آثار وانعكاسات أصبحت تشغل بال المشرع الجزائري لإحداث موازنة بين قواعد التهيئة والتعمير وقواعد حماية البيئة الحضرية.

الإطار البيئي العام.

تعريف النفايات:

حسب القانون 01-19 المؤرخ في 2001/12/12 وخصوصا المادة الثالثة منه تعرف على أنها كل البقايا الناتجة عن عمليات الإنتاج أو التحول أو الاستعمال، وبصفة أعم كل مادة أو منتوج وكل منقول يقوم المالك أو الحائز بالتخلص منه أو قصد التخلص منه أو يلزم بالتخلص منه.

النفايات الصلبة

إن جمع النفايات المنزلية لمجال الدراسة لا تزال غير متحكم فيها، وترمى بشكل عشوائي في الأودية التي تعبر مجال الدراسة والتي تلوث هذه الأخيرة، وانتشار الأمراض والحشرات والروائح الكريهة، وهذا راجع إلى عدم وجود مخطط تسيير النفايات وقلة الوسائل الموجهة لذلك، وعدم التوعية والتحسيس بأهمية الحفاظ على البيئة.

النفايات الهامدة

وهي عبارة عن النفايات الناتجة عن عمليات البناء والهدم من حجارة...الخ، حيث أن طريقة تسيير ومعالجة هذا النوع من النفايات غير متحكم فيه، فهي لا زالت تلقى بشكل عشوائي في الأودية وقرب المنازل ولا توجد لها مواقع واضحة على مستوى التجمعات الحضرية للبلدية مجال الدراسة.

جمع نقل النفايات:

يتم جمع ونقل النفايات إلى مركز الردم التقني بباتنة، أما النفايات الهامدة فيتم نقلها إلى المركز الخاص لمعالجة هذا النوع من النفايات الواقع في مخطط شغل الراضي رقم 36.

التأثيرات على مستوى البيئة العامة:

التأثير الصوتي الناتج عن خط السكة الحديدية والترامواي مع استعمال عوازل الصوت في عملية انجاز المشاريع.

ملاحظة:المعلومات المجودة في هذا الفصل تم الحصول عليها إما من الخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير(المصالح التقنية للبلدية)+ + مراجعة مخطط شغل الأراضي رقم03حملة –المرحلة الأولى والثانية(المصالح التقنية للبلدية)+مونوغرافيا ولاية باتنة (مديرية التخطيط).

الفصل السادس

الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

أولا- مجالات الدراسة

1- المجال الزمني

2- المجال المكاني

ثانيا- منهج الدراسة والأدوات المستخدمة في جمع البيانات

1- المنهج

2- أدوات وتقنيات جمع البيانات

أ- الملاحظة

ب- المقابلة الحرة

ج- الوثائق والسجلات

د- الاستمارة

3- أسلوب اختيار عينة الدراسة وخصائصها

أولا- مجالات الدراسة

المجال الزمني:

تتحكم في هذا المجال طبيعة الموضوع المدروس والمعطيات التي يجب أن يتحصل عليها الباحث من الميدان، وقد مر المجال الزمني للدراسة بمرحلتين:

المرحلة الأولى: الجانب النظري:

تبدأ منذ اختيار موضوع وجمع المادة العلمية الخاصة بالموضوع، الخصائص الاجتماعية والعمرانية للمناطق الحضرية الجديدة سواء من مختلف المكتبات الجامعية وحتى المؤسسات كالبلدية ومديرية التخطيط، من خلال الاطلاع على المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير بمدينة باتنة، وكذا مخطط شغل الأراضي.

المرحلة الثانية: الجانب الميداني

هذه المرحلة كانت أيضا على فترات:

من 2018/03/25-2018/03/26 قمنا خلالها بجولة استطلاعية للمجال الخاص للدراسة -حملة03- الجزء الرابع لمدينة باتنة، بهدف تكوين صورة عن الوضع العام للسكان وكذا ملاحظة مختلف المرافق المتوفرة بالمنطقة، وأحيانا إجراء مقابلات حرة مع سكان المنطقة لتكوين صورة أوضح حول واقعهم الاجتماعي وحتى بعض المشاكل التي تواجههم في حياتهم اليومية في مجال الدراسة.

من 08-2018/04 إلى 2018/04/30، خلال هذه الفترة قامت الباحثة بزيارات متكررة وغير منتظمة لكل من مديرية التخطيط والبلدية -الزمالة- مصلحة التسيير العمراني، وذلك في محاولة للحصول على كل ما له علاقة بمجال الدراسة سواء العام -مدينة باتنة- أو الخاص -حملة03- وذلك من خلال الاطلاع على المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير PDEU ومخطط شغل الأراضي POS لمدينة باتنة وحملة03. وإجراء بعض المقابلات

مع مسؤولين لهم علاقة وعلى اطلاع على الوضع العام للمنطقة الحضرية الجديدة – حملة03– والمشاريع المستقبلية في مجال إنشاء مثل هذه المناطق.

من 2018/05/10 إلى 2018/05/20، وبعد تصميم الاستمارة وتحكيمها من قبل مجموعة من الأساتذة تمت إجراءات الدراسة الميدانية خلال هذه الفترة، وقد تمت بعض المقابلات الموجهة ليلا لملء الاستمارات، لأن خلال هذه الفترة كنا في شهر رمضان المعظم.

2- المجال المكاني

تقع المنطقة الحضرية الجديدة حملة 03 مجال الدراسة في بلديتي باتنة وواد الشعبة في الجهة الغربية لمدينة باتنة يحده من:

الشمال: مخطط شغل الأراضي رقم 41 و42 باتنة

الشرق: الدراسة التطبيقية لسلاح المدرعات.

الجنوب: الطريق الوطني رقم 77 ومخططات شغل الراضي رقم 05، 06، 07 و08 التجمع الرئيسي لمبريدي بلدية واد الشعبة

الغرب: طريق بلدي.

ويتربع على مساحة تقدر بـ:

314,48 هكتار مقسمة كالتالي:

259,85 هكتار ببلدية واد الشعبة.

54,63 هكتار ببلدية باتنة (الخريطة رقم 11)

خريطة رقم(11):توضح مخطط الموقع حملة 03.

المصدر:مخطط شغل الأراضي حملة 03

2-1- الوصول إلى الأرضية

يتميز موقع حملة 03 بموصولية ممتازة ومتنوعة الأهمية وذلك بامتداد شبكة الطرق المجاورة.

يمر بمجال الدراسة كل من:

الطريق الوطني رقم 77 الرابط بين مدينتي باتنة وسطيف والطريق البلدي الذي يمر بجانب مجال الدراسة من الجهة الغربية.

يستفيد المجال من الطريق الإجتنابي الشمالي الغربي لمدينة باتنة الذي يخفف من حدة الازدحام المروري، كما يزيل الأخطار المترتبة عن دخول المركبات الثقيلة.

ويستفيد المجال من عبور خط السكة الحديدية شمال جنوب (قسنطينة إلى تقرت) جنوب مجال الدراسة.

كما يستفيد مخطط شغل الراضي من خط التراموای المبرمج فيما يتعلق بحركة الأشخاص باللون البنفسجي على مخطط الموصولية (الخريطة رقم 12).

المصدر: مخطط شغل الأراضي حملة 03

2-2- الدراسة الجيوتقنية:

تحت هذا العنوان سوف نتحدث عن أهم التكوينات الجيولوجية المكونة لمجال الدراسة، والذي يعتبر من الأمور المهمة في دراسة مخطط شغل الأراضي، حيث من خلال معرفة التكوينات البيولوجية بالمنطقة نستطيع تحديد جيوتقنية التربة ومن ثم معرفة التكوينات الصالحة للبناء أو التي يتجنب البناء عليها.

إذا فالتحليل الجيولوجي للمنطقة يساهم مع العناصر الطبيعية الأخرى في تحديد الإمكانات التنموية بالمنطقة، ومن خلال دراسة الخريطة الجيولوجية لشمال الجزائر ذات المقياس 1/500.000 ودراسات سابقة نجد أن التكوين الغالب عبارة عن تكوينات تعود للزمن الرابع والمتمثلة في الطين الأبيض الحصوي والطين ذو اللون الأصفر يميل إلى البني.

الزلزالية

بالاعتماد على معطيات القوانين الجزائرية الزلزالية (RPA 1993/Version 2003) قسم التراب الوطني إلى خمس مناطق زلزالية، حيث لدينا:

- المنطقة 0: زلزال مهمل.
- المنطقة 1: زلزال ضعيف.
- المنطقة 2أ: زلزال متوسط.
- المنطقة 2ب: زلزال متوسط.
- المنطقة 3: زلزال مرتفع.

خريطة رقم (13) تبين الخريطة الزلزالية لمجال الدراسة.

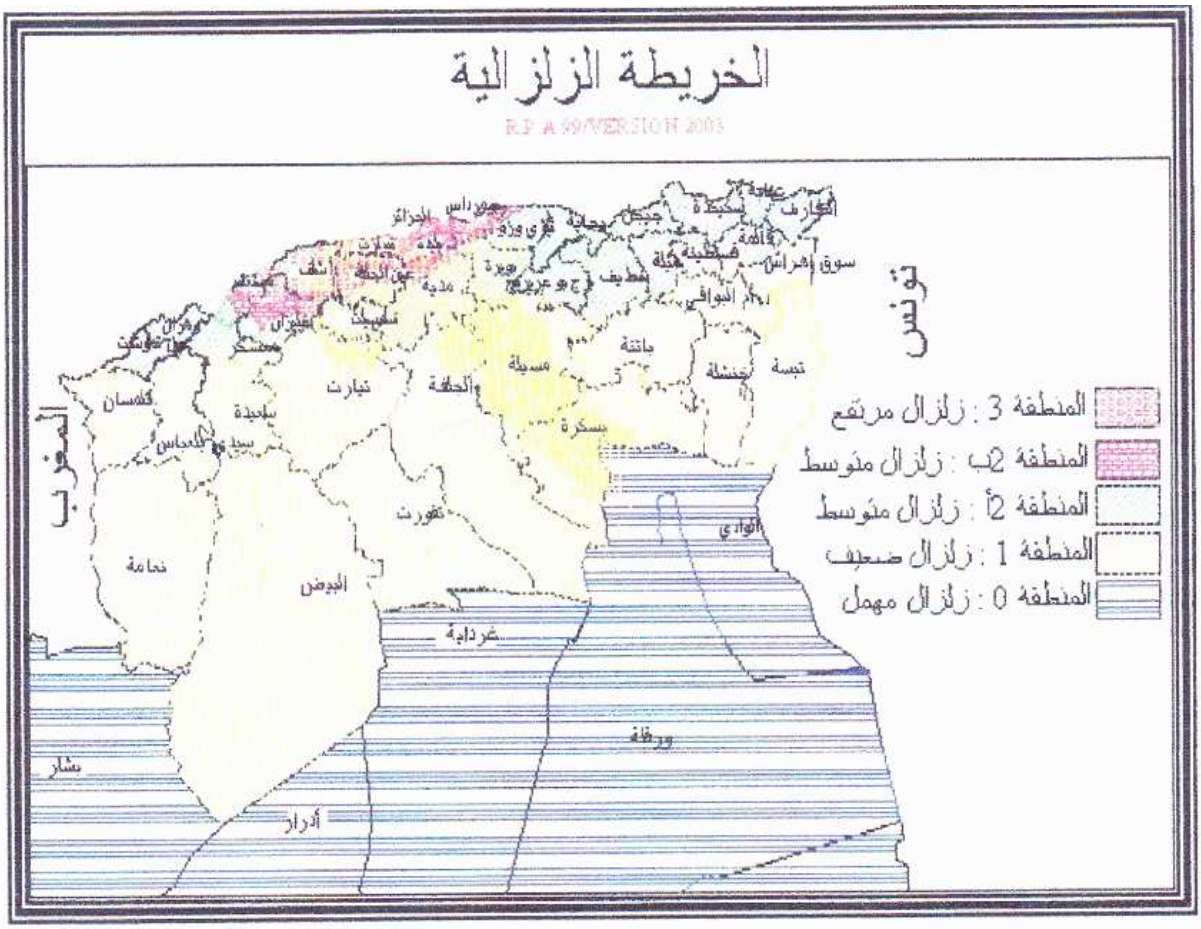

المصدر:مراجعة مخطط شغل الأراضي 2016

ومنه مجال الدراسة ينتمي إلى المنطقة 1 وهي ذات زلزالية ضعيفة.

تعتبر الدراسة الجيوتقنية من أهم الأمور التي تكشف لنا عن الإمكانيات الأولية في تحديد الأراضي الصالحة والغير صالحة للبناء، حيث تبين الميزة الرئيسية للتربة وكيفية التعامل معها في عمليات التعمير، أي كيف تكون الأساسات التي تبنى عليها المباني، كما تبين لنا المناطق الشديدة الانحدار والتي يمكن أن تكون عائقا أمام النمو العمراني أو يكون التعمير بها مكلفا جدا من الناحية المالية.

ومن خلال دراستنا للعناصر الأولى مورفولوجية وجيولوجية والخرجات الميدانية نجد أن كامل مجال الدراسة عبارة عن أراضي قابلة للتعمير (مخطط شغل الأراضي رقم

3)،تتميز بنسبة انحدار ضعيفة جدا (أقل من 05%). ويعتبر هذا الانحدار من الناحية المورفولوجية أهم الانحدارات، أي أن الأراضي سهلية ولا تتطلب تكاليف إضافية في عمليات التهيئة، كما أنه جد ملائم لإنجاز السكنات وجميع المرافق وإنجاز الطرق بجميع أنواعها، غير أن شبكات التصريف في الأراضي المنبسطة جدا أي التي تتراوح بين 0 و3% يصعب مدها، لأن الانحدار لا يسمح بالجريان العادي للمياه وهذا ما يتطلب في بعض الأحيان إنجاز عمليات حفر كبيرة أو إعلاء بعض المناطق.أما خصائصها الجيوتقنية فهي عبارة عن طبقة سطحية والمتمثلة في طمي رملي ذو لون بني وفي الأسفل نجد تناوبات من الطين والطين الطميي ،كما تتميز بكونها مستقرة.أما معدل العمل المقبول فهو حوالي Bar1.5 وعليه فإن هذه الأراضي تسمح بتشييد مختلف أنواع البناءات ذات الطوابق المتعددة وذلك حسب نتائج المخبر.

* قبل الشروع في تنفيذ أي مشروع يراد إنجازه، لابد من القيام بدراسة جيوتقنية مفصلة لموضعه.

2-3- العوائق والمجالات الأمنية:

إن تواجد العوائق المختلفة سواء كانت اصطناعية أو طبيعية تترك الأثر الواضح في تهيئة مجال الدراسة، ولذا يجب تحديدها وأخذها بهين الاعتبار وتحديد المجال الأمني الخاص بها الذي يمنع البناء بداخلها.

مجال الدراسة يحتوي على عدة عوائق اصطناعية تتمثل في:

جدول رقم (15) يبين العوائق الصناعية في مجال الدراسة:

الارتفاقات		
العائق	**المجال الأمني (م)**	**المساحة (م^2)**
ارتفاق الخط الكهربائي العالي التوتر	2x5	9681
ارتفاق الخط الكهربائي المتوسط التوتر	2x3	1362
ارتفاق قناة رئيسية للمياه الصالحة للشرب	2x5	15267
ارتفاق مؤسسة إعادة التأهيل	-	79955
ارتفاق الثكنة العسكرية	-	45552
المجموع	-	151817

جدول رقم (16): الاستخدامات الحالية للأرض:

جدول المساحات الكلي لبلدية باتنة				
التعيين	**الصيغة**		**العدد**	**المساحة(م2)**
	سكن اجتماعي تساهمي	LSP	600	60344
	سكن ترقوي مدعم	LPA	150	13874
	سكن عمومي إيجاري	LPL	1090	79871
	المجموع	–	1840	154089
المرافق الموجودة والمبرمجة	–	–	08	38145
أبراج الهاتف النقال المبرمجة	–	–	03	458
ارتفاق الثكنة العسكرية	–	–	–	45552
رواق خط التراموای	–	–	–	5183

مساحات شاغرة	–	–	–	149310
الطرق الأوليـــة والثانويـــة + الأرصفة	–	–	–	153567
المجموع	–	–	–	546304

جدول رقم (17): المساحات الكلي لمخطط شغل الأراضي رقم 03

التعيين	العدد	المساحة ($م^2$)
سكن جماعي	11617	1097019
المرافق الموجودة والمبرمجة	87	739198
أبراج الهاتف النقال المبرمجة	15	2311
ارتفاق الثكنة العسكرية	–	45552
ارتفاق مؤسسة إعادة التأهيل	–	79955
مساحات شاغرة	–	399571
رواق خط الترامواي	–	5183
الطرق الأولية والثانوية + الأرصفة	–	776016
المجموع	–	3144805

إحصاء المساحات الشاغرة: قدرت المساحات الشاغرة بمخطط شغل الراضي رقـــم 03 حملة بـــ: 39,95 هكتار.

خريطة رقم (14): تبين الوضع الحالي للمساحات الشاغرة باللون الأصفر

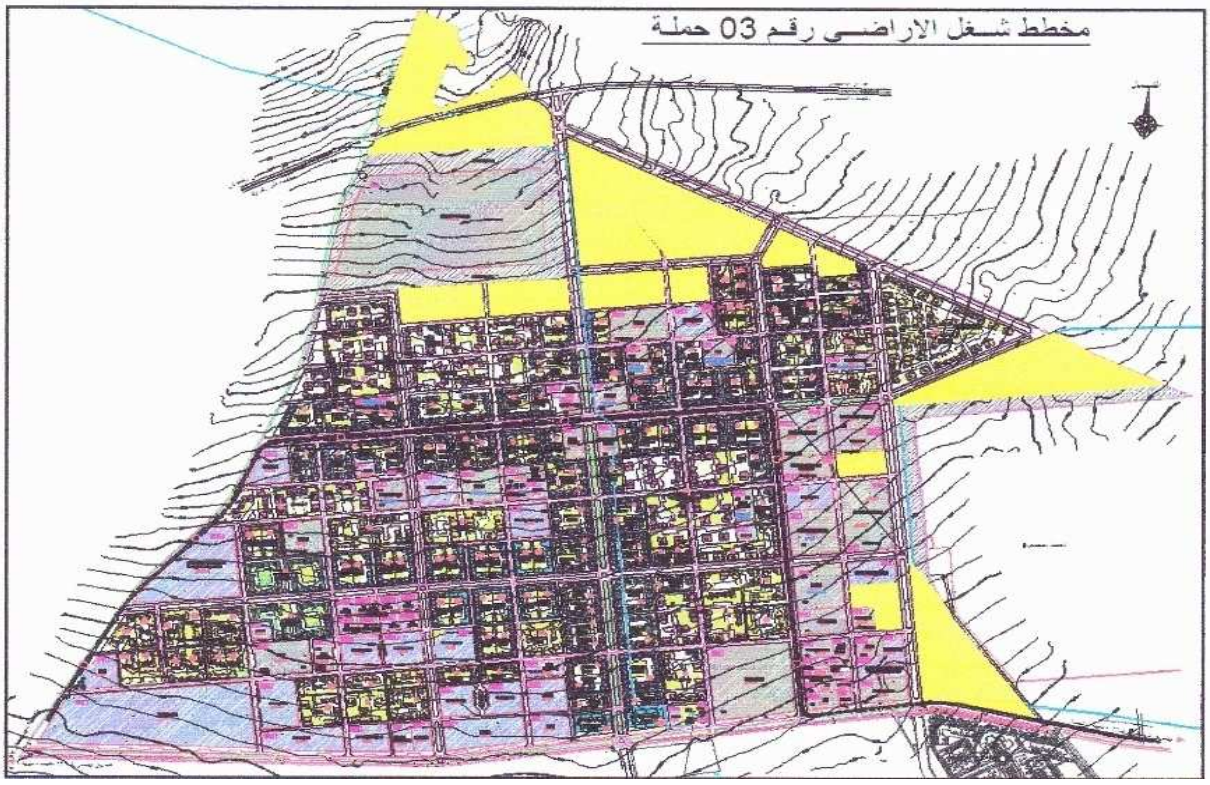

المصدر:مراجعة مخطط شغل الأراضي 2016

2-4- التجهيزات: وتتمثل في التجهيزات الموجودة والمبرمجة(الجدول رقم18و19)

جدول رقم (18)المرافق الموجودة والمبرمجة لبلدية باتنة

الرقم	التعيين	المساحة
EP 15a	معهد التكوين المهني	9187
EP 22a	قاعة متعددة الرياضات دار الشباب	269
EP 23 a	محكمة إدارية	8000
EP 23	مركز استعلامات للشرطة	8000
EP 24a	مركب رياضي جواري	7755
EP 25a	مدرسة ابتدائية	4166
EP 36a	مسجد	125
EP 73a	حديقة عمومية	648
المجموع	–	38145

جدول رقم 19 يبين أبراج شبكة الهاتف النقال مبرمج بلدية باتنة

رقم الحصة	المساحة ($م^2$)
A1	167
A2	143
A3	148
المجموع	458

2-6- السكن: وتتمثل في السكنات الجماعية الموجودة والمبرمجة(الجدول رقم 22/21/20)

جدول رقم (20) يبين عدد السكنات في برنامج (LPS) باتنة والمساحة المخصصة

برنامج (LPS) باتنة		
رقم الحصة	المساحة ($م^2$)	عدد السكنات
21	983	–
22	4308	50
23	10035	100
24	5000	50
25	5018	50
26	5000	50
27a	3200	32
27b	1800	18
28	5000	50
29	5000	50
30	3000	30
31	7000	70
32	5000	50
المجموع	60344	600

جدول رقم (21): يبين عدد السكنات في برنامج (LPL) باتنة والمساحة المخصصة

برنامج (LPL) باتنة		
رقم الحصة	المساحة ($م^2$)	عدد السكنات
113	1115	120
114	7884	120
115	59667	800
146	4605	50
المجموع	79871	1090

جدول رقم (22) يبين عدد السكنات في برنامج (LPA) باتنة والمساحة المخصصة

برنامج (LPA) باتنة		
رقم الحصة	المساحة ($م^2$)	عدد السكنات
145	4050	50
147	2741	30
148	2743	30
149	4340	40
المجموع	13874	150

2-7- الشبكات القاعدية:

2-7-1- شبكة الطرق:

خريطة رقم (15): تبين شبكة الطرق في حملة 03

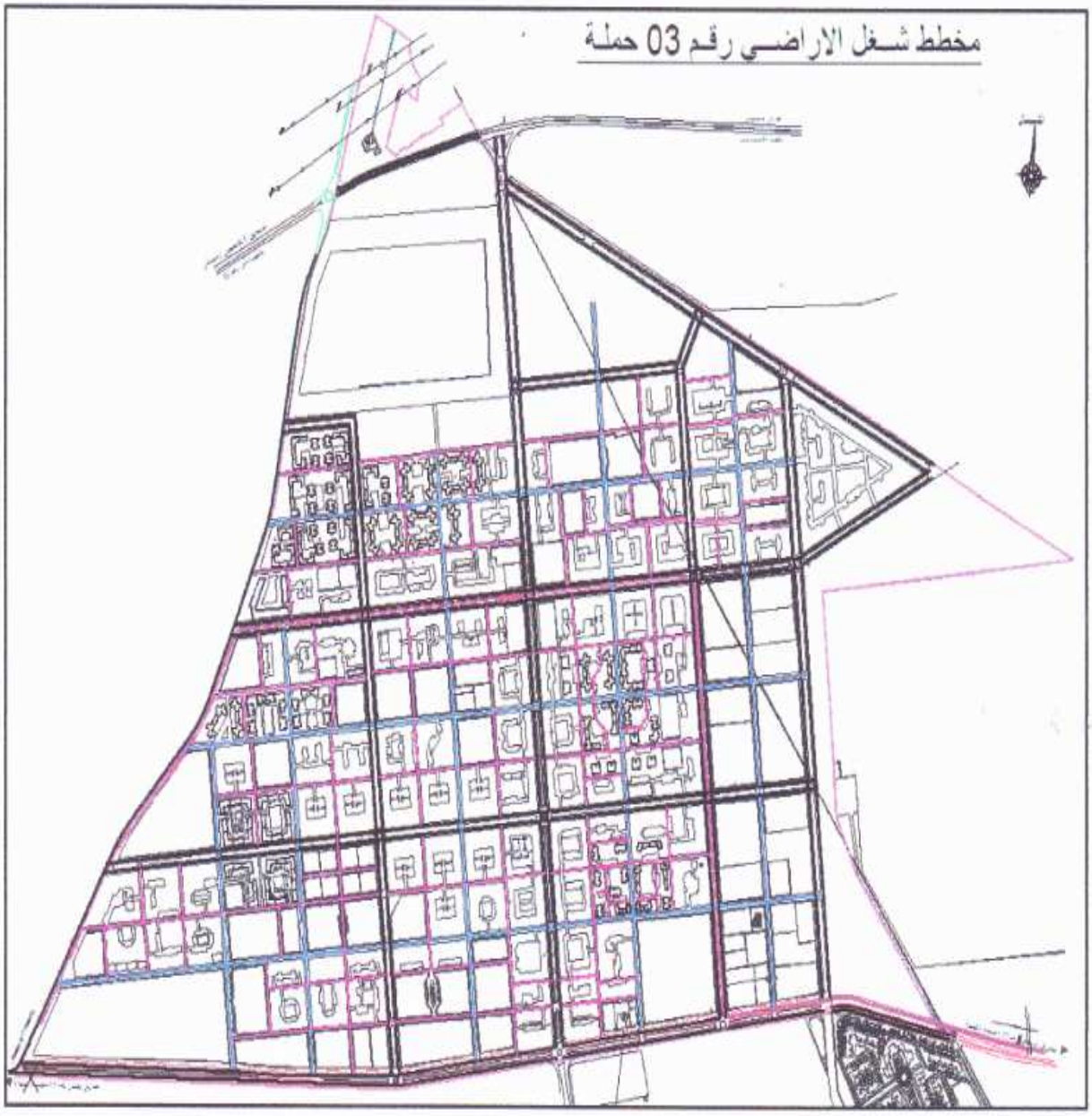

المصدر:مراجعة مخطط شغل الأراضي 2016

يتكون مجال الدراسة من 11 محورا رئيسيا بعرض من 26 إلى 30 متر أهمها شارع **الشهيد برتلة** الذي يربط الطريق الوطني رقم 03 مع الطريق الوطني رقم 77 والطريق ألاجتنابي الشمالي لمدينة باتنة و09 محاور ثانوية بعرض 12 متر، إضافة إلى الطرق الثالثية بعرض من 06 إلى 10 أمتار التي تضمن الوصولية إلى المجمعات السكنية (انظر مخطط شبكة الطرق).

كما يوجد خط الترامواي المبرمج الذي يخترق مخطط شغل الراضي، به خمس محطات توقف بالإضافة إلى محطة الصيانة.

2-7-2- منشآت الري:

مخطط شغل الأراضي يحتوي على قنوات شبكة المياه الصالحة للشرب من نوع PEHD وعلى شبكة الصرف الصحي وهي جديدة كليا.

2-8- خصائص مجال الدراسة:

بهذه المعطيات الأولية نجد أن المجال ذو خصائص تمكنه من أن يلعب دورا فعالا في إعادة البنية الحضرية وإعطائها قيمتها المعمارية والعمرانية المتمثلة في:

* يحتوي مجال الدراسة على جيوب شاغرة تقدر بـ: 31,32 هكتار؛ أي إمكانية استقباله لعدة مشاريع إضافية (سكنية ومرافق جوارية) لتكثيف مخطط شغل الأراضي.

* المجال ذو طبيعة طبوغرافية مساعدة على عملية التهيئة.

* مجال الدراسة مجهز بمختلف الشبكات التقنية مما يساعد على توطين المشاريع الجديدة في أسرع وقت ممكن.

2-9- مبدأ تقسيم المجال إلى مناطق متجانسة

إن تقسيم مجال الدراسة إلى مناطق متجانسة يعد من أهم جوانب التنظيم العمراني التي من شانها إدراك أهمية ومدى استغلال الفضاءات داخل النسيج العمراني وكيفية التدخل وإبراز قوانين التعمير الخاصة بالإطار المبني، وقم تم تقسيم مجال الدراسة اعتمادا على الوظيفة الخدماتية للمنطقة، وكذا اعتمادا على الاستغلال الغالب بها إلى (05) مناطق متجانسة كما هو موضح في الخريطة رقم (16) والجداول (23،24،25،26،27)

خريطة رقم (16)تبين تقسيم مجال الدراسة الى خمسة مناطق متجانسة

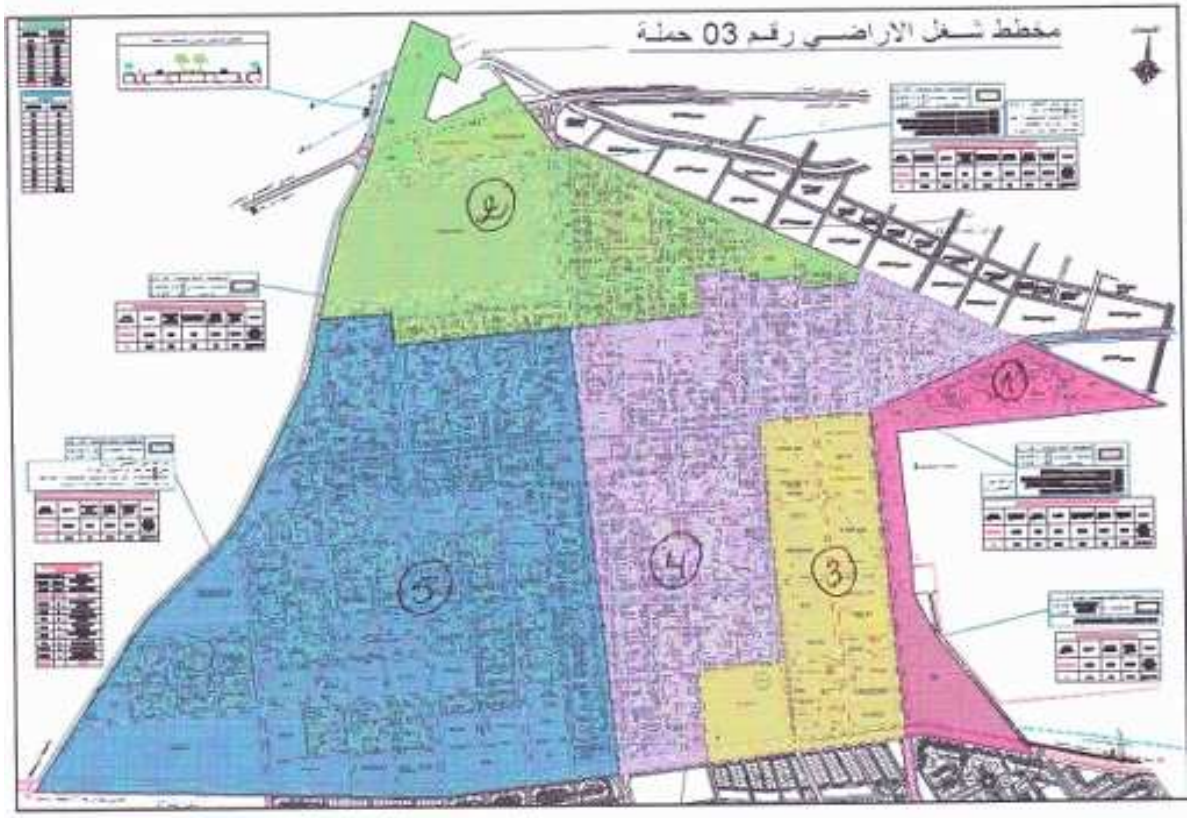

المصدر مخطط شغل الأراضي رقم 03 حملة

المساحة السكنية الصافية Srn=المساحة المبنية Sb+ مساحة الطرق الثالثيةSvt+
المساحات الحرة Si+مساحات التوقف الإجمالية Sst

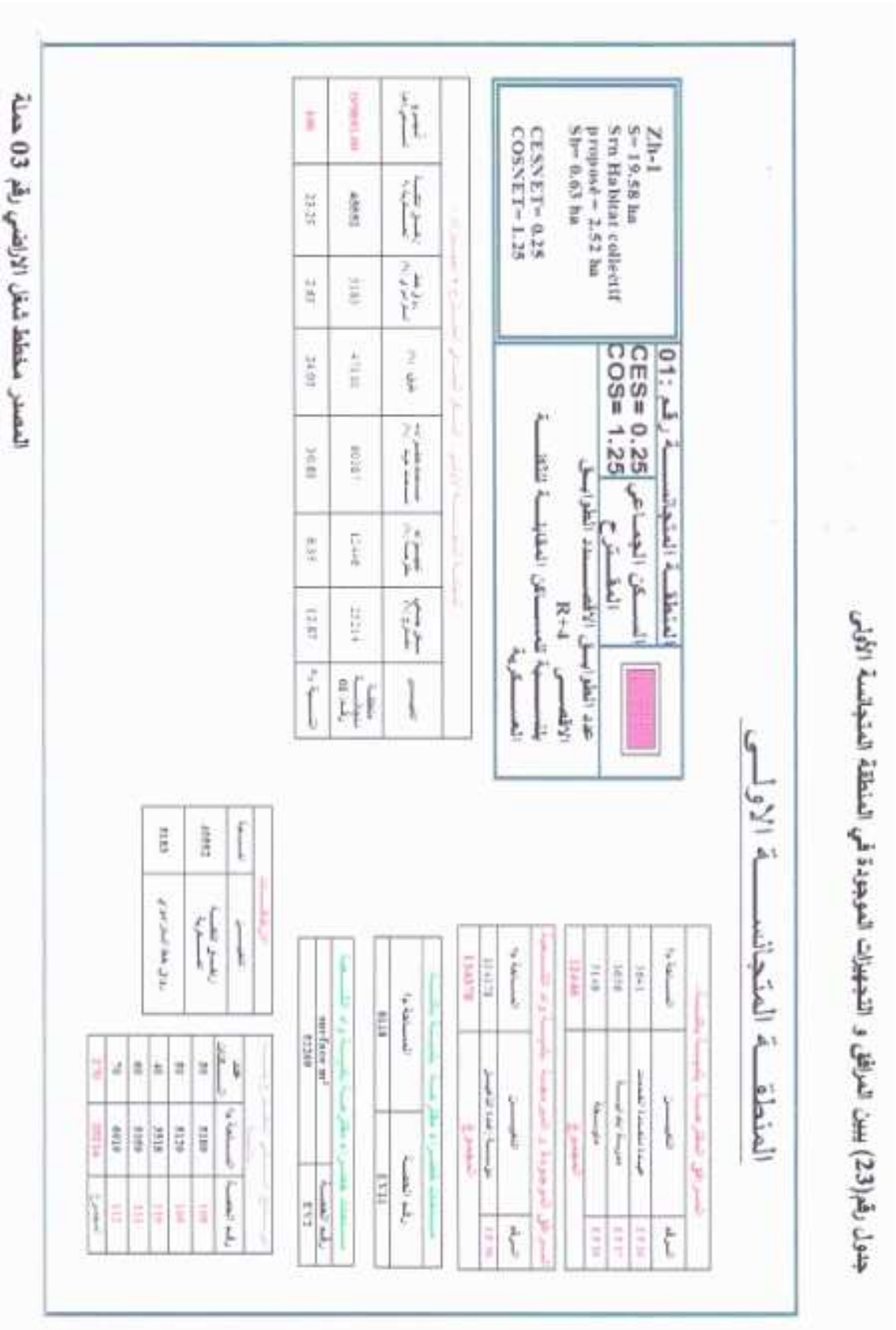

جدول رقم(23) يبين المرافق و التجهيزات الموجودة في المنطقة المتجانسة الأولى

المصدر: مخطط شغل الأراضي رقم 03 حملة

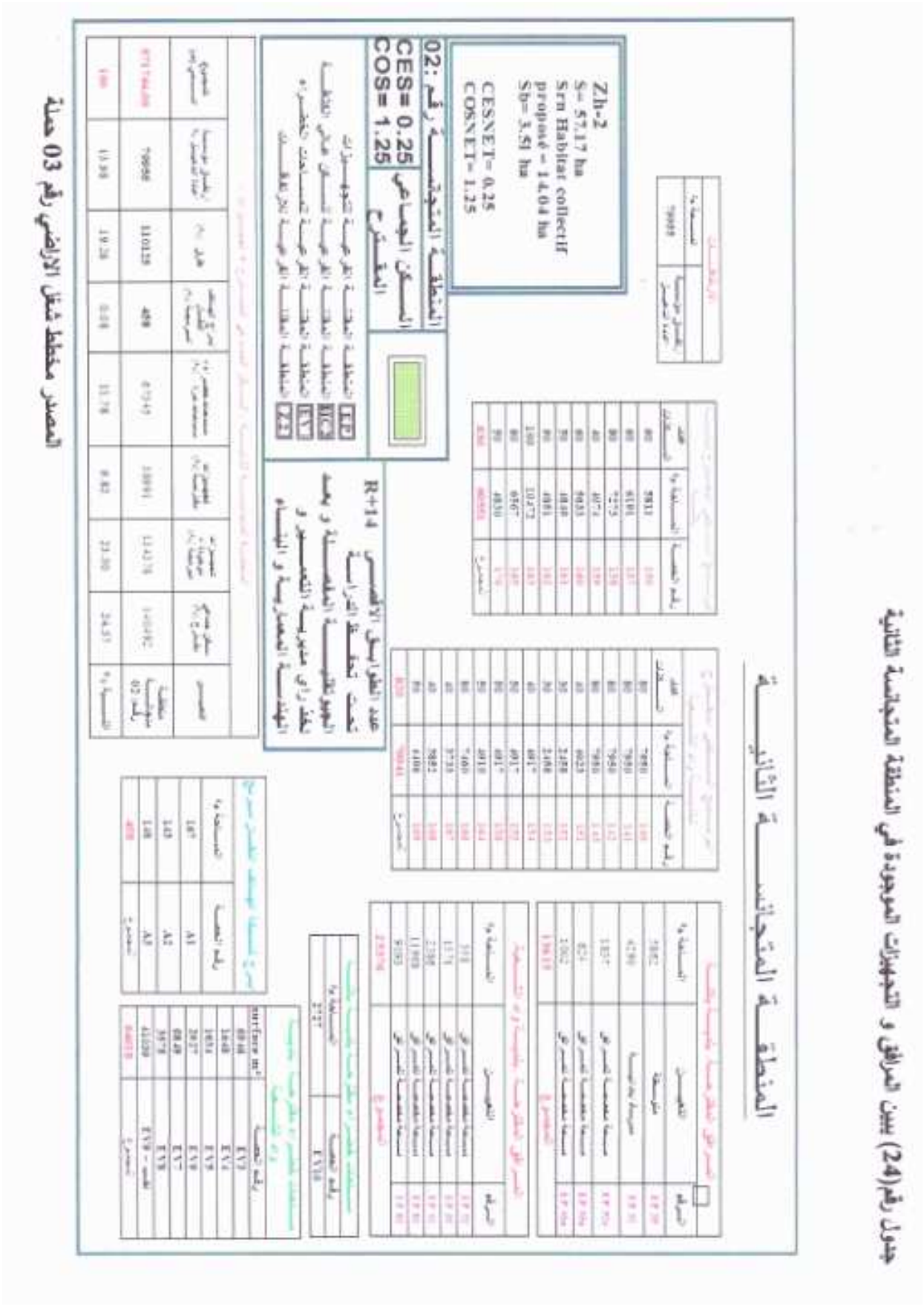

جدول رقم(24) يبين المرافق و التجهيزات الموجودة في المنطقة المتجانسة الثانية

المصدر مخطط شغل الأراضي رقم 03 حملة

جدول رقم 25 يبين المرافق و التجهيزات الموجودة في المنطقة المتجانسة الثالثة

المنطقة المتجانسة الثالثة

الرقم	التعيين	المساحة م²
EP1	مدرسة ابتدائية	4157
EP2	بنك تجاري	870
EP3	مجمع تجاري	3431
EP4	محلات تجارية	8182
EP5	مكاتب إدارية	870
EP6	قاعة متعددة الرياضات	1250
EP7	مركز تجاري	8023
EP8	مركز تكنولوجي	15000
EP9	ثانوية	15000
EP10	مسجد	4000
EP11	مركز تجاري	3854
EP12	مركز استجمام	4064
EP13	تجارية وخدماتية	7783
EP14	مجمع تجاري سكني	6513
EP15	وظيفية تجارية خدماتية PME PMI CFF	3756
EP16	تجزئة تجارية	1940
EP17	مجمع تجاري تجزئة	1960
EP18	تجارية-إدارية-تجهيز	2079
EP19	CF	5379
EP20	CPI	1948
EP21	CACOBAT	1142
EP22	ONML	1862
EP23	مؤسسة توظيف	2038
EP24	لم تم تحديد التعيين	
	المجموع	87.4000

الرقم	التعيين	المساحة م²
EP1	معهد تكنولوجي تجهيزي	9187
EP2	إقامة متعددة الوظائف مع تجهيزات	369
EP3	محطة لوقود	8000
EP4	مركز استجمام تجاري	3000
EP5	مركب رياضي متعدد	1750
	المجموع	33306

الرقم	التعيين	المساحة م²
EP1	مدرسة ثانوية تجارية	7342
	المجموع	7342

الرقم	التعيين	المساحة م²
EP1	مدرسة ثانوية تجارية	7034
EP2	مدرسة متخصصة تجاري	4231
	المجموع	11265

المنطقة المتجانسة رقم 03: حسب طبيعة النشاط CES= كثافة السكن COS=

EP المنطقة المتجانسة الثالثة التجهيزات

تعيين	مساحة المنطقة م²	مساحة المجهزة م²	نسبة %	تعيين المساحة الإجمالية
منطقة متجانسة رقم 03	206205	64.71	5.78	29.51	5422	180

Zh-3
S= 71,34 ha
SF EQUIPEMENTS =
20,82 ha
Sb=
CESNET=
COSNET=

المصدر مخطط شغل الاراضي رقم 03 حملة

جدول رقم(26) يبين المرافق و التجهيزات الموجودة في المنطقة المتجانسة الرابعة

المنطقـــة المتجانســـة الرابعـــة

Zh-4
S= 71.34 ha
Srn Habitat collectif EX
- 47.46 ha
Sb- 11.86 ha
CESNET= 0.25
COSNET= 1.25

المنطقة المتجانسة رقم :04
CES= 0.25
COS= 1.25
السكن الجماعي الموجود

المصدر مخطط شغل الاراضي رقم 03 حملة

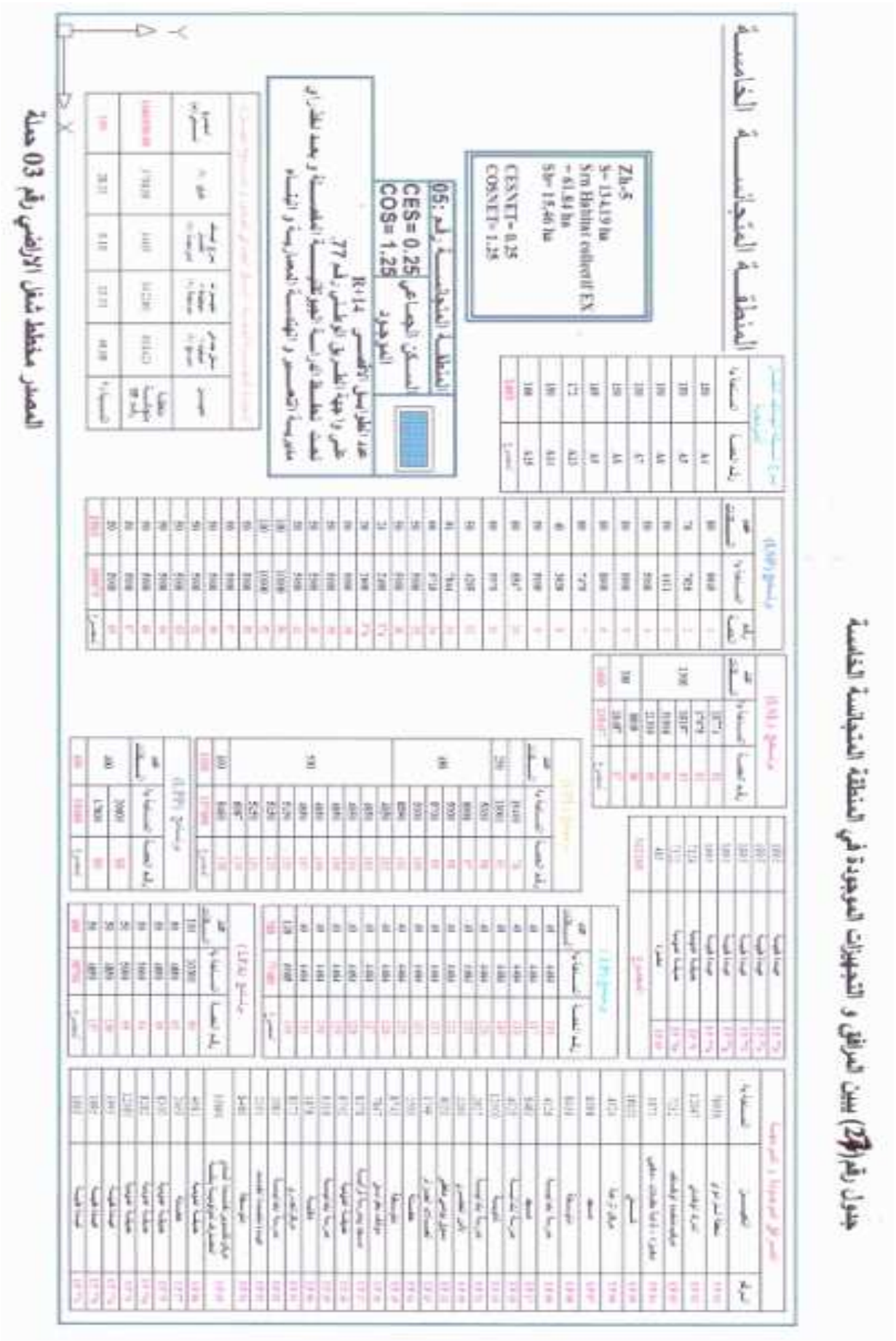

جدول رقم(27) يبين المرافق و التجهيزات الموجودة في المنطقة المنجمية الخامسة

ثانيا- منهج الدراسة والأدوات المستخدمة في جمع البيانات

1- المنهج

يختلف استخدام واختيار المنهج باختلاف طبيعة المواضيع والظواهر التي تتناولها العلوم الاجتماعية، فهو عبارة عن مجموعة العمليات والخطوات التي تتبعها الباحث بغية تحقيق أهداف بحثه.[1]كما يعرف بأنه الأسلوب أو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسة المشكلة لاكتشاف الحقيقة للإجابة على الأسئلة والاستفسارات التي يثيرها موضوع البحث، وهو البرنامج الذي يحدد السبيل للوصول إلى تلك الحقائق.[2]

فهو ضروري، إذ يساعد الباحث في ضبط أبعاد ومساعي وأسئلة وفروض البحث، والدقة المطلوب في البحث العلمي تفرض على الباحث اختيار منهجا ملائما لموضوع بحثه.

إذ يعتبر اختيار المنهج المناسب للموضوع أهم الخطوات التي يمر بها البحث ويتوقف اختياره على طبيعة الدراسة، بالإضافة إلى الهدف العام والفروض المقترحة، وتتحدد تبعا له الأدوات والتقنيات والأساليب التي سيتم اعتمادها في جمع البيانات النظرية والميدانية.

ونظرا لانطلاق الموضوع من واقع اجتماعي معين، نحاول من خلاله معرفة الخصائص الاجتماعية والعمرانية للمناطق الحضرية الجديدة.

---

(1)- عبد الستار جبار الصمد: **البحث العلمي وتطبيقات الإحصاء الرياضي**، دار شموع الثقافية، ليبيا، ط1، ص119.

(2)- محمد شفيق: **البحث العلمي –الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية**، الكتاب الجامعي الحديث، مصر، 1998، ص86.

كان المنهج الوصفي الذي يقصد به طريقة من طرق التحليل، والتفسير بشكل علمي منظم من أجل الوصول إلى أغراض محددة لوضعية اجتماعية أو مشكلة اجتماعية.[1] كما يعرف المنهج الوصفي: وصف الظاهرة كما هي في الواقع، ويهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبر عمها تعبيرا كميا وكيفيا.[2]

فالمنهج الوصفي لا يقتصر الوصف الدقيق للظاهرة المدروسة وجمع المعطيات عنها ووصفها، بل الأمر يتطلب تحليل هذه البيانات واستخلاص النتائج ومقارنة المعطيات وبالتالي يمكن تعميم هذه النتائج في إطار معين(3).

أنسب منهج لموضوع الدراسة التي تهدف إلى وصف الظاهرة محل الدراسة وتسليط الضوء عليها وتوضيحها بشكل دقيق، وذلك من خلال تكرار استطلاع الميدان وبعض المقابلات مع سكان المنطقة تم تحليل البيانات التي تم جمعها من خلال المقابلة والاستمارة والوثائق والسجلات (المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، مخطط شغل الأراضي) التي لها صلة بموضوع الدراسة.

إضافة إلى الاستعانة ببعض المبادئ الإحصائية لمعالجة البيانات التي تم جمعها لاستخلاص النتائج.

كما أن استخدام المنهج الاستقرائي كأداة تحليلية تساعد في تفسير وتحليل البيانات، وذلك عن طريق استخدام عدة أدوات في جمع البيانات، وقد استخدمت الباحثة في هذه الدراسة مجموعة من الأدوات: الملاحظة، المقابلة، الوثائق والسجلات.

(1)- عمار بوحوش، محمد الذنيبات: **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص129.

(2)- ذوقان عبيدات وآخرون: **البحث العلمي**، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1992، ص187.

(3)-سلاطنية بلقاسم وحسان الجيلاني:**منهجية العلوم الاجتماعية**، دار الهدى،عين مليلة، 2004، ص167.

2- أدوات وتقنيات جمع ا لبيانات

تقدر القيمة العلمية لأي بحث علمي بالنتائج التي توصل إليها، وهذه النتائج ترتبط ارتباطا وثيقا بالمنهج المستخدم والأدوات المستعملة في جمع البيانات، وما دامت مصادر جمع البيانات متعددة فقد يلجأ الباحث إلى استخدام عدة أدوات في جمع البيانات، لأجل فهم وتفسير الظاهرة محل الدراسة، للوقوف على مختلف جوانب المشكلة البحثية، مع شرط الاختيار الدقيق والسليم لهذه الأدوات التي تختلف باختلاف المنهج المتبع فصحة ودقة وشمولية المعلومات والبيانات وطرق الحصول عليها وكيفية معالجتها هي الضمان لنجاح البحث العلمي ووصوله إلى الأهداف المنشودة منه[1]، ونظرا لاعتمادنا المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة، فقد كان لابد من اختيار الأدوات المنهجية التي تتلاءم وترتبط بهذا المنهج.

أ- الملاحظة

إن نقطة البداية في أي علم هي الحواس، حيث تقوم بنقل ما يحدث حولها من ظواهر طبيعية واجتماعية، فيلاحظ الإنسان ما يحدث حوله ويسجل ملاحظاته ومشاهداته كما عايشها من ناحية من نواحي وقوعها، وعلى هذا الأساس تعتبر الملاحظة عملية أولية يتصل فيها الباحث الاجتماعي بالواقع الذي يريد دراسته، وإدراكا من الباحث لأهمية الملاحظة كوسيلة هامة[1]لأنها الأداة التي تستعمل حاستي السمع والبصر والعقل في آن

(1)- ردينة عثمان يوسف:**أساليب البحث العلمي في مجال العلوم الانسانية والاجتماعية**، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص119.

(2)- فضيل دليو وآخرون: **أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية**، منشورات جامع قسنطينة، دار البعث، قسنطينة، ط1، ص191.

(3)- عماد عبد الغني:**منهجية البحث في علم الاجتماع، الاشكاليات، التقنيات، المقاربات**، ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر،بيروت، 2007، ص67.

واحد[3]، ومصدرا أساسيا للبيانات تم استخدام الملاحظة المباشرة لأنها تحقق لنا المزايا التالية:

- تسمح بالتغلب على الأخطاء التي تصاحب جمع البيانات والمعلومات عن طريق الأسئلة والوثائق.

- نتمكن من خلالها من تكوين علاقات مباشرة مع الأفراد والجماعات المطلوب جمع البيانات عنها، كما نستطيع أن نتعرف على مجال الدراسة وموقعه.

كما تتميز بأنها ملاحظة علمية التي تعرف "بأنها محاولة منهجية يقوم بها الباحث بدقة تامة وموضوعية ووفق قواعد محددة بهدف الكشف عن تفاصيل الظاهرة المدروسة، والعلاقات التي تربط بين عناصر الظاهرة ومكوناتها، مخططة بطريقة علمية من اجل تحقيق الأهداف المسطرة منذ بداية الدراسة".[1]

وقد سمحت هذه الأداة للباحثة بجمع البيانات اللازمة حول ظروف السكان العامة، والجو العام لحياتهم اليومية، وقد وجهت الملاحظات إلى إشكال السكنات ومحيطها من مثلا: النظافة، حالة شبكة الطرق، ومحاولة الحصول على بيانات حول الخصائص الاجتماعية والثقافية لسكان المنطقة الحضرية الجديدة حملة 03 (مدينة باتنة).

وقد تمكنت هذه الأداة الباحثة من الاطلاع ولو بشكل مبسط على واقع الحياة الاجتماعية للسكان بمنطقة حملة03 وبعض خصائصهم والخصائص العمرانية للمنطقة الحضرية الجديدة، وهي ليست بالأمر السهل والهين لارتباطها بأهداف البحث، واعتبارها القاعدة التي يبنى عليها البحث العلمي، تجدر الإشارة هنا أن هذه الأداة تسبقها خطوات في

(1)- سعيد ناصف: **محاضرات في تصميم البحوث الاجتماعية وتنفيذها**، مكتبة الشرق، مصر، 1997، ص25.

تحديد الأهداف المرجوة من الملاحظة؛ أي ماذا أريد من نزولي للميدان واستخدام أداة الملاحظة وماذا سألاحظ؟[1]

ثم تدوين كل ما يتم ملاحظته دون مشاركة وتدخل، لأن النوع المستخدم هو الملاحظة البسيطة والمستمرة.

ب- المقابلة الحرة

كثيرا ما يستخدمها الباحث في الدراسات الاستطلاعية، إذ عادة ما يلجأ الباحث إلى استخدام هذه الأدوات بهدف الاطلاع بعمق على جوانب وخبايا الموضوع الذي يكون غامضا بالنسبة إليه.[2]و تستخدم في مرحلة الاختبار القبلي لبعض أجزاء البحث خاصة فيما يتعلق مرحلة بناء واختبار الاستمارة،و كذا في الدراسات الوصفية للتحقق من صحة الفروض التي تمت صياغتها في البداية.[2]

تعتبر المقابلة من أهم الأدوات المنهجية المستعملة في جمع البيانات وأكثرها استخداما، لما تقدمه من فائدة في الحصول على البيانات المتعلقة بقيم الأفراد واتجاهاتهم، وما تقدمه من تسهيلات لتجاوز مشكلة عدم التجاوب من طرف المبحوثين، وشرح كل ما هو غامض من طرف الباحث.

فالمقابلة من الاساليب البحثية التي تتضمن جمع البيانات عن طريق التفاعل الشفوي المباشر بين الباحث وأفراد مجتمع البحث ،و في هذه الدراسة تم استخدام المقابلة لجمع المعطيات والمعلومات التي لا تجمع عن طريق الاستمارة والملاحظة،خاصة ما تعلق منها بآراء المختصين حول ظاهرة المناطق الحضرية الجديدة في مدينة باتنة خاصة حملة 3 ،و تتمثل في مختلف المقابلات التي تم إجراؤها مع بعض المسؤولين على مختلف

(1)- فضيل دليو: **المرجع السابق**، ص187.

(2)- فضيل دليو: **المرجع نفسه**، ص192.

المصالح والهيئات المختصة في هذا المجال، والتي بحوزتها معلومات حول مجال الدراسة العام والخاص،و كذا مقابلات مع أفراد العينة من أجل ملء بيانات الاستمارة.

ج- الوثائق والسجلات

تعتبر الوثائق والسجلات من أدوات جمع البيانات، يرجع فيها الباحث إلى جمع البيانات حول موضوع الدراسة، وتكون هذه السجلات التي يتم الحصول عليها عن طريق الإدارة ومختلف المصالح الإدارية التي لها علاقة بالموضوع البلدية المركزية، المصلحة التقنية، مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية، مكتب الدراسات التقنية، مكتب الإحصاء والتخطيط. بيانات تكميلية للاستمارة والمقابلة والملاحظة في التحليل والتفسير،[1] وهي نوع من أنواع الملاحظة غير المباشرة التي تساعد على اختيار العينة والتأكد من المعطيات التي تم الحصول عليها.

وكان ذلك لمعرفة الحدود الإدارية للمنطقة الحضرية الجديدة حملة03 عامة ومجال الدراسة الخاص، عدد السكان والمباني المشغولة منها والشاغرة، المرافق والخدمات المتوفرة في المنطقة، وكذا الحصول على بعض الخرائط والمخططات التي تعطي لنا صورة واضحة عن مجال الدراسة واعتمادها كملاحق.

أيضا معرفة المشاريع والآفاق المستقبلية في مجال السكن من خلال مراجعة مخطط شغل الأراضي حملة03 لمعرفة احتياجات المدينة من السكن، وكذا معرفة العوائق أو الأخطاء التي تم الوقوع فيها عند وضع مخطط حملة03، ووضع بعض الاقتراحات والحلول لتجاوز المشكلات الناجمة عن ذلك وعدم العودة إليها في المشاريع المستقبلية.

(1)- طعم الله خميس: **مناهج البحث وأدواته في العلوم الاجتماعية**،مركز النشر الجامعي، تونس، 2004.

(3)- رشيد زرواطي: **المرجع السابق**، ص157.

د- الاستمارة:

تمثل الاستمارة أداة هامة في البحث الميداني، وتعرف بأنها أداة تتضمن مجموعة من الأسئلة توجه إلى أفراد حول موضوع معين من أجل الحصول على معلومات، ثم تنفيذ الاستمارة، إما عن طريق المقابلة الشخصية أو أن ترسل إلى المبحوثين عن طريق البريد.[1]

فهي عبارة عن دليل يشمل مجموعة من الأسئلة التي توجه للمبحوثين للحصول على بيانات معينة.

تم بناء استمارة تضم مجموعة من الأسئلة (مغلقة ومفتوحة) انطلاقا من التساؤل الرئيسي وفرضية الدراسة ومؤشراتها، اطلع عليها المشرف ثم تم إخضاعها للتحكيم من قبل مجموعة من أساتذة علم الاجتماع بهدف تقييمها وتقديم الملاحظات حول الأسئلة الواردة فيها، ثم إعادة تصحيح ما يجب تصحيحه وتعديله، بعدها تأتي مرحلة توزيع الاستمارة على أفراد مجتمع البحث وجمعها بعد ذلك ليتم تفريغها في جداول لتسهيل عملية تحليل وتفسير المعطيات التي تم الحصول عليها من الميدان -كما سيأتي-

وتضمنت الاستمارة 36 سؤالا موزعة على خمسة محاور تمثلت أساسا في:

- المحور الأول: بيانات عامة وتضمنت 07 أسئلة.

- المحور الثاني: خصص لمعالجة بيانات عن خصائص المسكن ويضم 08 أسئلة.

- المحور الثالث: خصص لمعالجة بيانات التجهيزات والمرافق والخدمات ويضم 03 أسئلة.

- المحور الرابع: خصص لمعالجة بيانات حول عملية التكيف مع المسكن الجديد وتضمن 08 أسئلة.

(1)- رشيد زرواطي، **المرجع السابق**، ص157.

- المحور الخامس: خصص للبيانات حول طبيعة العلاقات في مجتمع البحث وتضمن 07 أسئلة.

- المحور السادس: خصص لبيانات حول تقييم مجتمع البحث للمرافق والخدمات في المنطقة وتتضمن 03 أسئلة.

3- أسلوب اختيار عينة الدراسة وخصائصها

يواجه الباحث صعوبات في كثير من البحوث الاجتماعية أثناء قيامه بدراسة شاملة لجميع مفردات الظاهرة، فلا يجد سوى طريقة اختيار عينة منه، هذه الأخيرة تختلف باختلاف الظروف المتبعة في اختيارها، فهي تعتبر من أهم وسائل أو أدوات البحث العلمي التي يعتمد عليها الباحث في جمع المعلومات الخاصة بالبحث العلمي، وهي جزء من الظاهرة الواسعة لمجتمع الدراسة والمعبرة عنه، وتستخدم كأساس لتقدير الكل الذي يصعب أو يستحيل دراسته بصورة كلية لأسباب تتعلق بواقع الظاهرة أو الوقت أو الكلفة، بحيث يمكن تعميم نتائج دراسة معينة على الظاهرة كلها.[1]

اعتمدنا أسلوب المسح الاجتماعي وتحديدا المسح بالعينة والذي يساعد على مسح الظاهرة في إطارها الطبيعي.

ونظرا لكون مجتمع البحث متجانس حيث تم تقسيمه إلى خمس مناطق متجانسة – كما ذكر سابقا- والمتمثل في الأسر التي تسكن في المنطقة الحضرية الجديدة –حملة03- التابعة لبلدية باتنة، والتي يبلغ عددها 1840 أسرة (1840 سكن) موزعة كما يلي:

(1)- صلاح الدين شروخ: **منهجية البحث العلمي**، دار العلوم، 2003، ص23.

جدول رقم (28): يبين عدد السكنات الاجتماعية الموجودة بمجال الدراسة.

الصيغة	العدد	المساحة ($م^2$)
LSP	600	60344
سكن ترقوي مدعم LPA	150	13874
سكن عمومي إيجاري LPL	1090	79871
المجموع	1840	154089

تم استخدام عينة قصدية وهي النموذج المختار من السكان بطريقة مقصودة،بطريقة لا تعطى لجميع وحدات مجتمع البحث فرصة متساوية للاختيار،تمتاز بقدرتها على إعطاء معلومات كافية عن طبيعة مجتمع البحث وعدم حاجتها-أحيانا-الى عمليات التحليل الإحصائي المعقدة التي تعتمدها العينات العشوائية.(1) اختيار حي 150 مسكن بصيغة ترقوية مدعم الذي يتكون كما هو مبين في الجدول من 150 مسكن، واعتمدنا أسلوب المسح بالعينة وهو الذي يحدد حجم مجتمع معين وفق اختيارات منهجية لأنواع العينات لأجل الوصول الى اختيار تقل فيه نسب الأخطاء والتحيز قدر الإمكان.(2)

وعليه يكون مجتمع البحث يتكون من 150 مفردة (أسرة) والمتمثل أساسا في رب الأسرة أو من ينوب عنه.

150 مسكن موزعة على ثلاثة قطاعات مرقمة كما يلي: 109، 110، 111 عدد السكان في كل قطاع على التوالي:

50 مسكن بمساحة 5129م2

40 مسكن بمساحة 3518م2

60 مسكن بمساحة 5359 م2

كما توضحه الخريطة رقم (17) التي تبين موقع مجتمع البحث.

(1)- عماد عبد الغني: **المرجع السابق**، ص ص56-57.

(2)- **المرجع نفسه**، ص ص52-53.

خريطة رقم (12) تبين موقع مجال الدراسة الخاص

مصدر مجال الدراسة.

الفصل السابع
عرض وتحليل البيانات الميدانية ونتائج الدراسة

أولا- عرض وتحليل البيانات الميدانية

ثانيا- النتائج حسب الفرضية ومؤشرتها

1- الخصائص العامة لمجتمع البحث

2 - الخصائص الاجتماعية

3- الخصائص العمرانية

ثالثا- نتائج الدراسة

تمهيد

بعد التطرق إلى الجانب النظري الذي حاولت فيه الطالبة الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع والجانب المنهجي، تأتي مرحلة تحليل البيانات وتفسير النتائج التي تعتبر من المراحل الأساسية التي يشتمل عليها البحث الاجتماعي في خطوة تلي عملية جمع البيانات من مجتمع البحث ثم تلخيصها من قبل الباحث وتحويلها من معطيات جزئية إلى نتائج كلي، اعتمادا على الأدوات والأساليب المناسبة للموضوع خاصة الإحصائية منها، وعرضها في جداول أو أشكال أو رسوم بيانية، وهذا الفصل يبين تفسير وتحليل البيانات الواردة في استمارة البحث.

أولا- عرض وتحليل البيانات الميدانية

1- الخصائص العامة لمجتمع البحث

جدول رقم (29): يوضح توزيع أفراد مجتمع البحث حسب العمر والجنس

الجنس / السن	الذكور		الإناث	
	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
أقل من 30 سنة	18	12	19	12.66
30-40 سنة	33	22	23	15.33
41-50 سنة	25	16.66	14	9.33
50 سنة فما فوق	13	8.66	05	3.33
المجموع	89	59.32	61	40.65

المصدر:أسئلة الاستمارة

شكل رقم (13): أعمدة بيانية تبين توزيع أفراد مجتمع البحث حسب العمر والجنس

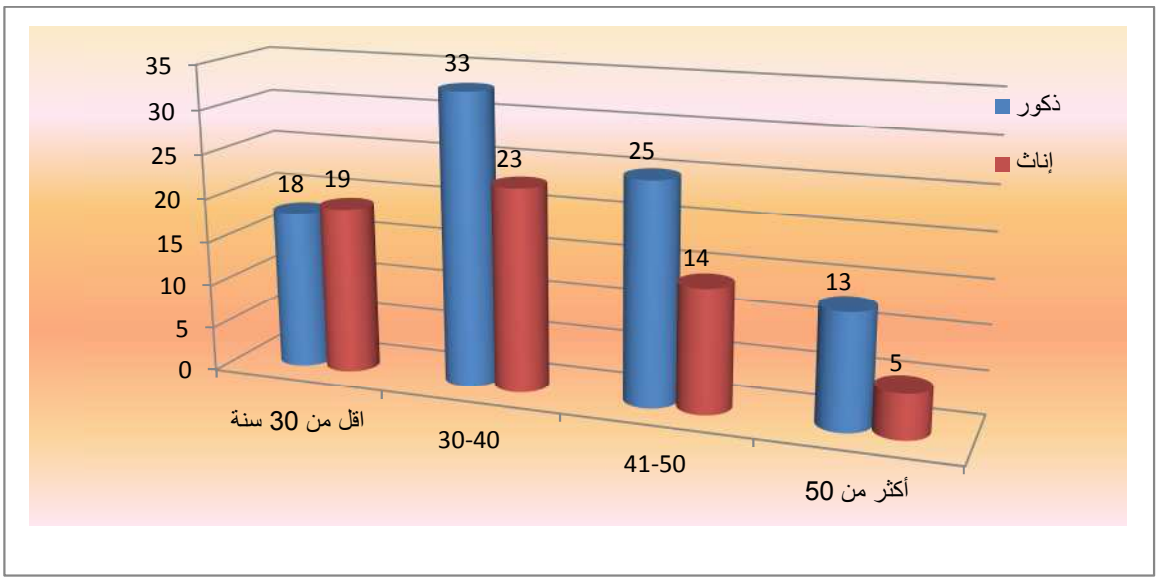

المصدر:إعداد الطالبة

من خلال ما تم تكميمه في الجدول أعلاه فيما يتعلق بالسن والجنس نجد أن الفئة العمرية معظمها شابة أو لم تصل إلى سن التقاعد، كما أنها ليست متمركزة في فئة عمرية واحدة، نجد أن فئة من 30 إلى 40 سنة نسبتها 22% بالنسبة للذكور و15.33% بالنسبة للإناث وهي نسبة قليلة، ما بالنسبة للفئة العمرية نمن 41 إلى 50 سنة فكانت نسبتها 16.66% ذكور و9.33% إناث، كذلك في الفئة العمرية 50 سنة فما فوق نجد أن عدد الذكور أكبر

من عدد الإناث حيث كانت النسبة على التوالي 8.66% و3.33% وهذا راجع لاعتبارات عديدة أهمها الاعتماد أثناء ملء الاستمارة على أرباب العائلات أو من ينوب عنهم وتتوفر فيه شروط المبحوث (راشد، عاقل...)، أيضا كانت فترة ملء الاستمارة خلال شهر رمضان المعظم ليلا.

ضف إلى ذلك أن مجال الدراسة الذي تنتمي إليه مدينة باتنة التي من خصائص سكانها وتوزيعهم حسب الجنس، نجد أن عدد الذكور أكثر من الإناث، فحسب مونوغرافيا ولاية باتنة لسنة 2008 كان عدد الذكور في بلدية باتنة 151796 وعدد الإناث 151106 وذلك بنسبة 50.66% ذكور و49.34% إناث من مجموع السكان الإجمالي الذي قدر في نفس السنة بـــ302585 نسمة.

أما بالنسبة لتوزيع السكان حسب الفئات العمرية يتبين أيضا خلال المونوغرافيا أن معظم السكان من الفئة الشابة ومجال الدراسة جزء من المدينة وحمل نفس الخصائص السكانية.

كذلك تشير هذه الأرقام إلى أن هذه البرامج السكنية تكون موجهة لهذه الفئات الشابة لأجل تكوين أسرة، فمعروف أن من أسباب عزوف الشباب عن الزواج هي أزمة السكن، فكانت هذه المناطق كمشاريع من أهدافها حل أزمة السكن وتخفيف الضغط على المدينة الأم.

جدول رقم (30): يبين توزيع أفراد العينة حسب الحالة العائلية

الحالة العائلية	التكرار	النسبة%
عزب	43	25.66
متزوج	81	54
أرمل	11	7.33
مطلق	15	10
المجموع	150	100

المصدر:أسئلة الاستمارة

شكل رقم (14): دائرة نسبية تبين الحالة العائلية لمجتمع البحث

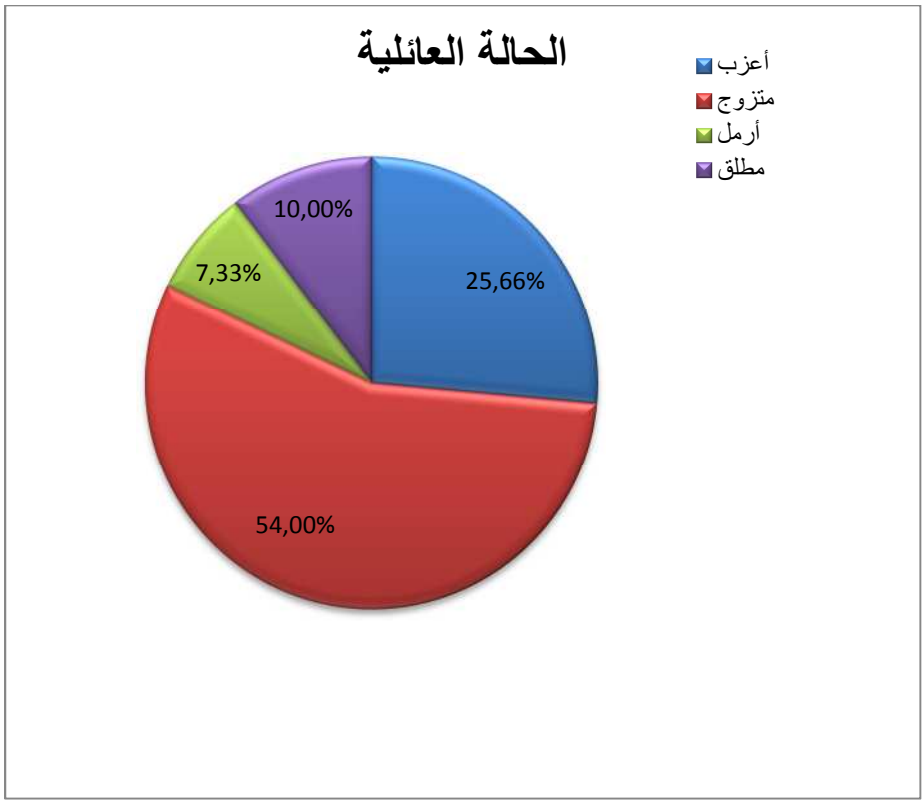

المصدر:إعداد الطالبة

توضح المعطيات الواردة في الجدول أعلاه أن أغلب أفراد مجتمع البحث متزوجين، وهذا يدل على أن أغلب المستفيدين من هذه السكنات هم أرباب اسر، حيث قدرت نسبتهم بـــ54%، إذ نلاحظ أو أغلبهم متزوجين حديثا وهو بينه جـــدول الفئـــات العمريـــة، أمـــا الأرامل والمطلقين فنسبتهم قليلة، حيث قدرت بـــ7.33% للمطلق و10% للأرمل، وتجدر الإشارة هنا أن نسبة المتزوجين لا تعني ارتفاع نسبة الزواج في الجزائر، لأن الاســـتفادة من هذه الصيغ السكنية تكون بشرط وجود عقد زواج، فقد قدر عدد حالات الـــزواج فـــي مدينة باتنة حسب الإحصاء العام للسكن والسكان لسنة 2008 بـــ3559 حالة زواج، وهذا قليل مقارنة بعدد السكان (302585)، على اعتبار أن الفئة الشابة تحتل المرتبة الأولـــى، كما أن نسبة 54% متزوجين تعكس لنا الظروف الاجتماعيـــة لأفـــراد مجتمـــع البحـــث وتحميلهم المسؤولية بين أفراد الأسرة من أجل تحسين الوضع الاجتماعي وتوفير متطلبات السرة، فمؤشر الحالة المدنية يعبر عن الأسر المتواجدة بميـــدان الدراســـة وخصائصـــها السرية،.

كما نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة العزاب 28.66% تليها الأرامل بنسبة 10%، أما المطلقين تحتل نسبتهم 7.33% وهذا دليل على أن سكان مجال الدراسة محافظين على القيم السرية، رغم كل ما يعصف بالأسرة من تحولات وتغيرات تســـعى إلـــى المســـاس بقداستها ومبادئها من خلال ما يسمى بالعولمة والانفتاح على الآخر، معتمـــدين وســـوائل وشبكات الاتصال والتواصل لضرب قيم وكيان الأسرة.

جدول رقم (31): يبين توزيع أفراد العينة حسب عدد الأولاد.

عدد الأولاد	التكرار	النسبة%
لا يوجد	50	31.33
3-1	57	38
6-4	42	28.67
	150	100

المصدر: أسئلة الاستمارة

شكل رقم (15): دائرة نسبية تبين توزيع أفراد العينة حسب عدد الأولاد

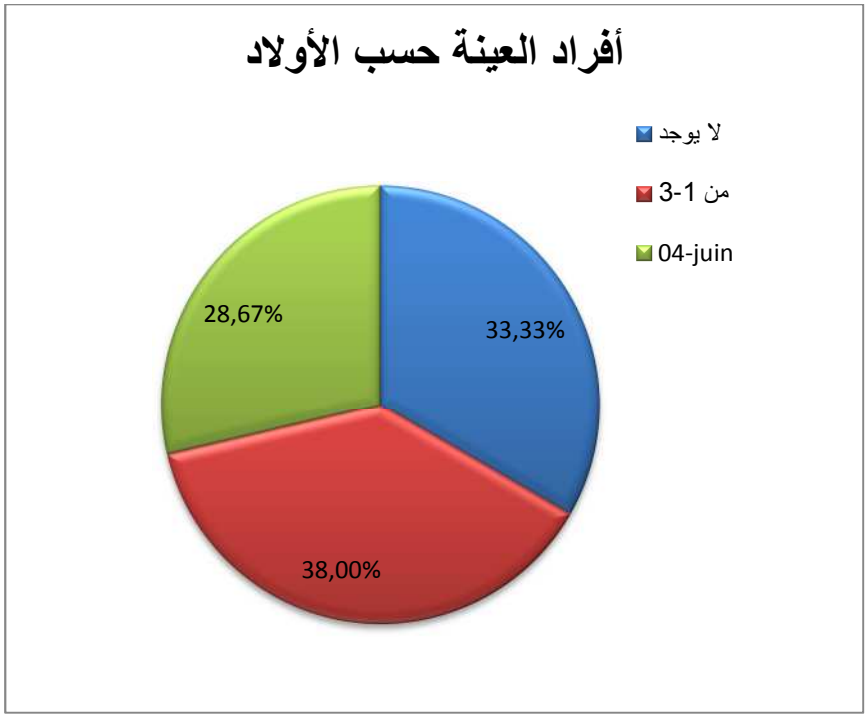

المصدر: إعداد الطالبة

باستقراء البيانات الكمية في الجدول أعلاه والمتعلق بعدد الأولاد في الأسر المكونة لمجال الدراسة نجد أن أعلى نسبة لعدد أولاد الأسرة الواحدة في المسكن هي 38% للفئة من 1-3 أولاد تليها الفئة من 4-6 أولاد بنسبة 28.67% في حين قدرت نسبة الأسر التي ليس لها أولاد 33.33% وهي للمتزوجين حديثا، وهذا ما يميز المدن التي تنتشر فيها ظاهرة الأسرة النووية، فالفرد عندما يتزوج ينفصل عن عائلته ويكون أسرة زواجية بدافع الاستقلالية، وأحيانا تكون هناك مشاكل داخل الأسرة الممتدة يكون الحل هو الانفصال إلى سكن خاص.

إلا أن الطابع العام للأسرة الجزائرية أنها تمتاز بكبر حجمها وهذا ما يلاحظ أيضا في مجتمع البحث، الذي هو نتيجة خلفيات ثقافية يصعب تغييرها أو تعديلها، وهذا يؤثر على الأسرة من عدة جوانب، وهذا أيضا يطرح مشكل كفاية عدد الغرف لحجم الأسرة وتطوره بسبب عدم مراعاة تطور حجم الأسرة بالنسب للمسكن في تخطيط السكنات (أغلب السكنات F4).

جدول رقم (32): يبين توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة%
ابتدائي	23	15.33
متوسط	40	26.67
ثانوي	51	34
جامعي	36	24
المجموع	150	100

المصدر:أسئلة الاستمارة

شكل رقم (16): دائرة نسبية تبين توزيع أفراد مجتمع البحث حسب المستوى التعليمي

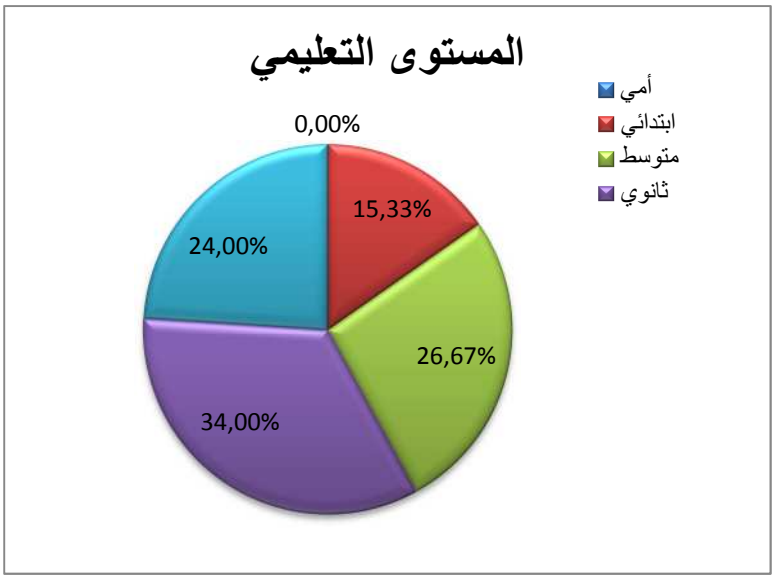

المصدر: إعداد الطالبة

بتحليل البيانات المتوفرة في الجدول أعلاه والمتعلقة بالمستوى التعليمي، حيث يعتبر أحد المؤشرات التي تعبر عن تحضر المجتمع وتحديد خصائصه، كما يسهل لنا معرفة اتجاهات ووعي أفراد مجتمع البحث، إضافة إلى أنه يحدد علاقة الأفراد بظروفهم الاجتماعية، وعلى العكس من ذلك فن الأمية هي ظاهرة تعيق نمو وتطور المجتمعات وتؤثر على دور الأفراد بالمجتمع.

إذا كان غالبية أفراد مجتمع البحث لهم مستوى تعليمي ثانوي والتي قدرت نسبتهم بـ34%، كما أن أصحاب المستوى المتوسط تقدر نسبتهم بـ26.67% تليها نسبة المستوى الجامعي بـ24% وهذا يدل على تحسين المستوى التعليمي لأفراد مجتمع البحث.

وهذا يوضح أن المستوى الاجتماعي لأفراد مجتمع البحث بسيط، وهذه الفئة تتوفر فيها شروط الاستفادة من هذه الصيغة من السكنات.

فيما يخص نسبة ذوي المستوى الجامعي هذا يبين أحد خصائص هذه المناطق الحضرية الجديدة وهي موقعها وتمركزها قرب المدينة الأم مما يتيح لهذه الفئة مواصلة

دراساتها الجامعية دون عناء، ثم نجد ذوي المستوى الابتدائي بنسبة 15.33%، في حين نجد أن نسبة الأمية في مجتمع البحث فهي منعدمة، فالمستوى التعليمي الجيد لأفراد مجتمع البحث دليل على تحضر أفراد المنطقة وتشجيع التعليم وكذا انتشار الوعي وسعيهم الحثيث لمواكبة متطلبات العصر والتعبير عن مطالبهم بطريقة حضرية، هذا كله يجعل من هذه المناطق تحمل خصائص الحضرية والتحضر، لأن العنصر البشري مهم جدا في عملية التنمية الحضرية لهذه المناطق.

جدول رقم (33): يبين توزيع أفراد مجتمع البحث حسب الوضعية المهنية

الوضعية المهنية	التكرار	النسبة%
عامل	84	56
متقاعد	20	13.33
بطال	46	30.67
المجموع	150	100

المصدر: أسئلة الاستمارة

شكل رقم (17): دائرة نسبية تبين توزيع أفراد مجتمع البحث حسب الوضعية المهنية

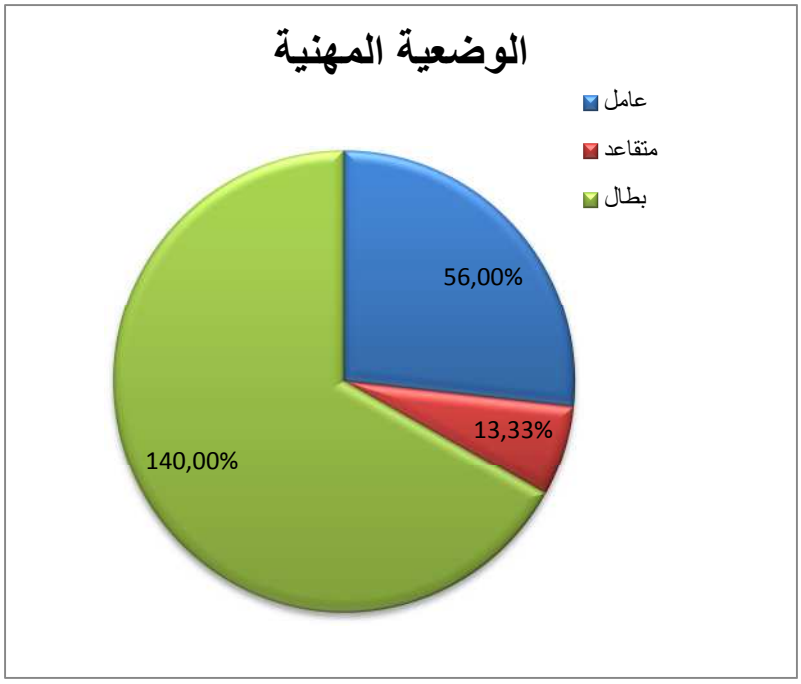

المصدر: إعداد الطالبة

تؤكد الشواهد الإحصائية في الجدول أعلاه والمتعلقة بتوزيع أفراد مجتمع البحث حسب الحالة المهنية، هذه الأخيرة التي تعبر وتعكس لنا الوضع المادي والمستوى المعيشي لمجتمع البحث ارتفاع نسبة العاملين، إذ بلغت 56% سواء موظفين حكوميين أو اندمجوا في الواقع ووجدوا لأنفسهم وظائف ومهن شخصية: العمل في ورشة البناء، أعمال حرة، تجارة...

فالمهنة أو عامل المهنة هو الذي يحدد الصحة الجيدة، ويدفع الفرد للتكيف في ظل مجتمع دائم في تحول وتغير، ويجعل الفرد دائما يبحث عن مهنة تضمن له توفير متطلبات الأسرة في ظل هذه التحولات.

إلا أننا نجد نسبة لا بأس بها من البطالين (30.67) وهي مشكلة اجتماعية تمس بدرجة كبيرة فئة الشباب التي إذا ما اجتمعت مستوى تعليمي ووعي منخفضين تؤدي إلى الانحراف الذي أصبح من المشكلات التي تهدد أمن وسلامة الأفراد حتى في المناطق

الحضرية الجديدة التي وضعت وفق إستراتيجية ومخطط يضمن الحياة الحضرية الراقية بكل المقاييس والمعايير، ثم نجد في الأخير نسبة 13.33% من المتقاعدين الذين أصبحوا غير قادرين على ممارسة العمل انتقلوا إلى هذه المناطق للعيش فيها.

جدول رقم (34): توزيع أفراد مجتمع البحث العاملين حسب منطقة العمل.

منطقة العمل	التكرار	النسبة%
داخل المنطقة	34	%40.47
خارج المنطقة	50	%59.53
المجموع	84	100

المصدر:أسئلة الاستمارة

شكل رقم (18): دائرة نسبية تبين توزيع أفراد مجتمع البحث حسب منطقة العمل

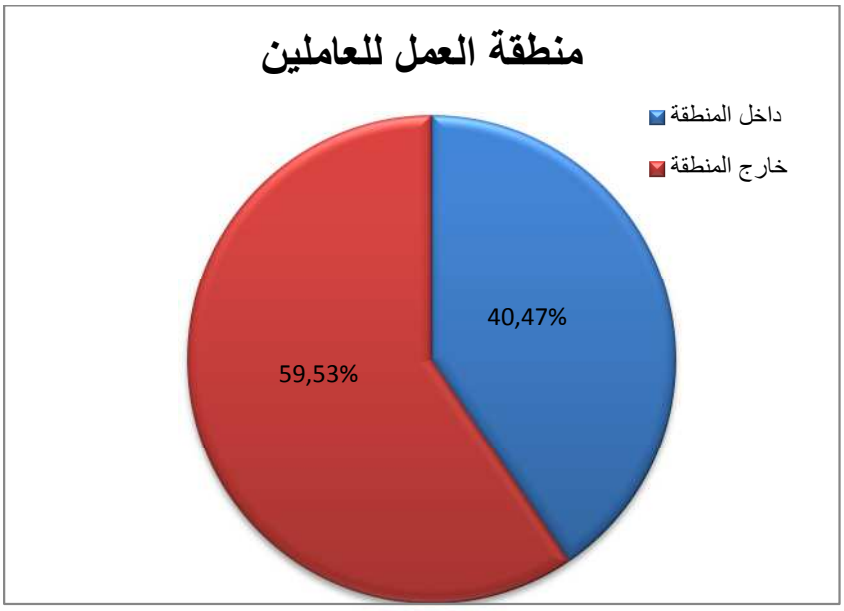

المصدر:إعداد الطالبة

توضح المعطيات الكمية الواردة في الجدول أعلاه أن أغلب أفراد مجتمع البحث العاملين يعملون خارج المنطقة الحضرية وذلك بنسبة 59.53% وهذا يؤكد أحد خصائص هذه

المناطق الحضرية وهي أن تكون تابعة للمدينة الأم من حيث الخدمات، فهذه المناطق تتوفر على الخدمات الضرورية كمحلات تجارية ومستوصف...

باقي الخدمات الأخرى (أسواق تجارية كبرى، مكاتب بريد، مستشفى، جامعة...)، فهي تكون في المدينة الأم (مثلا مجال الدراسة تابع في هذه الخدمات لمدينة باتنة).

لذا نجد أن نسبة كبيرة من العمال تعتبر هذه المناطق بمثابة سكن ليلي لهم، بمعنى أنهم يقضون يومهم خارج المنطقة للعمل، ويعودون مساء للمنطقة للنوم. وهذا نوع من أنواع المدن الجديدة التوابع.

في حين باقي أفراد مجتمع البحث العاملين يعملون داخل المنطقة كأساتذة ومعلمين في مؤسسات تربوية أو في ورشات البناء على اعتبار أن مجال الدراسة –حملة03– ما زال فيه مشاريع سكنية قيد الإنجاز بمختلف الصيغ.

عموما هذه المناطق تتوفر على الخدمات الضرورية وتبقى تابعة للمدينة الأم في الكثير من الخدمات.

2– خصائص المسكن

كانت الإجابة على السؤال رقم 08 بنسبة 100% سكن جماعي والسؤال رقم 09 بنسبة 100% اجتماعي.

جدول رقم (35): يبين توزيع أفراد مجتمع البحث حسب طبيعة الإقامة بالسكن

طبيعة الإقامة بالمسكن	التكرار	النسبة%
ملك	93	62
كراء	57	38
المجموع	150	100

المصدر:أسئلة الاستمارة

شكل رقم (19): دائرة نسبية تبين توزيع أفراد مجتمع البحث حسب طبيعة السكن

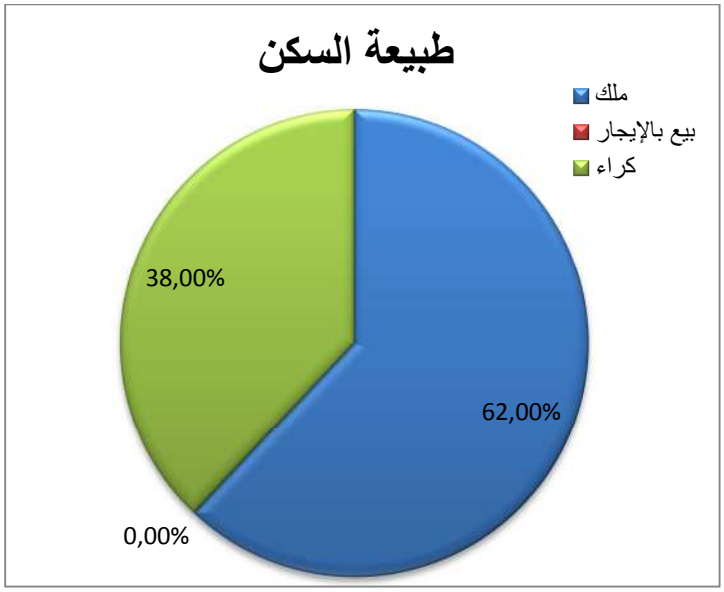

المصدر:إعداد الطالبة

بتحليل النتائج المتوفرة في الجدول أعلاه والمتعلق بتوزيع أفراد مجتمع البحث حسب طبيعة الإقامة بالسكن، يتضح لنا أن أغلب أفراد مجتمع البحث هم مالكين للسكن بنسبة 62%، حيث يعتبر المسكن أهم الحاجات الأساسية للإنسان، فهم يوفر الأمن والاستقرار والخصوصية التي يبحث عنها، وهذه النسبة تبين المستوى المعيشي المقبول للسكنات (أفراد مجتمع البحث)، كما أن امتلاك المسكن يعطي لصاحبه الحرية الكاملة للتصرف فيه، في حين نجد أن نسبة المستأجرين تقدر بـ38% وهذا ما يوضح معايير معينة تطبق للاستفادة من هذه السكنات أهمها أن توزيع لمستحقيها لا غير لمن هم فعلا بحاجة إلى

سكن، وبالتالي لا يعرضه للكراء، وهذه النسبة المنخفضة لكراء المساكن ربما تكون لفترة مؤقتة أو يكون المستفيد يقيم بالمهجر.

جدول رقم (36): يبين توزيع أفراد مجتمع البحث حسب عدد غرف المسكن

عدد الغرف	التكرار	النسبة%
غرفتين f2	32	21.33
ثلاث غرف f3	32	21.33
أربع غرف f4	86	57.34
المجموع	150	100

المصدر:أسئلة الاستمارة

شكل رقم (20): دائرة نسبية تبين توزيع أفراد مجتمع البحث حسب عدد غرف المسكن

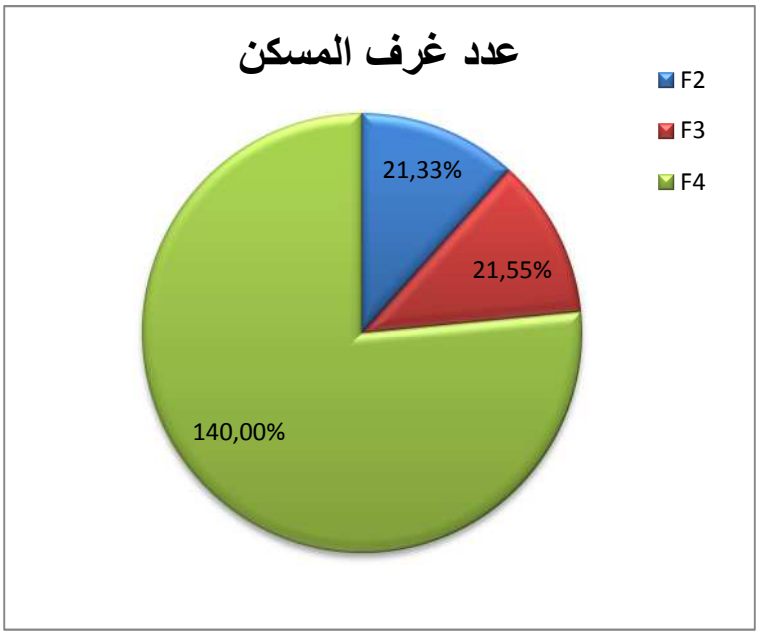

المصدر:إعداد الطالبة

من المعطيات الواردة في الجدول أعلاه نجد أن أغلبية السكنات من نوع F4 في مجتمع الدراسة عبارة عن عمارات، وحسب ما تم ملاحظته أثناء ماء الاستمارات أنها غرف ضيقة نوعا ما، مقارنة مع حجم الأسرة.

كما أن هذا النوع من السكنات يفرض على الأسرة الجزائرية لما لها من عادات وتقاليد وخصوصية حتى في الزيارات التي تدوم لأيام طويلة أن تغير من ثقافتها وحتى بنائها الاجتماعي، ما يجعل المجتمع يكتسب نوعا من التحضر الذي قد يجعل الأسرة تنغلق على نفسها فتنعدم فيها عملية التكيف، وهذا ناتج عن عدم الأخذ في الحسبان أثناء التخطيط لمثل هذه المناطق طبيعة الأسرة الجزائرية عامة والباتنية خاصة، على اعتبار أن مجال الدراسة ينتمي للمجال العام –باتنة–

ثم نجد الأسرة التي لديها F2 وحتى F3 هي اسر حديثة النشأة (ليس لديهم أولاد بعد).

عموما هذه السكنات في معظمها لا تكفي لتلبية حاجات أفراد أسرة وتغير بعض الأفكار والرغبة في الخصوصية لكل فرد في الأسرة (كل فرد يحتاج غرفة لوحده).

جدول رقم (37): يبين مدى كفاية عدد الغرف أفراد الأسرة

كفاية المسكن لأفراد الأسرة	التكرار	النسبة%
لا	91	60.67
نعم	59	39.33
المجموع	150	100

شكل رقم (21): دائرة نسبية تبين توزيع أفراد مجتمع البحث حسب كفاية المسكن لأفراد الأسرة

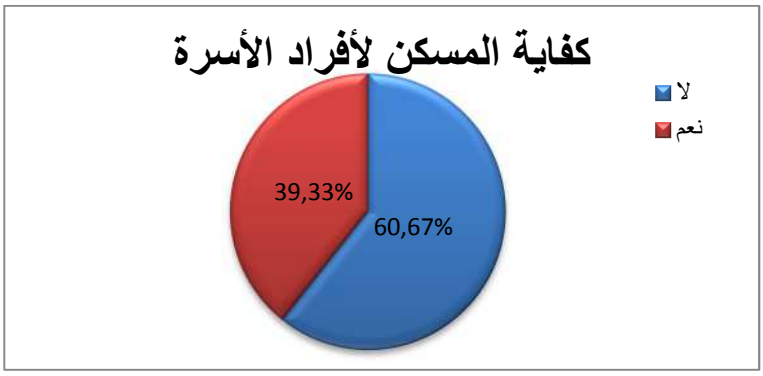

المصدر: إعداد الطالبة

يتضح لنا من خلال معطيات الجدول أعلاه أن نسبة 60.67% من أفراد مجتمع البحث يؤكدون أن عدد الغرف لا تكفي عدد أفراد الأسرة، وهذا راجع ربما –كما ذكر سابقا– لتخطيط هذه المناطق الحضرية الجديدة في البداية دون مراعاة حجم الأسرة الباتنية وتطورها، فالفرد يسعى لحل أزمة السكن ليتفاجأ بكون هذه المساكن شيقة ولا تستوعب أفراد الأسرة واستقبال الضيوف التي هي من خصائص الأسرة الجزائرية –الكرم والضيافة– وهذا ما ينجم عنه مشكلات عدم التكيف، إلا أننا نجد أن هناك من يقول أن المسكن كافي ويستوعب عدد أفراد الأسرة وذلك بنسبة 39.33% وهذا يرجع أساسا لكون حجمها محدود.

جدول رقم (38): يبين عدد الأفراد في الغرفة الواحدة

عدد الأفراد في الغرفة الواحدة	التكرار	النسبة%
01	32	21.33
02	63	42
03	37	24.67
04	18	12
المجموع	150	100

المصدر: أسئلة الاستمارة

شكل رقم (22): دائرة نسبية تبين توزيع أفراد مجتمع البحث حسب عدد الأفراد في الغرفة الواحدة

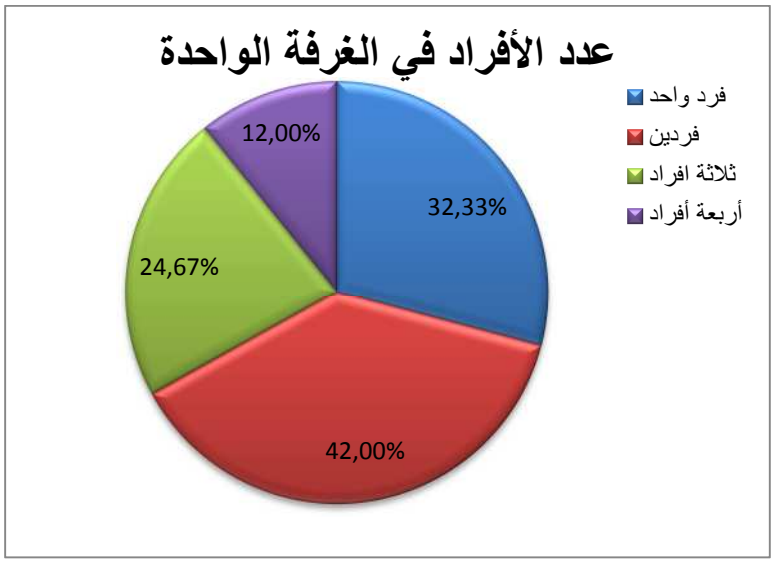

المصدر: إعداد الطالبة

يتضح من الجدول أعلاه المتعلق بتوزيع أفراد العينة في الغرفة الواحدة أن معدل شغل الغرفة الواحدة كان فردين بنسبة 42% و24.67 بالنسبة لثلاثة أفراد لكل غرفة، ثم تليها فرد لكل غرفة بنسبة 21.33 وفي الأخير أربعة أفراد لكل غرفة بنسبة 12%.

وهذا ما يفسر ما تم التوصل إليه في الجدول السابق أن عدد الغرف الخاصة بالمسكن غير كافية ولا تتماشى وحجم الأسرة وتطورها فنسبة 21.33% لا تعبر سوى عن فئة قليلة من مجتمع البحث، وعليه نقول أن نموذج السكن العمومي ما زال يحتاج إلى دراسة ومراعاة لخصوصيات وثقافة أسرنا في عدة جوانب، أهمها حجم الأسرة الكبير نوعا ما، رغم انه من خصائص المناطق الحضرية الجديدة والمدن الجديدة عامة هي نمط الأسرة النووية السائدة، إلا أن تغيير محل الإقامة أسها بكثير من تغيير بعض الخلفيات الثقافية.

ثالثا- بيانات التجهيزات والمرافق والخدمات

جدول رقم (39): يبين توزيع أفراد العينة حسب الخدمات المتوفرة

الخدمات	نعم	%	لا	%	المجموع	النسبة%
الكهرباء	150	100	00	00	100	100
الغاز	150	100	00	00	150	100
الماء	105	70	45	30	150	100
الإنارة العمومية	100	66.67	50	33.33	150	100
النقل	88	58.67	62	41.33	150	100
الأمن	106	70.67	44	29.33	150	100
شبكة الصرف الصحي	122	81.33	28	18.67	150	100

المصدر:أسئلة الاستمارة

شكل رقم(23): أعمدة بيانية تبين توزيع أفراد مجتمع البحث حسب الخدمات المتوفرة في الحي

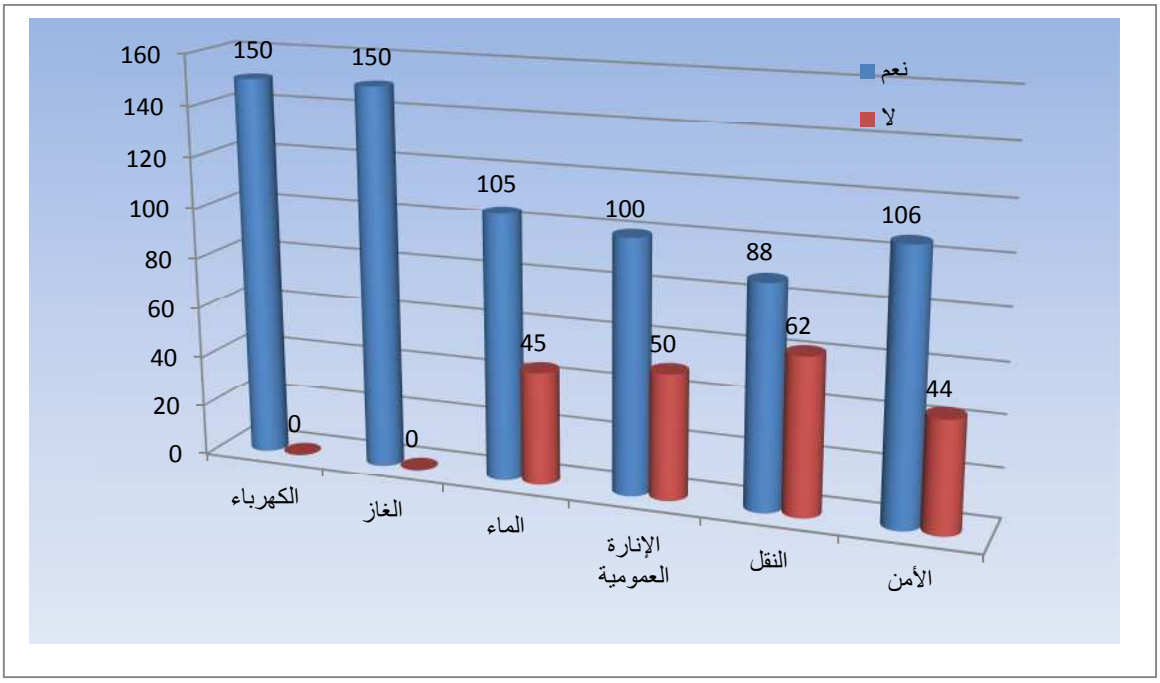

المصدر:إعداد الطالبة

تفيد المعطيات في الجدول أعلاه الخاص بالخدمات الضرورية المتوفرة أن نسبة 100% من شبكة الكهرباء متوفرة وكذا شبكة الغاز وشبكة الصرف الصحي بنسبة 81.33% أو فاقت ذلك، وهذا بالنسبة للخدمات المتوفرة داخل المسكن، فالخدمات تعتبر أمر ضروري في أي مسكن، بالإضافة إلى أنها أهم ما تهدف إليه وما تخطط له البرامج التنموية لجعل المسكن يتوفر على كامل الخدمات الضرورية لضمان الحياة الحضرية، وهذا ما يثبت اهتمام الدولة بتلبية هذه الخدمات الضرورية التي لا يمكن الاستغناء عنها، لكننا نجد أن عدد من المبحوثين لديهم مشكل عدم توفر الماء وذلك بنسبة 30%.

أما فيما يخص الخدمات العمومية نجد أن هناك نقص في الإنارة العمومية في بعض القطاعات وهذا ما عبر عنه نسبة 33.33%، كما يظهر مشكل النقل والمتمثل حسب أفراد مجتمع الدراسة فس نقص عدد الحافلات الرابطة بيم مجال الدراسة ومدينة باتنة، ما يجعل السكان ينتظرون لفترات طويلة في مواقف الحافلات حسب ما أدلى به 41.33% من أفراد مجتمع البحث، كما تظهر نسبة 29.33% من مجتمع البحث تعبر أن الأمن الذي يعتبر من عوامل استقرار السكان في منطقة معينة غير متوفر بالصفة اللازمة وذلك لوجود مركز واحد للشرطة لا يستطيع ضمان الأمن لكل سكان المنطقة، وهي كلها نقائص وليس انعدام لهذه الخدمات.

جدول رقم (40): يبين توزيع أفراد مجتمع البحث حسب المرافق المتوفرة في المسكن

المرافق	نعم	%	لا	%	المجموع	النسبة%
غرفة استقبال	135	90	15	10	150	100
حمام	139	92.67	11	7.33	150	100
مطبخ	140	93.33	10	6.67	150	100
شرفة	131	87.33	19	12.67	150	100

المصدر:أسئلة الاستمارة

شكل رقم (24): أعمدة بيانية تبين توزيع أفراد مجتمع البحث حسب المرافق المتوفرة داخل المسكن

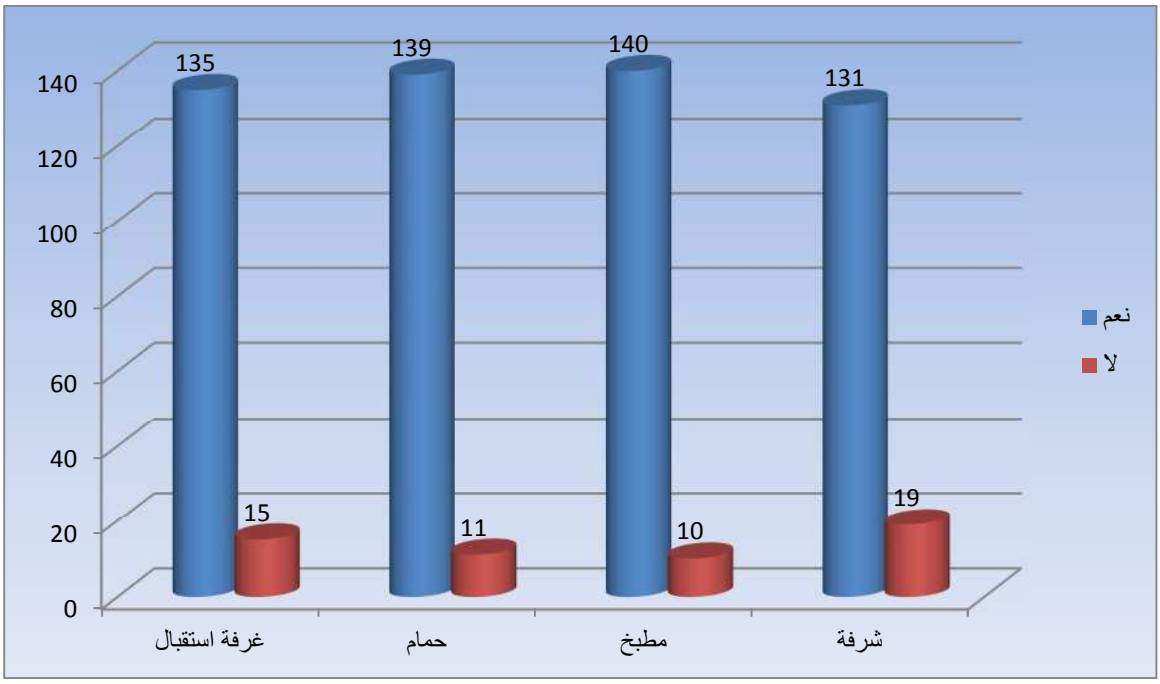

المصدر: إعداد الطالبة

يتضح من خلال المعطيات الكمية في الجدول أعلاه والمتعلقة بالمرافق المتوفرة داخل المسكن نجد أن نسبة 93.33% من أفراد مجتمع البحث لهم مطبخ وهذا نظرا لأهميته لجميع السكان، ثم نجد الحمام متوفر بنسبة 92.66% فهو أيضا من المرافق الضرورية داخل المسكن ثم تليها نسبة 90% التي تمثل توفر غرفة الاستقبال التي هي أيضا مهمة لاستقبال الضيوف، فالأسرة الجزائرية وأسر مجال الدراسة عينة منها معروفة عادتها وتقاليدها في إكرام الضيف واستقباله حسن استقبال، مع ملاحظة أنه في بعض الحالات تستغل غرف الاستقبال ليلا كغرف للنوم.

أما بالنسبة للشرفة نجد نسبة 12.66% منهم لا يملكون شرفة وذلك لقيامهم ببعض التعديلات في المسكن واستغلالهم للشرفة لأغراض أخرى.

كل هذا دليل على أنه رغم مجهودات الدولة من أجل خل أزمة السكن وضمان شروط الحياة الحضرية للسكان، إلا أنه تبقى دائما هناك نقائص متمثلة في عدم كفاية واستيعاب هذه البرامج للعد المتزايد للسكان وكذا تطور حجم السكان.

جدول رقم (41): يبين توزيع أفراد مجتمع البحث حسب التجهيزات المتوفرة في المسكن

التجهيزات	نعم	%	لا	%	المجموع	النسبة%
ثلاجة	150	100	00	00	150	100
تلفاز	150	100	00	00	150	100
طباخة	116	77.33	34	22.67	150	100
هاتف	85	56.67	65	43.33	150	100
غسالة	113	75.33	37	24.67	150	100

المصدر: أسئلة الاستمارة

شكل رقم (25): أعمدة بيانية تبين توزيع أفراد مجتمع البحث حسب التجهيزات المتوفرة داخل المسكن

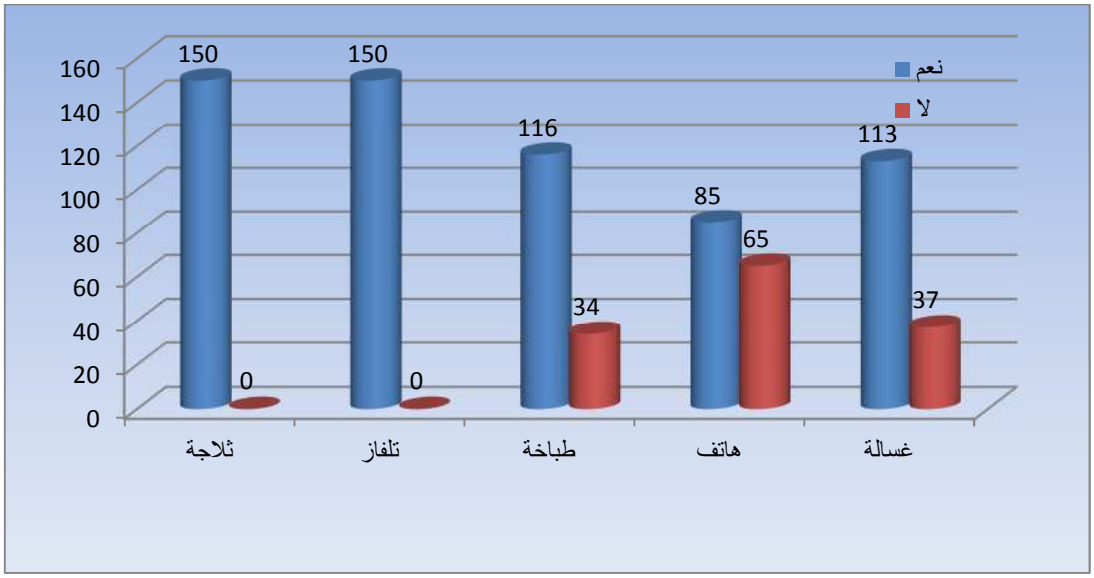

المصدر: إعداد الطالبة

باستقراء المعطيات الكمية في الجدول أعلاه والمتعلقة بالتجهيزات المتوفرة في المسكن والتي تعد شرطا من شروط الحياة الحضرية وهي من ضروريات الحياة داخل المسكن، لذا فهي من الأمور العامة والتي تشغل اهتمام أرباب الأسر، حيث يدل توفر هذه

التجهيزات في المسكن على المستوى الاقتصادي والمـــادي للأســـرة ومـــدى تحضـــرها ومواكبتها للعصرنة والتحضر وخصائص الحياة الحضرية.

من الجدول نلاحظ أن 100% من أفراد مجتمع البحث تتوفر لديهم ثلاجة وتلفـــاز، فهي من التجهيزات المنزلية والضرورية والمتوفرة لدى كل الأسر، على خلاف مستوياتها الاقتصادية، ثم نجد الطباخة بنسبة 77.33% والغسالة بنسبة 75.33% وهذا راجع ربمـــا للمستوى الاقتصادي للأسرة وكيفية ترتيبها لأولوياتها في اقتناء هذه التجهيزات.

والنسب الملاحظة فيما يخص انعدام هذه التجهيزات قد يعود لتعطلها، هذه كلها تحدد المستوى الثقافي والاجتماعي للسكان

جدول رقم (42): يبين توزيع أفراد مجتمع البحث حسب مكان الإقامة السابق

محل الإقامة السابق	التكرار	النسبة%
ريف	26	17.33
مدينة	124	82.67
المجموع	150	100

المصدر:أسئلة الاستمارة

شكل رقم (26): دائرة نسبية تبين توزيع أفراد مجتمع البحث حسب مكان الإقامة السابق

لمصدر:إعداد الطالبة

من خلال الإحصائيات الواردة في الجدول أعلاه المتعلقة بمكان الإقامة السابق يتبين أن أغلب سكان مجتمع البحث كانوا يقطنون في المدينة وهذا يدل على أن هذه المناطق الحضرية الجديدة كان من أهدافها تخفيف الضغط والكثافة السكانية المرتفعة للمدينة الأم، هو إعادة توزيع السكان للحد من الازدحام الشديد في المدن الكبرى، وكذا الحد من التمايز الاجتماعي السائد في هذه المدن الكبرى.

أما النسبة المتبقية والمتمثلة في 17.33% فهي نسبة قليلة كانوا ذوي أصول ريفية ولا تؤثر في أهداف إنشاء هذه المناطق، لكن يتبين وجود اختلافات ثقافية لساكني هذه المناطق.

جدول رقم (43): يوضح سبب توزيع أفراد مجتمع البحث إلى الانتقال المنطقة الجديدة

سببن الانتقال	التكرار	النسبة%
اختياري	70	46.67
إجباري	57	38
أخرى	23	15.33
المجموع	150	100

المصدر:أسئلة الاستمارة

شكل رقم (27): دائرة نسبية تبين توزيع أفراد مجتمع البحث حسب سبب الانتقال إلى المنطقة الجديدة

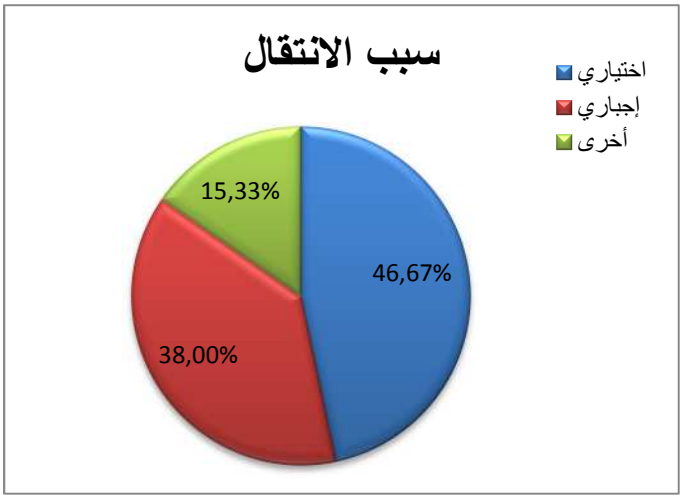

المصدر: إعداد الطالبة

من خلال الإحصائيات الواردة في الجدول أعلاه والمتعلقة بطبيعة أو سبب الانتقال إلى السكن في هذه المناطق الحضرية الجديدة نجد أن نسبة 46.67% من مجتمع البحث صرحت بأن انتقالها كان اختياريا، وحسب ما هو معروف فإن هذه تم توزيعها على السكان بناء على إيداعهم لطلبات الاستفادة من هذه الصيغة من السكنات وذلك وفق شروط معينة تم وضعها من قبل السلطات المعنية، في حين نجد نسبة 37% كان انتقالهم إجباري، وقد أرجعوا ذلك إلى وجود مشاكل داخل الأسرة الممتدة التي كانوا يسكنون فيها، ورغبتهم في الاستقلالية وتأسيس أسرة نووية، أيضا زيادة حجم الأسرة وعدم كفاية غرف المسكن السابق لاستيعابها لهذا الحجم.

كما أن هناك من صرح بأن السبب تمدرس الأطفال وطبيعة عملا رب الأسرة التي تفرض عليه الانتقال من محل الإقامة السابق إلى هذه المناطق وذلك بنسبة 15.33%.

جدول رقم (44): يبين توزيع أفراد مجتمع البحث حسب رضاهم عن إقامتهم الجديدة

مدى رضا أفراد العينة عن أقامتهم	التكرار	النسبة
نعم	98	65.33
لا	52	34.67
المجموع	150	100

المصدر:أسئلة الاستمارة

شكل رقم (28): دائرة نسبية تبين توزيع أفراد مجتمع البحث حسب رضاهم عن الإقامة الجديدة

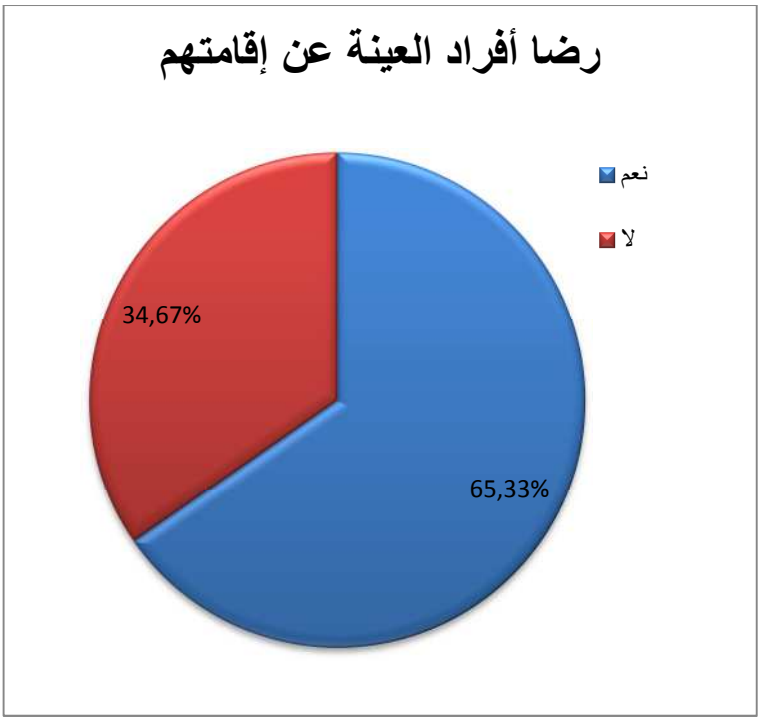

المصدر:إعداد الطالبة

توضح البيانات الإحصائية المبينة في الجدول أعلاه والخاصة بالرضا من الإقامة الجديدة أن نسبة 65.33% من مجموع أفراد مجتمع البحث راضون عن إقامتهم في هذه المنطقة الحضرية الجديدة.

كان سبب تقبلهم ورضاهم لتوفر شروط الحياة الحضرية واحتواء هذه المساكن على كامل المرافق التي تضمن رفاهية الحياة الحضرية وتسهيل الحياة، ضف إلى ذلك أنه وكما تبين في الجدول السابق فانتقالهم للسكن بهذه المنطقة كان اختياريا بنسبة 70% عن طريق إيداع ملفاتهم لطلب السكن لدى السلطات المعنية.

في حين أن نسبة 34.66% من مجتمع البحث قبلوا الإقامة دون رضا وكان لعدة اعتبارات أهمها هو العلاقات السيئة مع الجيران ووجود مناوشات بينهم، وذلك راجع إلى الاختلاف في العادات المتعارف عليها لاختلاف أصولهم السكنية، كما أن النزاعات بين أطفال الحي قد تؤدي إلى توترات بين الأسر، كما أن طبيعة العلاقات السائدة في المجتمعات الحضرية والمتمثلة فيلا كونها علاقات سطحية وثانوية أيضا لها دورها في عدم رضا السكان عن إقامتهم الجديدة خاصة إن كانوا ذوي أصول ريفية، مما يؤدي إلى عدم التكيف لوجود اختلافات ثقافية بين السكان.

جدول رقم (45): يبين توزيع أفراد مجتمع البحث حسب وجود تقارب بين نمط السكن السابق والجديد

وجود تشابه بين المسكن القديم والجديد	التكرار	النسبة%
نعم	88	58.67
لا	62	41.33
المجموع	150	100

المصدر:أسئلة الاستمارة

شكل رقم (29): دائرة نسبية تبين توزيع أفراد مجتمع البحث حسب التشابه بين المسكن القديم الجديد

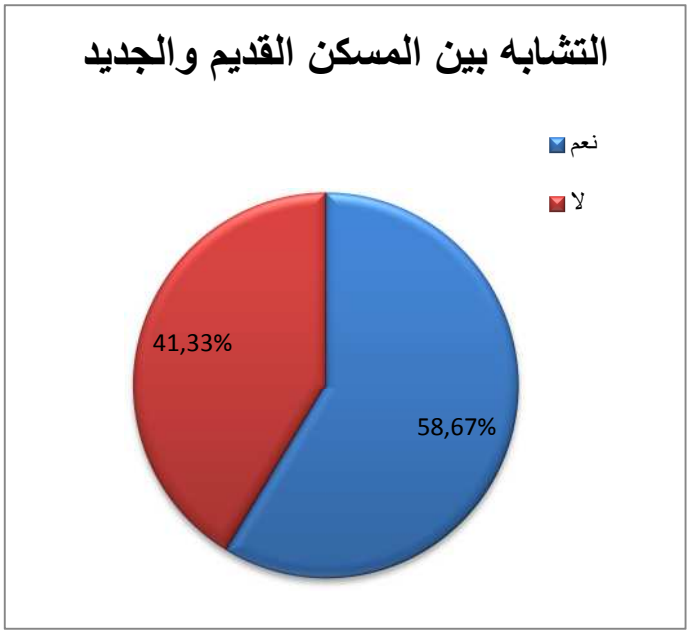

المصدر: إعداد الطالبة

من المعطيات الكمية الواردة في الجدول أعلاه المتعلقة بوجود تقارب بين نمط السكن السابق والجديد، نجد أن نسبة 58.67% من مجموع أفراد مجتمع الدراسة أدلوا بأن هناك تشابه وتقارب النمطين وهذا كون أن أغلب سكان هذه المناطق كانت إقامتهم السابقة في المدينة، وهذا ما تم استخلاصه من البيانات الإحصائية في الجدول السابق، حيث كان نسبة 82.67% من مجموع مجتمع البحث كانوا يقطنون بالمدينة وكان انتقالهم لهذه المنطقة اختياري.

أما نسبة 41.33% من مجموع مجتمع البحث صرحوا بعدم وجود تقارب بين النمطين لكونهم ذوي أصول ريفية، فنمط المسكن في الريف مختلف عن نمط المسكن الحضري، وقد يكون المسكن السابق لا يتوفر على كل الخدمات الضرورية والمتوفرة في هذا النمط من المساكن على مستوى هذه المناطق الحضرية الجديدة.

جدول رقم (46): يبين توزيع أفراد العينة حسب مدى شعورهم بالراحة في مساكنهم

الراحة في المسكن	التكرار	النسبة%
نعم	114	76
لا	36	24
المجموع	150	100

المصدر:أسئلة الاستمارة

شكل رقم (30): دائرة نسبية تبين توزيع أفراد مجتمع البحث حسب الراحة في المسكن

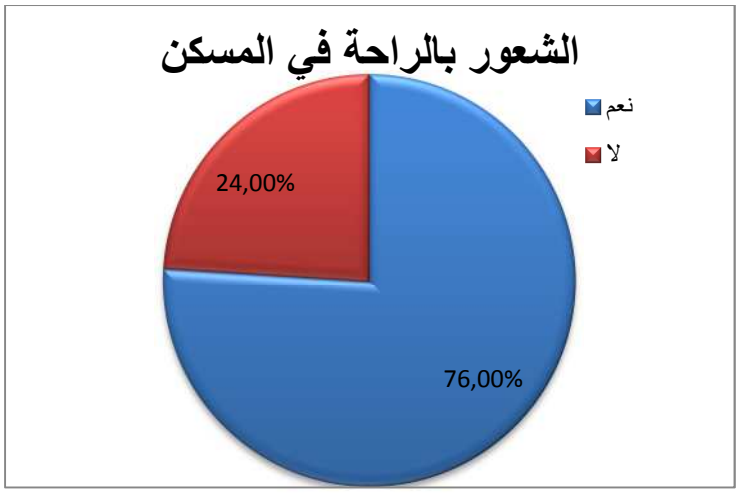

المصدر:إعداد الطالبة

تبين المعطيات الكمية الواردة في الجدول أعلاه والمتعلقة بتوزيع أفراد مجتمع البحث حسب راحتهم في المسكن بنسبة 76% من مجموع أفراد مجتمع البحث صرحوا برضاهم وراحتهم في المسكن وذلك راجع لتوفر المسكن على أغلب الخدمات الضرورية للحياة الحضرية وضمان الراحة والاستقلالية التي هي مطلب أساسي لأصحاب الأسر الحديثة خاصة، وإنشائها وفق تخطيط يراعي شروط المسكن الحضري الذي تتوفر فيه – كما أسلفنا– كل المرافق والخدمات الضرورية، مع مراعاة خصوصية الأسرة الجزائرية والباتنية على وجه الخصوص.

جدول رقم (47): يبين توزيع أفراد العينة حسب توافق المسكن مع متطلبات الحياة الحضرية

توافق المسكن من متطلبات الحياة الضرورية	التكرار	النسبة%
نعم	106	70.67
لا	44	29.33
المجموع	150	100

المصدر:أسئلة الاستمارة

شكل رقم (31): دائرة نسبية تبين توزيع أفراد مجتمع البحث حسب توافق المسكن مع متطلبات الحياة الحضرية

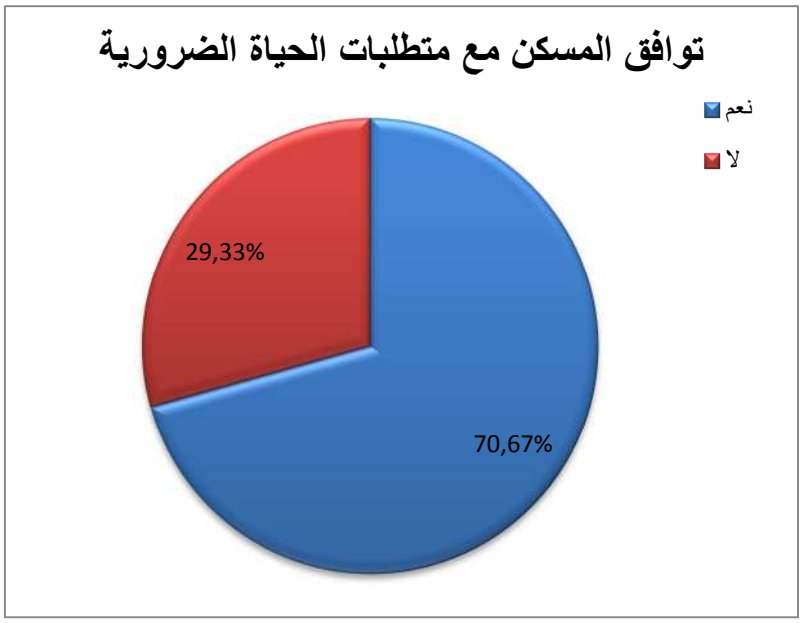

المصدر:إعداد الطالبة

تبين الشواهد الإحصائية في الجدول أعلاه والمتعلقة بمدى توافق السكن الجديد مع متطلبات الحياة الحضرية، إذ نجد أن 70.67% من مجموع أفراد المجتمع أدلوا بنعم وهذا ما يدعم النتائج التي تم التوصل إليها في الجداول السابقة على أن هذه المساكن قد أنشئت وفق تخطيط مسبق يراعى فيها كل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للسكان، أما

نسبة 29.33% ممن أقروا بعدم الموافقة لأنهم لم يستفيدوا من مساكن تحوي عدد كـــافي من الغرف، وتجدر الإشارة هنا أن اختلاف الذهنيات والثقافات تجعل هذا الاختلاف فـــي الآراء وارد، رغم أن هذه المساكن تم التخطيط لها وتنفيذ من هيئات معينة تراعـــي فيهـــا كل الجوانب والإشكالات.

جدول رقم (48): يبين توزيع أفراد العينة حسب ملاءمة تصميم المسكن لثقافة الفرد

المسكن يتلاءم مع ثقافة السكان	التكرار	النسبة%
نعم	97	64.67
لا	53	35.33
المجموع	150	100

المصدر:أسئلة الاستمارة

شكل رقم(32): دائرة نسبية تبين توزيع أفراد مجتمع البحث حسب تلاؤم المسكن مع ثقافة الفرد

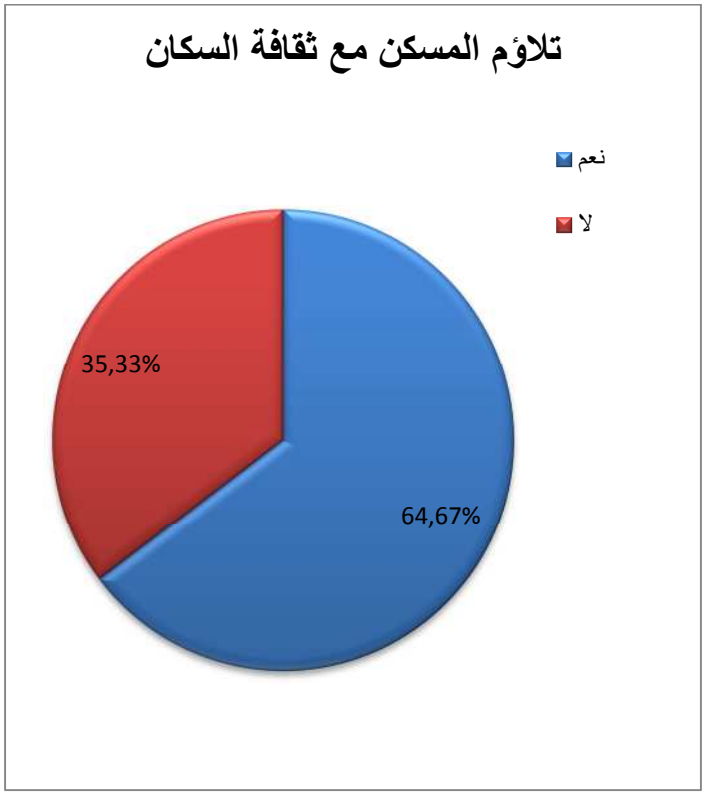

المصدر:إعداد الطالبة

باستقراء المعطيات الكمية الواردة في الجدول أعلاه والمتعلقة بمدى ملائمة تصميم المسكن مع ثقافة الفرد، نجد أن نسبة 64.67% من مجموع أفراد مجتمع البحث يقرون ملائمة تصميم المسكن لثقافتهم، وهذا ما يؤكد أن بناء هذه المناطق الحضرية الجديدة تراعي جملة الشروط من توفر المرافق والخدمات ومختلف الاحتياجات على جميع المستويات الاقتصادية، الثقافية، الاجتماعية والإدارية التي تضمن لها نوعا من الاستقلالية، أن السكان استطاعوا التكيف مع ظروف الحياة العصرية. أما نسبة 35.33% من مجتمع البحث يروون أن تصميم المسكن لا يتماشى مع ثقافتهم وذلك بسبب تمسكهم بعاداتهم التقليدية التي تفرض نمط معين من المسكن تكون فيه الغرف كلها تنفتح على ساحة في الوسط (حوش) وغير مفتوح على الخارج، مع وجود شرفات نظرا للخصوصية التي يرون أنها من المقدسات التي لا يجب فتحها ليطلع عليها الغير، والخلفيات الثقافية لا يمكن تغيرها بسهولة، فالثقافة بجانبيها المادي والمعنوي المتمثل في العادات والتقاليد تحتاج ربما لأجيال عديدة لتغييرها أو تعديلها، فهناك سكان يعيشون لسنوات عديدة في المدينة، إلا أن تصرفاتهم وسلوكياتهم تثبت تمسكهم بعادات وتقاليد معينة من أمثلتها في هذا المقام نمط السكن

جدول رقم (49): يبين توزيع أفراد العينة حسب إجراء تعديلات على التصميم العام للمسكن

إجراء تعديل على المسكن	التكرار	النسبة%
نعم	59	39.33
لا	91	60.67
المجموع	150	100

المصدر:أسئلة الاستمارة

شكل رقم (33): دائرة نسبية تبين توزيع أفراد مجتمع البحث حسب إجراء تعديلات على المسكن

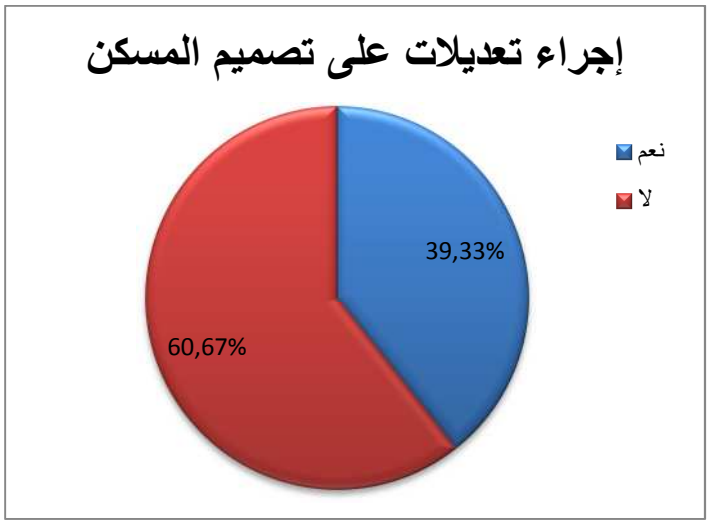

المصدر: إعداد الطالبة

تبين المعطيات الإحصائية المتوفرة في الجدول أعلاه المتعلقة بإجراء تعديلات على التصميم العام للمسكن أن أغلبية أفراد مجتمع البحث لم يجروا تعديلات على المسكن وذلك بنسبة 60.67%، ويرجع السبب في ذلك حسب مجتمع البحث إلى الظروف المادية بالدرجة الأولى والرضا عن المسكن، حيث يتماشى مع ظروف الحياة الحضرية، وتجدر الإشارة هنا أن النمط العام للسكان هي السكن العمومي (العمارات) خاصة إذا كان المسكن في الطابق الثاني فما فوق، كما سيتبين بالنسبة لباقي أفراد مجتمع البحث الذين قاموا بتغييرات وتعديلات قدرت نسبتهم ب:39.33%، والسبب في ذلك يعود لظروف الأمن، فقد قام بعظهم بغلق الشرفة حرصا على الأمن وخوفا على ممتلكاتهم، إذ أن مجال الدراسة كما تبين –سابقا– خدمات الأمن ناقصة حسب تصريح أفراد مجتمع البحث، كما أن هناك تعديلات في المطبخ لتضييقه وتوسيع غرفة الاستقبال أو توسعة إحدى الغرف لتستوعب عدد الأطفال.

خامسا- بيانات حول طبيعة العلاقات في مجتمع البحث

جدول رقم (50): يبين توزيع أفراد العينة حسب تقييمهم للعلاقات مع الجيران

إقامة علاقة مع الجيران / طبيعة العلاقة	نعم		لا		المجموع	النسبة%
	التكرار	%	التكرار	%		
جيدة	61	40.67	00	00	61	40.67
حسنة	29	19.33	00	00	29	19.33
متوسطة	23	15.33	00	00	23	15.33
منعدمة	00	00	37	24.67	37	24.67
المجموع	113	75.33	37	24.67	150	100

المصدر:أسئلة الاستمارة

شكل رقم (34): أعمدة بيانية تبين توزيع أفراد مجتمع البحث حسب تقييمهم للعلاقات مع الجيران

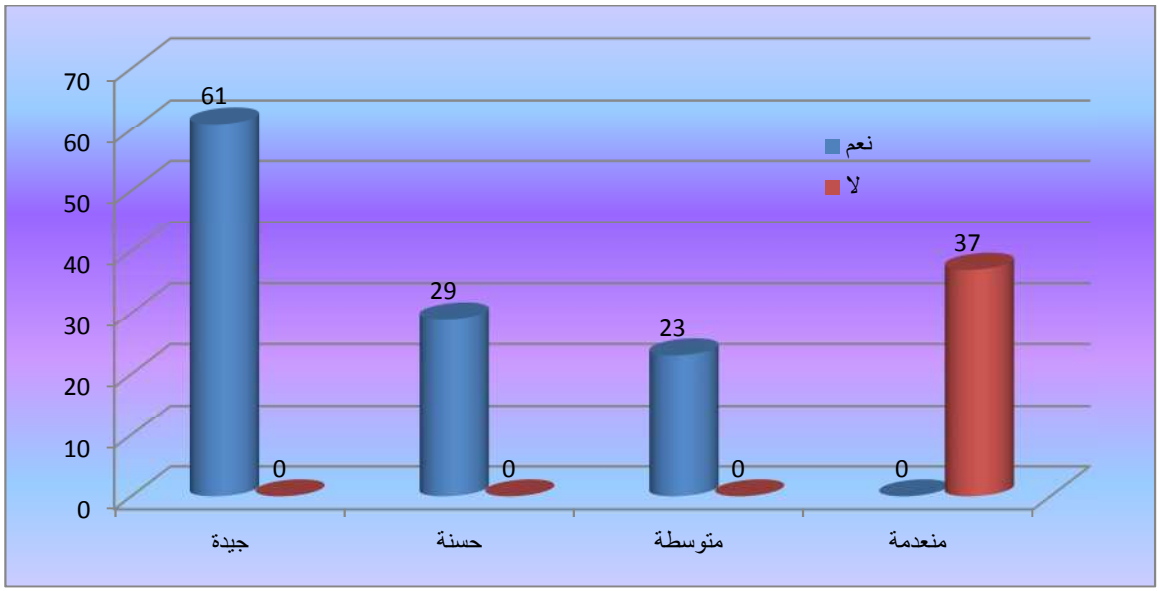

المصدر:إعداد الطالبة

توضح البيانات الإحصائية في الجدول أعلاه المتعلق بعلاقة أفراد مجتمع البحث مع جيرانهم وتقييمها أن 76.55% من أفراد مجتمع البحث يقيمون علاقات مع الجيران تتراوح بين الجيدة والحسنة بنسبة 60% وهذا راجع حسب الفئة المبحوثة إلى أنهم كانوا جيران سابقين أو أصدقاء تربطهم علاقات، وهذا ما يثبن خصائص الأسرة الجزائرية المعروفة بحسن الجوار وتكوين علاقات طيبة مع الجيران التي هي من تعاليم ديننا الحنيف، فبالرغم من أن ما يميز المجتمعات الحضرية هو العلاقات الثانوية والمصلحة الخاصة ومن اللجوء إلى الآخرين، ولكن من خلال الدراسة الميدانية أثبتت وجود علاقات جيرة لبن أفراد مجتمع البحث جيدة في عمومها.

كما نجد أن نسبة 24.67% فقط من مجموع أفراد مجتمع البحث (37 فرد) كانت إجابتهم سلبية وأنهم لا يقيمون علاقات مع الجيران، وهذا راجع لاختلافات أصولهم الاجتماعية والثقافية، وكذا اختلاف الآراء حول موضوع علاقات الجيرة لاعتبارات تعود لتجارب سابقة سيئة مع الجيران أو طبيعة أفراد الأسرة ذاتها، كما أشار بعض المبحوثين إلى السبب في عدم إقامة علاقات مع الجيران هو عدم وجود وقت لهذه الأمور وكذلك راجع لطبيعة العمل خارج المنطقة، بمعنى تصبح العودة إلى المنطقة للنوم والراحة فقط.

جدول رقم (51): يبين توزيع أفراد مجتمع البحث حسب نوع العلاقة مع الجيران وتبادل الزيارات

	أهل		أصدقاء		لا صلة بينهم		المجموع	النسبة%
	ت	%	ت	%	ت	%		
نعم	22	28.94	36	47.37	18	23.68	76	100
لا	00	00	23	31	51	69	74	100
المجموع	22	/	59	/	69	/	150	100

المصدر:أسئلة الاستمارة

شكل رقم (35): أعمدة بيانية تبين توزيع أفراد مجتمع البحث حسب نوع العلاقة مع الجيران وتبادل الزيارات

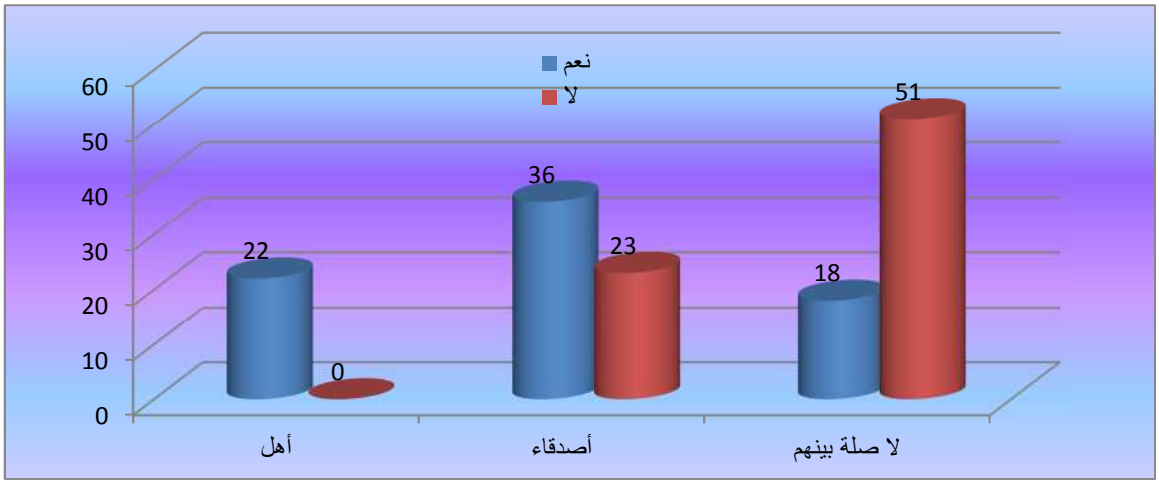

المصدر: إعداد الطالبة

بناء على المعطيات الإحصائية في الجدول أعلاه الخاص بنوع العلاقة مع الجيران وتبادل الزيارات، نجد أن نسبة 47.37% من مجموع أفراد مجتمع البحث كانت طبيعة علاقتهم مع جيرانهم أصدقاء ويتبادلون معهم الزيارات أحيانا في المناسبات.

أما فيما يخص الأهل كانت نسبة تبادل الزيارات 28.94% ومن هم على معرفة سطحية بهم كانت النسبة 23.68% فقط، وما يفسر ارتفاع نسبة تبادل الزيارات عند الأصدقاء والأهل على التوالي هو المعرفة السابقة لهم،(الأصدقاء)، فقد يكونوا جيران سابقين أو تربطهم علاقات صدقة قديمة تكون مبنية على الثقة المتبادلة وما يطلق عليه **دوركايم** الضمير الجمعي.

أما بالنسبة للأهل فذلك من تعاليم الدين الإسلامي الذي يدعو إلى صلة الرحم، أما من لا تربطهم علاقة صداقة أو صلة دم فقد كانت نسبة تبادل الزيارات 23.68% فقط، وهذا لتحفظ الأسر على الأشخاص الذين تكون معرفتهم سطحية، وهذا مر طبيعي بالنسبة للأسر الباتنية المحافظة جدا والمتحفظة في هذه العلاقات.

في حين نجد نسبة لا بأس بها من مجموع أفراد مجتمع البحث لا يتبادلون الزيارات مع الأصدقاء وغيرهم باستثناء الأهل، فزيارتهم من تعاليم الإسلام.

وهذا راجع إلى عدة أمور منها كون بعض المبحوثين مستأجر لا يقيم بصفة دائمة، إضافة إلى مشكلات الحياة اليومية وتسارع الزمن، حيث أن معظم أفراد مجتمع البحث عاملين خارج المنطقة الحضرية الجديدة، لذا تكون نسبة الالتقاء قليلة وقصيرة، إضافة إلى خصائص المجتمعات الحضرية التي تتميز بالعلاقات الثانوية والسطحية القائمة أساس على المصلحة.

جدول رقم (52): يبين توزيع أفراد مجتمع البحث حسب مكان اقتنائهم لاحتياجاتهم اليومية

المكان	التكرار	النسبة%
داخل المدينة	104	69.33
خارج المدينة	46	30.67
المجموع	150	100

المصدر:أسئلة الاستمارة

شكل رقم(36): دائرة نسبية تبين توزيع أفراد مجتمع البحث حسب مكان اقتناء الحاجيات اليومية

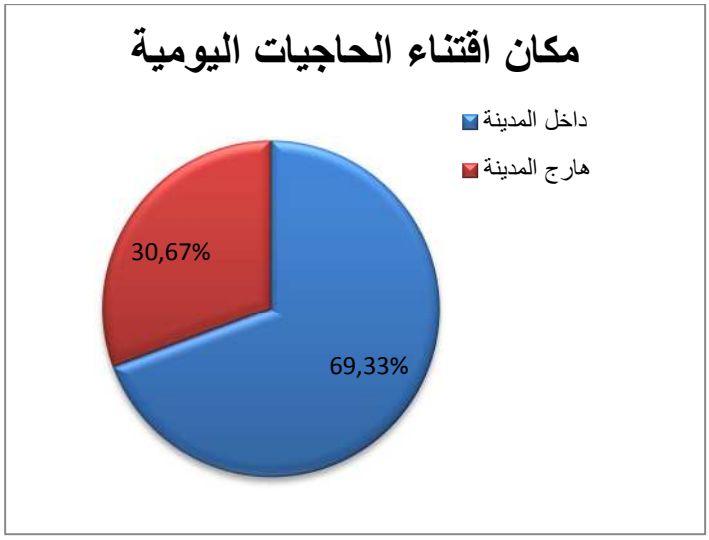

المصدر:إعداد الطالبة

من الشواهد الإحصائية الواردة في الجدول أعلاه المتعلقة بمكان اقتناء أفراد مجتمع البحث لاحتياجاتهم اليومية، نجد أن نسبة 69.33% تقر بأن اقتناء حاجاتهم الضروري من داخل المنطقة وهذا لتوفر المحلات والمراكز التجارية التي أنشئت خصيصا منذ البداية لضمان توفير المتطلبات الضرورية للسكان، وكفهم عناء التنقل إلى مدينة باتنة لاقتناء مستلزماتهم اليومية.

أما نسبة 30.67% من مجموع أفراد مجتمع البحث يقتنون احتياجاتهم خارج المنطقة، وهذا راجع ربما لنوعية الاحتياجات التي تتوفر في المنطقة أو بحكم العمل خارج المنطقة في طريق عودته يقتني احتياجاته من منطقة مكان العمل رغم وجودها في المنطقة محل الإقامة، وقد تكون عادة لدى الفرد في اقتناء حاجياته خارج المنطقة ليس لانعدامها فيها خاصة إن كان يمتلك وسيلة نقل خاصة، نشير أيضا إلى قضية الأسعار، فلربنا تختلف الأسعار بين المنطقة الجديدة والمدينة الأم وحتى الخيارات.

جدول رقم (53): يبين توزيع أفراد العينة حسب مكان قضاء أوقات الفراغ

مكان قضاء وقت الفراغ	التكرار	النسبة%
داخل المنزل	58	38.67
في الحي	39	26
خارج المنطقة	53	35.33
المجموع	150	100

المصدر:أسئلة الاستمارة

شكل رقم (37): دائرة نسبية تبين توزيع أفراد مجتمع البحث حسب مكان قضاء أوقات الفراغ.

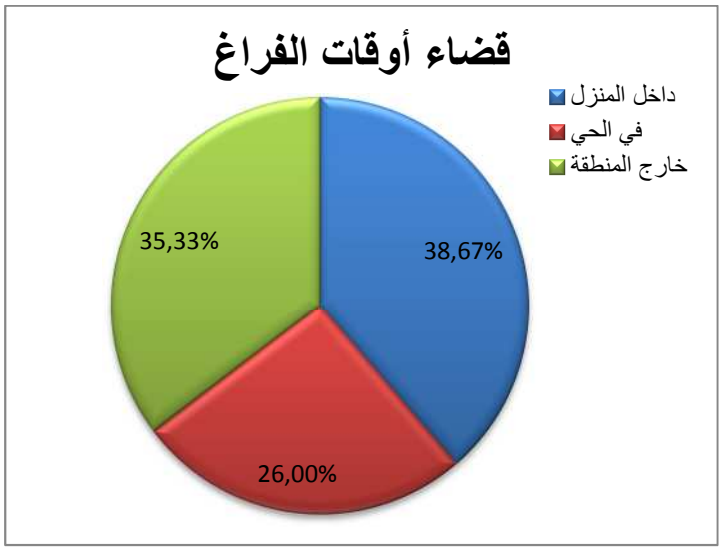

المصدر:إعداد الطالبة

تفيد المعطيات في الجدول أعلاه الخاصة بتوزيع أفراد مجتمع البحث حسب مكان قضاء أوقات الفراغ أن أغلبية السكان يقضون أوقات فراغهم داخل المنزل بنسبة 38.67% وخارج المنطقة بنسبة 35.33%، في حين كانت نسبة من يقضون أوقات فراغهم في الحي 26% فقط، وهذا ما يدل على عدم وجود فضاءات عامة ومساحات خضراء مخصصة لهذا الغرض، ومن أماكن اللعب للأطفال، حيث أن وجود مثل هذه الأماكن سوف تجذب إليها السكان في أوقات فراغهم، ومثل هذه الفضاءات تكون فرصة أيضا للتعارف بين الجيران مما يجعل السكان يضطرون إلى البقاء في المنزل لمشاهدة التلفاز أو تصفح مواقع الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي أو تكبد عناء التنقل إلى المدينة الأم –باتنة– أين تتوفر فضاءات الترفيه والراحة، ومن قاعات لممارسة الرياضة، وهذا ما لمسناه من خلال الدراسة الاستطلاعية لمجال الدراسة خاصة والمنطقة الحضرية –حملة03– عامة، فهي لا تتوفر على مثل هذه الفضاءات التي عي من مزايا المجتمعات المتحضرة.

إذ أنه تراعى المساحات الخضراء أو فضاءات اللعب أثناء التخطيط لمثل هذه المنـــاطق، كما لوحظ وجود بعض الفضاءات غير المهيأة بصفة جيدة، أو تم تخريبهـــا مـــن طـــرف السكان، لأن عدم الوعي من قبل المواطنين قد يكون سبب في انعدام مثل هذه الفضاءات.

سادسا- تقييم مجتمع البحث للمرافق والخدمات في المنطقة

جدول رقم (54): يبين توزيع أفراد مجتمع البحث حسب وضعية المرافق والخدمات

المرافق والخدمات	ضعيفة		حسنة		جيدة		المجموع	النسبة%
	ت	%	ت	%	ت	%		
الصحة	57	38	61	40.67	32	21.33	150	100
التعليم	43	28.67	71	47.33	36	24	150	100
المحلات التجارية	25	16.67	37	44.67	58	38.67	150	100
النقل	71	47.33	50	33.33	29	19.33	150	100
المساحات الخضراء	72	48	45	30	33	22	150	100
الرياضة والترفيه	84	56	43	28.67	23	15.33	150	100
النظافة	59	39.33	61	40.67	30	20	150	100

المصدر:أسئلة الاستمارة

شكل رقم (38): أعمدة بيانية تبين توزيع أفراد مجتمع البحث حسب وضعية المرافق والخدمات.

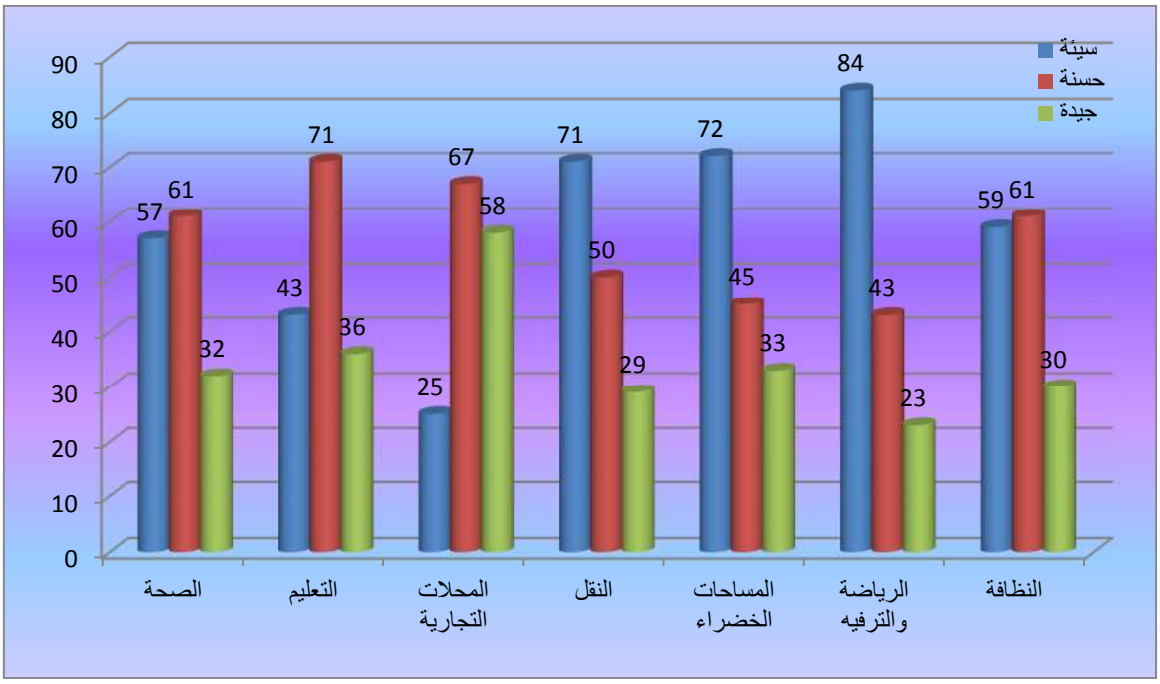

المصدر: إعداد الطالبة

من خلال استقراء البيانات الإحصائية المتعلقة بوضعية المرافق والخدمات في الجدول أعلاه، يتبين أن هذه المنطقة الحضرية الجديدة وبالرغم من كونها أنشئت لأهداف معينة أهمها إعطاء صبغة حضرية للمساكن (من خلال توفير كل المرافق والخدمات للسكان) إلا أن الخدمات الاجتماعية المتنوعة التي تلعب دور فعال في بناء العلاقات والتكيف لم ترق إلى مستوى عالين حيث ومن خلال الجدول النسب المتعلقة كانت للتقييم الحسن لهذه المرافق والخدمات خاصة التعليم بنسبة 47.33%، فرغم توفر مدرسة ابتدائية ومتوسطة وثانوية إلا أنها لم تقيم بالجيدة من طرف المبحوثين، أيضا المحلات التجارية متوفرة وبشكل ملحوظ، إلا أنها أيضا حسنة حسب تقييم المبحوثين دائما.

أما بالنسبة للنقل فنسبة الذين أقروا بأنه جيد 19.33%، في حين من أقروا بضعف خدمات النقل كانت نسبتهم 4733%، فمشكلة النقل بمجال الدراسة مطروح بشدة خاصة في ساعات الذروة الصباحية والمسائية، حيث أثناء الدراسة الاستطلاعية لوحظ أن المواطن ينتظر في مواقف الحافلات أكثر من 20 دقيقة وعند وصولها إلى الموقف أحيانا

تكون ممتلئة عن آخرها، ضف إلى ذلك الحالة المزرية لبعض الحافلات مما يضطر بالكثير من المواطنين اللجوء إلى ركوب سيارات الأجرة إن وجدت.أما فيما يخص الصحة فإن 38% أقروا بأن الخدمات الصحية ضعيفة، وهذا الوضع ليس خاص بمجال الدراسة، بل عام يشمل كل المدن الجزائرية، بالنسبة لمجال الدراسة فيوجد مستوصف فقط الذي يعاني من عدة نقائص، أما الذين أفادوا بأنها حسنة بنسبة 40.67% من يستطيعون الانتقال خارج المنطقة لوضعهم المادي الذي يسمح لهم بالانتقال وكذا توفير وسيلة نقل خاصة.

أما فيما يتعلق بالمساحات الخضراء يبقى حبر على ورق ولا يكاد يذكر، والدليل على ذلك أن 48% من مجتمع البحث عبروا بأنها ضعيفة رغم أن هذه المساحات لها دور مهم في توطيد العلاقات وإنشاء علاقات جديدة، أما 30% منهم قالوا بأنها حسنة يتعلق الأمر بالمساحات التي تكون حول العمارات، والتي بسبب الإهمال آيلة للزوال لعدم الحفاظ عليها من طرف السكان، ونقص الوعي البيئي والثقافة البيئية، في حين أن 22% من المبحوثين اقروا بأنها جيدة ربما لأنهم كانوا يقيمون سابقا في أحياء تتعدم فيها تماما هذه المساحات.

بالنسبة للرياضة فقد عبر 56% من المبحوثين بأنها ضعيفة والسبب في ذلك انعدام المراكز الرياضية ونقص التجهيزات في المتوفرة منها.

أما النظافة فقدرت نسب من أقروا بأنها حسنة 40.67% ومن وصفوها بالجيدة 20% فقط، وبالنسبة لعامل النظافة فإن للسكان دور مهم وفعال في ذلك وذلك لغياب الثقافة البيئية، كأن يفترض أن الحفاظ على البيئة كالحفاظ على الممتلكات الخاصة الثمينة لأنها الوسط الذي ترتبط به دائما وأبدا ولا يمكن العيش بمعزل عن البيئة، إضافة إلى نقص الإمكانيات المادية والبشرية والوسائل العامة.

جدول رقم (55): يبين توزيع أفراد مجتمع البحث حسب المشاكل المتواجدة في الحي

المشاكل	نعم		لا		المجموع	النسبة%
	ت	%	ت	%		
طرق غير معبدة	61	40.67	89	59.33	150	100
أماكن رمي القمامة	84	56	66	44	150	100
نقص المرافق الصحية	89	59.33	61	40.67	150	100
عدم وجود مساحات خضراء	88	58.67	62	41.33	150	100
فضاءات لعب الأطفال	86	57.33	64	42.67	150	100

المصدر:أسئلة الاستمارة

شكل رقم (39): أعمدة بيانية تبين توزيع أفراد مجتمع البحث حسب المشاكل الموجودة في الحي

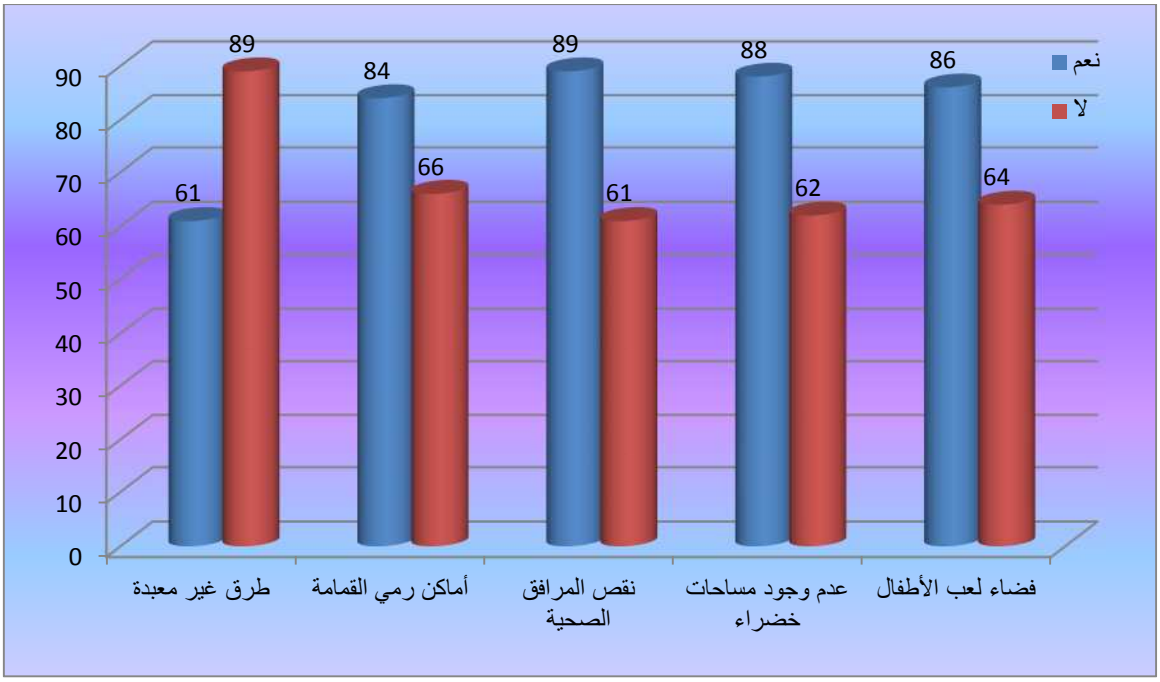

المصدر:إعداد الطالبة

من المعطيات الإحصائية في الجدول أعلاه والمتعلق بالمشاكل المتواجدة على مستوى مجتمع البحث، نجد أن نقص المرافق الصحية أكثر المشاكل بنسبة 58.67% و57.33% عدم توفر فضاءات لعب الأطفال و56% عدم وجود أماكن لرمي القمامة، وتأتي في الأخير نسبة 40.67% طرق غير معبدة.

يتضح مما سبق أنه بالرغم من كون هذه المناطق مخطط لها مسبقا وفق متطلبات الاحتياجات السكنية للسكان، ولتخفيف الضغط عن المدينة الأم ورغم المجهودات المبذولة من أجل تحقيق ذلك والنهوض بعملية التنمية من أجل تحقيق وإنشاء مناطق حضرية جديدة متكاملة من كل الجوانب، بما يحقق الخصائص الحضرية والتحضر وحياة الرفاهية لأفراد المجتمع، إلا أنها لا تزال هذه المناطق تعاني من مشكلات تحتاج إلى حلول سريعة وفعالة، وهذا ما تمت ملاحظته من خلال الدراسة الاستطلاعية وما تم استنتاجه من المعطيات الكمية الخاصة بهذا السؤال من الاستمارة أن مجال الدراسة خاصة والمنطقة الحضرية الجديدة –حملة03– عامة تعاني من العديد من المشاكل خاصة ما تعلق منها بالمرافق الصحية ونوعية الخدمات التي تقدمها بنسبة 59.3%.

كذلك انعدام المساحات الخضراء والتي تأتي في المرتبة الثانية بنسبة 58.67% من مجموع أفراد مجتمع البحث، لتأتي مشاكل انعدام فضاءات لعب الأطفال بنسبة 57.33% ومشكل أماكن رمي القمامة 56% والذي يعد للسكان دخل كبير فيه وتليه مشاكل الطرق غير المعبدة بنسبة 40.67%.

ثانيا- النتائج حسب الفرضية ومؤشراتها

من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها توصلنا إلى نتائج والتي يعتبر عرضها والوقوف على جل المعلومات الواردة في مجتمع البحث من خلال المعلومات الواردة في الاستمارة لها علاقة بمحاور الفرضية مؤشراتها والأهداف الأساسية للدراسة.

وتتمثل النتائج التي تم التوصل إليها من خلال دراسة موضوع الخصائص الاجتماعية والعمرانية للمناطق الحضرية الجديدة من خلال تسليط الضوء على هذه الخصائص الاجتماعية من خلال مجموعة المؤشرات وكذا الخصائص العمرانية من خلال أيضا مجموعة من المؤشرات والتي نتطرق إليها فيما يلي:

1- الخصائص العامة لمجتمع البحثتم الاعتماد في هذه الدراسة على أسلوب المسح بالعينة لحي 150 سكن ويشمل أرباب الأسر أو من ينوب عنهم كالزوجة أو الابن، وقد مثلت نسبة الذين تتراوح أعمارهم بيم 30 و50 سنة أكبر نسبة والمقدرة بـ37.33% هذا ما يبين أن أغلب أفراد مجتمع البحث من الفئة الشابة، وهم الفئة التي تتوفر فيها شروط الاستفادة من هذه المسكن في هذه المناطق الحضرية الجديدة (رب أسرة...)، أما بالنسبة لعدد الأولاد لكل أسرة فنجد أن أكبر نسبة في 57% للفئة من 01 إلى 03 أولاد تليها نسبة 43% من 04 إلى 06 أولاد، وهذا يشير إلى أن كبر حجم الأسرة لا يزال من خصائص الأسرة الجزائرية عموما.

أما بالنسبة للمستوى التعليمي فنجد أن أعلى نسبة في مجتمع البحث هي نسبة ذوي المستوى الثانوي بنسبة 51% تليها نسبة المستوى المتوسط بـ40% وهذا يدل على تحسن المستوى التعليمي لمجتمع البحث وبساطة مستواه الاجتماعي، فهذه الفئات هي التي وضعت من أجلها هذه الصيغ من السكنات التي تتناسب مع المستوى المادي لهذه الأسر، وما تثبته أيضا نتائج الجدول رقم (35) الذي يوضح أن أغلب سكان مجال الدراسة لديهم

ملكية خاصة للمسكن وذلك بنسبة 62% الذين هم فعلا بحاجة ماسة للمسكن بمعنى لـــديهم أزمة ويعيشون في ظروف صعبة بالرغم من كون مقر سكنهم في المدينة.

أما بالنسبة للحالة المهنية فنجدها مختلفة وتتفاوت نوعا ما، ويتجلى ذلك في التنـــوع الحاصل في المهن لأفراد مجتمع البحث العاملين والذين تقدر نسبتهم بـــــ56% أغلـــبهم يعملون خارج المنطقة، وهذا ما يوضح خصائص هذا النوع مـــن المنـــاطق الحضـــرية الجديدة، التي تكون تابعة للمدينة الأم في كثير من الخدمات وأنها لا تحتوي على منـــاطق صناعية وأخرى تسمح باستيعاب كل طلبات العمل الخاصة بسكانها، فهي تتـــوفر علـــى الخدمات الضرورية فقط ومساكن للإيواء.

1-1- خصائص المسكن واستعمالاته:

أما فيما يخص عدد الغرف في المسكن فأغلبها تتكون من 04 غرف، إلا أننا لمســـنا من المبحوثين أنها تبقى غير كافية مقارنة بحجم الأسرة التي أحيانا تكون ممتدة أو تتميـــز بعدد كبير من الأفراد.

وكما ذكرنا سابقا، فقد مثلت نسبة مالكي المسكن في مجتمع البحث 62% إلا أنهـــم عبروا بنسبة 60.67% عن عدم استيعاب عدد الغرف لعدد الأفراد، وهذا ما تثبته نتـــائج الجدول رقم (37) أن نسبة 42% من مجتمع البحث معدل شكل المسكن هو فردين لكـــل غرفة.

أما عن الخدمات المتوفرة في مجال الدراسة فنجد أنه يتوفر على مختلف الخـــدمات بنسب متفاوتة، فبالنسبة للكهرباء والغاز متوفر بنسبة 100% لكل خدمة، وهـــذا يعكـــس مدى اهتمام المسؤولين بتوفير الخدمات وتحقيق عملية التنمية وضـــمان شـــروط الحيـــاة الحضرية في مثل هذه المناطق.

أما باقي الخدمات فكانت بنسب متفاوتة، فنجد أن خدمة الماء متوفرة بنسبة 70% فقط، فقد لمسنا ذ1لك من خلال الدراسة الاستطلاعية أثناء ملء الاستمارة.

أما خدمة الأمن فكانت نسبتها 70.67% حسب ما أدلى به أفراد مجتمع البحث فتوفر مركز أمن واحد في المنطقة ككل –حملة03–، ثم تأتي خدمة النقل التي أرهقت كثيرا المبحوثين خاصة ممن لا يملكون سيارة خاصة ويعملون خارج المنطقة.

في حين أن أغلب المساكن تحتوي على المرافق الضرورية والتي لا يمكن وضع تخطيط للمسكن دون مراعاتها من مطبخ، حمام، غرفة استقبال وشرفة، وقد يلجأ أصحاب المساكن في بعض الحالات إلى إجراء تعديلات على المسكن لكن لا يؤثر على الشكل الخارجي عموما كغلق الشرفة وأيضا الزيادة أو الإنقاص من مساحة المطبخ أة غرفة الاستقبال.

أما عن التجهيزات التي تتوفر عليها المساكن فنجد الثلاجة والتلفاز من التجهيزات المتوفرة بنسبة 100% أما باقي التجهيزات بنسب متفاوتة ما عدا الهاتف الذي يمثل أقل نسبة، طبعا لأن الاعتماد الكامل أصبح على الهواتف النقالة.

1-2- عملية التكيف مع المسكن الجديد

للخلفية الثقافية والاجتماعية للسكان أثر كبير في عملية التكيف، حيث أن اختلاف أصول السكان بين مدينة وريف، من خلال نتائج الجدول رقم (42) 82.60% كانوا يقيمون بالمدينة وكان انتقالهم لهذه المنطقة اختياري بنسبة 46.67% لذا جاءت إجابات المبحوثين حول رضاهم وشعورهم بالراحة داخل مساكنهم بنسب مرتفعة مع وجود تقارب بين نمط المسكن القديم والجديد، فمثل هذه المناطق أنشئت بالقرب من المدينة لتخفيف الضغط السكاني عليها.

مع مراعاة توفير شروط الحياة الحضرية في هذه المناطق باعتبارها البدائل والحلول اللازمة للمدن الكبرى خاصة والمتمثلة في مساكن وظروف حياة حضرية للسكان خارج المدينة الأم، وهذا ما تؤكده إجابات المبحوثين، حيث أن 70.67% من أفراد مجتمع البحث يقرون ذلك ، دون المساس بالخصائص الثقافية للأسرة من عادات وقيم وحشمة... وهذا ما أكدته نتائج الجدول رقم (44) والجدول رقم (45)،وذلك بنسبة 64.67%.

1-3- العلاقات الجوارية

إن طبيعة العلاقات الجوارية تبرز عامل التكيف من عدمه لأفراد مجتمع البحث مع الوضع الجديد، والملاحظ من خلال نتائج الجدول رقم (50) والجدول رقم (51)،أن طبيعة العلاقات في علاقة الصداقة بنسبة 47.37%. فبالرغم من أن من خصائص المجتمع الحضري وجود علاقات ثانوية وسطحية وأن نمط الحياة الحضرية تفرض نمط معين من السلوكات، إلا أن ثقافة المجتمع السائدة (الخلفية الثقافية) تؤثر على نمط الحياة في المجتمع الحضري، فنجد العلاقات الجيدة التي تربط أفراد المجتمع، هذا ما عبر عنه 40.67% من المبحوثين وتبادل الزيارات بين الجيران وكان ذلك بنسبة 50.67% من مجموع أفراد مجتمع البحث.

أما بالنسبة لمكان اقتنائهم لحاجياتهم كانت 69.33% من داخل المنطقة ويتمثل ذلك في مختلف الحاجيات الضرورية اليومية مع نسبة قليلة ممن يقتنون حاجياتهم خارج المنطقة الحاجيات والمناسبة وكذا طبيعة العمل إن كان خارج المنطقة.

أما فيما يخص أماكن قضاء أوقات الفراغ فكانت بين المنزل وخارج المنطقة، وذلك لعدم توفر فضاءات ومساحات خضراء لقضاء أوقات الفراغ داخل الحي –مجال الدراسة– وحتى المنطقة ككل.

1-4- تقييم مجتمع البحث للمرافق والخدمات

يتوفر مجال الدراسة على أغلب المرافق والخدمات ولكن بالنسبة لنوعية الخدمات التي تقدم للسكان فهنا كان التفاوت والاختلاف حسب المبحوثين حسب نتائج الجدول رقم(54).

بالنسبة للمحلات التجارية فقد كان تقييم المبحوثين على أنها حسنة، فهي توفر لهم متطلباتهم بنسبة 44.67%.

أما عن الخدمات التعليمية والصحية فمعظم أفراد العينة لديهم أطفال يزاولون الدراسة داخل الحي لتوفره على مدرسة ابتدائية ومعهد للتكوين المهني، وكان تقييمهم للخدمات التعليمية بالحسنة بنسبة 47.33%.

أما عن الخدمات الصحية فنجد أن أغلب أفراد مجتمع البحث يرون أن الخدمات الصحية المقدمة في المستوى المطلوب، حيث كانت نسبة 21.33% فقط ممن أقروا بأنها جيدة، وحسبهم فإن المركز الموجود لا يقدم الخدمات الصحية اللازمة للسكان.

أما بالنسبة لخدمات النقل والمساحات الخضراء، الرياضة والترفيه فكانت أغلب النسب وهي على التوالي 47.33%، 48%، 56% تعتبر هذه الخدمات بالضعيفة لرداءة الخدمات التي تقدمها إن لم تكن معدومة تماما، فبعض المساحات المخصصة للأطفال مثلا مخربة وأصبحت غير صالحة لتكون فضاء لقضاء أوقت الراحة والفراغ.

في حين نجد أن النظافة التي هي من الخدمات الضرورية للسكان الذين لهم دخل كبير في الحفاظ عليها من عدمه، من خلال سلوكياتهم، فالخدمات السابقة تدخل الفرد فيها يكاد يكون منعدم في حين أن النظافة تتطلب تضافر الجهود من قبل السكان والسلطات المعنية، وكان التقييم بالحسنة بنسبة 40.67%.

إن آراء المبحوثين واتجاهاتهم تعكس سلوكياتهم وتعاملهم مع محيطهم، وكما سبق التطرق إليها من خلال تحليل وتفسير البيانات والمقابلة مع المبحوثين فإن هذا الحي الواقع في منطقة حضرية جديدة يعاني من بعض المشاكل، والتي أكدها أفراد العينة، وتكمن هذه المشاكل حسب أهميتها لدى المبحوثين في نقص المرافق الصحية بنسبة 59.33%، ويحتوي مجال الدراسة كما ذكرنا على مركز واحد ويقدم خدمات دون المستوى.

أما عن المساحات الخضراء وفضاءات اللعب للأطفال، فقد لاحظنا من خلال الدراسة الاستطلاعية أنها تكاد تنعدم وهذا ما عبر عنه المبحوثين على التوالي بـ58.67% و57.33%.

كما أن مشكل النظافة يبقى مطروح، فقد أكد ذلك 56% من المبحوثين خاصة ما تعلق منه بأماكن رمي القمامة.

أما المشكل الآخر فيتعلق بالتهيئة الخاصة بالطرقات فكانت نسبة المبحوثين الذين يرون ان هناك طرق غير معبدة بـ40.67%و ذلك حسب نتائج الجدول رقم(55).

النتائج حسب الفرضية العامة

للمناطق الحضرية الجديدة خصائص اجتماعية وعمرانية تميزها عن غيرها من المناطق وتجعلها البديل المهم والفعال لحل الكثير من المشكلات التي تعاني منها المدن الكبرى على الخصوص، وفي هذه النتائج السابقة الذكر في ضوء الخصائص العامة لمجتمع البحث وتحليلنا للبيانات الأخرى الواردة في الاستمارة التي تمثل مؤشرات المحورين الأساسيين للفرضية، الخصائص الاجتماعية والخصائص العمرانية للمناطق الحضرية الجديدة.

2- الخصائص الاجتماعية

تتمثل في المؤشرات الخاصة بأصول السكان ونشاطهم، الخلفية الثقافية والاجتماعية للسكان، العلاقات الجوارية والتي تؤيد الفرضية بنسب متفاوتة.

*** مؤشر أصول السكان ونشاطهم:**

اتجهت العديد من الدول إلى فكرة إنشاء المناطق الحضرية الجديدة لتخفيف الضغط عن المدينة الأم من الازدحام والزيادة الطبيعية للسكان ومشكلات الإسكان، والعمل على تحسين ظروف الحياة في هذه المناطق وتوفير الخدمات الضرورية للفرد والمجتمع، ولإثبات ذلك والتأكد منه، هناك جملة من المتغيرات الهامة التي لها علاقة بالخصائص الاجتماعية وهذا للوقوف على الخصائص الاجتماعية لهذه المناطق وما يميزها عن المناطق الأخرى.

تشير المعطيات الكمية في الجدول رقم (42) والجدول رقم (43) أن أغلب سكان هذه المناطق كانوا يسكنون في المدينة الأم، وهذا ما يدعم الأهداف الأساسية التي أنشئت من أجلها هذه المناطق وهو تخفيف الضغط عن المدينة الأم.

وأن أغلب العمال يعملون خارج المنطقة وذلك لكون هذه المناطق يطلق عليها المدن التوابع، التي تكون تابعة للمدينة الأم في كثير من المجالات، فهي تتوفر فقط على المراكز الخدماتية الضرورية، أما الشركات الكبرى والمصانع فتبقى في المدن الكبرى، وبالتالي تكون بمثابة سكن ليلي للعمال الذين يعملون في المدينة الأم، وهذا ما تبينه نتائج الجدول رقم (34).

*** العلاقات الجوارية:** أما بالنسبة لمؤشر العلاقات الجوارية في هذا المجتمع الجديد، فقد أكدت الشواهد الكمية الواردة في الجدول (50) بنسب مرتفعة سيادة العلاقات الجوارية الجيدة والصداقة التي تربط بينهم، إضافة تبادل الزيارات وهذا يدل على التمسك بالعادات والتقاليد من خلال بعض السلوكيات والرواسب الثقافية التي تعكس خصائص الأسرة

الجزائرية وكذا أصولها الجغرافية التي في أغلبها ريفية كانت تسودها خلاقات أولية، مع وجود استثناءات بنسب قليلة تؤكد أن العلاقة سطحية وعادية مع سكان الحي، وهذا راجع إلى عدم توفر الوقت أو الخوف من إقامة علاقات مع الجيران بحكم تجارب سيئة سابقة وهذا حسب المبحوثين.

3- الخصائص العمرانية

بالنظر إلى الجدول رقم (47) والذي يوضح رضا أفراد مجتمع البحث في أغلبهم عن كفاية ونوعية الخدمات المتوفرة بدرجات متفاوتة، حيث يؤكدون على عدم وجود مساحات خضراء وفضاءات للعب الأطفال ومراكز رياضية للشباب، إضافة إلى قلة وسائل النقل ورداءة خدماتها مع نقص واضح في التزود بالماء وهذا راجع لبعض الثغرات الموجودة في تخطيط مثل هذه المناطق.

من خلال الإحصائيات المقدمة في الجدول رقم (44) عن مدى رضا أفراد مجتمع البحث بالمساكن، فقد أشارت نسبة 65.33% أنها راضية عن إقامتها في هذه المساكن وتشعر بالراحة، وهذا راجع لكون إقامتها كان اختياريا أ ربما ليس لهم بديل عن ذلك ويأملون تحسن الأوضاع وتوفير المرافق والتجهيزات الناقصة لضمان الاستقرار، حيث لاحظنا نقص في التهيئة الخارجية لبعض المجمعات السكنية، وعليه فكلما تحسنت ظروف السكن وتوفرت الخدمات والمرافق العامة والتجهيزات العمومية في المنطقة الحضرية الجديدة، كلما زاد رضا السكان بالعيش فيها، وكان ذلك عاملا مهما في استقطاب السكان للعيش فيها، وهذا ما يضمن تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها هذه المناطق.

ثالثا- نتائج الدراسة العامة:

إن أهداف الدراسة تتعلق بخصائص هذه المناطق الحضرية الجديدة ،ومدى نجاح هذه السياسة في توفير مساكن تتوفر على شروط الحياة الحضرية، مع مراعاة خصوصيات السكان وثقافتهم، باعتبارها من أهم الجوانب التي يعطي لها القدر الأكبر من الاهتمام أثناء التخطيط، كذلك مدى ملاءمة السكن العمودي للخصائص الاجتماعية والثقافية للسكان.

فالمسئولين على تخطيط هذه المناطق يسعون إلى تخطيطها وفق المعايير الدولية التي تراعي كل هذه الجوانب، مع وعي تام بأن أي خلل في ذلك سوف يؤدي إلى مشكلات في المستقبل، تجعلهم يعيدون النظر في هذه المخططات بعد الشروع في تنفيذها.

ومن خلال اقتراحات المبحوثين لاحظنا أن معظم اقتراحاتهم تتمثل في مشاريع اجتماعية وثقافية بالدرجة الأولى والتي تمثل انشغالاتهم اليومية لعدم توفرها في مجتمع البحث. كمركز البريد، تحسين وضعية النقل، مراكز للصحة والأمن.

من خلال الدراسة التي قمنا بها نجد أن للمناطق الحضرية الجديدة خصائص اجتماعية وعمرانية تجعلها بالفعل تلعب دورا مهما في تخفيف ضغط الكثافة السكانية وأزمة السكن على الأقل على المدينة الأم، وذلك يحتاج إلى مزيد من الاهتمام بمثل هذه المشاكل ومراعاة كل الجوانب المتعلقة بالسكان أثناء التخطيط لها، لأن إغفال أحد الجوانب وإن كان بسيطا قد يؤدي إلى العديد من المشكلات التي تعيق أو تصعب من تحقيق هذه المناطق للأهداف المخططة من أجلها.

فيما يخص حرية وتنقل الأشخاص، فنلاحظ وحسب رأي المبحوثين تدهور شبكة الطرق والتهيئة الخارجية نتيجة تأخر معظم المشاريع، وكذا مشكل تنظيم النقل مما يسبب

التوقف الفوضوي للحافلات، الانتظار لأوقات طويلة، تأخر الوصـــول والحالـــة الســـيئة والخدمات الرديئة للحافلات.

خاتمة

قامت العديد من الدول بوضع الكثير من الحلول للمشكلات التي تعاني منها المـــدن، من بينها إنشاء المناطق الحضرية الجديدة التي أصبحت مطلبا ضروريا وهاما، حيـــث لا تقتصر فقط على المرافق والخدمات، بل إنها أداة رئيسة لتحقيق التنمية الشاملة في كافـــة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فقد جاءت ردا على التحـــولات الديمغرافيـــة والسريعة التي عرفها المجتمع الجزائري، والتي تميزت بضغوطات قويـــة علـــى مجـــال المجتمع، وكان ذلك وفق الإمكانيات المالية والاقتصادية، إضافة إلى الأخذ بعين الاعتبـــار القيم الثقافية والاجتماعية للسكان.

تعتبر هذه المناطق بمقوماتها أسلوبا واضحا لطريقة الحياة، حيث تمتـــاز بمظـــاهر الحياة الحضرية من خلال تنظيم مجالها الحضري، إلا أنها نفتقر للتخطيط المحكم وتفتقـــر للمرافق الاجتماعية الضرورية التي تجعل منها مناطق أكثر تحضرا، كما تفتقد لشـــروط الحياة الحضرية رغم مساهمتها في التخفيف من حدة أزمة السكن، واعتبرت كحل بـــديل لمختلف مشكلات المدينة الأم، فقد أصبحت مجرد مراقد للسكان، وهذا ما تم استخلاصـــه من الدراسة –حملة نموذجا.

وبناء على ذلك يمكن تقديم بعض الاقتراحات أو الحلول لما تعانيه هذه المناطق.

1- تهيئة الطرق ومختلف الشبكات وتجهيز المنطقة بمختلف المرافـــق الضـــرورية لهـــا كفضاءات للعب الأطفال، تهيئة المساحات الخضراء وقاعات للرياضة.

2- جعل السكان عنصر فعال ومهم في عملية التخطيط.

3- مراعاة جوانب التخطيط الحضري بما يتماشى مع متطلبـــات الســـكان الضـــرورية والحياة الحضرية مستقبلا وما يحتاجه من خدمات ضرورية لضـــمان رقيهـــا واتصـــالها بالمدينة الأم.

4- مراعاة الخصائص الطبوغرافية والهيدروغرافية للمناطق الجديدة أثناء التخطيط.

5- توفير شبكات الهاتف والإنترنت والمياه الصالحة للشرب والصـــرف الصـــحي، مـــع تخصيص أماكن لرمي النفايات والتخلص منها لتفادي انتشارها وتوفير مركز للبريد.

6- ربط المنطقة بشبكة طرق ومواصلات تستوعب احتياجات حركة تنقل الأفراد اليومية.

7- استغلال المجالات الأمنية كفضاءات للترفيه واللعب.

قائمة المراجع

الكـــتب

1- أحمد بوذراع:**التطوير الحضري والمناطق الحضرية المتخلفة**،منشورات جامعة باتنة،،1997.

2- أحمد الناوي: **محاضرات في التخطيط الحضري في المغرب**، ج1، سلسلة دفاتر المعرفة، جامعة ابن الطفيل، القنيطرة، المغرب.

3- إبراهيم التوهامي: **بعض ملامح أزمة المدينة الجزائرية**، فعاليات الملتقى الوطني حول أزمة المدينة الجزائرية، منشورات جامعة قسنطينة، 2003

4- أحمد النكلاوي: **دراسة في علم الاجتماع الحضري**، دار النهضة العربية، القاهرة.

5- أحمد علي إسماعيل: **دراسات في جغرافية المدن**، مكتبة سعيد رأفت، القاهرة، مصر، 1982

6- أحمد خروف وآخرون: **الإشكالات النظرية والواقع: مجتمع المدينة أنموذجا**، دار البعث، قسنطينة، الجزائر،1999.

7- إسماعيل إبراهيم الشيخ درة: **اقتصاديات الإسكان**، سلسلة عالم المعرفة، عدد 127، يوليو 1988

8- أحمد خروف وآخرون: **الإشكالات النظرية والواقع: مجتمع المدينة أنموذجا**، دار البعث، قسنطينة، الجزائر،1999

9- إسماعيل محمد قباري: **علم الاجتماع الحضري ومشكلات التعمير والتغيير والتنمية**، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1985.

10- إسماعيل قيرة: **أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية، مخبر الإنسان والمدينة**، قسنطينة.

11- إسماعيل قيرة وآخرون: **التخطيط والتنمية الحضرية**، دار الهدى،الجزائر، 2008.

12- داليا حسين الدرديري: **المدن الجديدة والتنمية العمرانية في مصر**، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد 197، 2004/05/01.

13- هالة منصور: **محاضرات في موضوعات علم الاجتماع الحضري**، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، مصر،2001.

14- بشير تيجاني: **التحضر والتهيئة العمرانية**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر.

15- بشير ريبوح: **تنظيم المجال المعماري والعمراني في المدينة الجزائرية، العوامل والفاعلون**، دار مداد، قسنطينة، الجزائر، ط1، 2009.

16- بلقاسم سلاطنية وحسان الجيلاني:**منهجية العلوم الاجتماعية**،دار الهدى،عين مليلة،2004.

17- جيرالد بريز: **مجتمع المدينة في البلاد النامية، دراسة في علم الاجتماع الحضري**، ترجمة محمد الجوهري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،1989.

18- حسين عبد الحميد أحمد رشوان: **مشكلات المدينة –دراسة في علم الاجتماع الحضري**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر.

19- حسين عبد الحميد أحمد رشوان:**مشكلات المدينة، دراسة في علم الاجتماع الحضري**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، ط7، 2013.

20- ترجمة حلمي عبد القادر :**الجغرافيا الحضرية**.

21- طارق الشيخ، إبراهيم الدميري: **التخطيط وآليات التنمية الحضرية وتأثيرها على تنمية الأراضي بالدول العربية والعمران في الوطن العربي بين التخطيط والتشريع والإدارة بالوطن العربي**، منشورات المعهد الوطني للتهيئة والتعمير، أشغال ندوة العمران في الوطن العربي بتاريخ 10-11-12 أفريل 2001، الرباط.

22- طعم الله خميس:**مناهج البحث وأدواته في العلوم الاجتماعية**،مركز النشر الجامعي،تونس،2004

23- محمد أحمد بيومي، إسماعيل علي سعيد: **السياسة الاجتماعية بين النظرية والتطبيق**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر،1999.

24- محمد بومخلوف: **التوطين الصناعي وقضاياه المعاصرة –التخطيط**، دار الأمة للنشر والتوزيع، ط1، 2001.

25- محجوب عطية الفائدي: **علم الاجتماع الحضري**، دار الكتب الوطنية، بنغازي،ليبيا، ط1، 2004.

26- محجوب عطية الفائدي: **علم الاجتماع الحضر التقرير العالمي للمستوطنات البشرية، تخطيط المدن المستدامة**، توجهات السياسة العامة على الرابط www.unaibtat.org ي، دار الكتب الوطنية، تونس، ط1، 2004.

27- مريم أحمد مصطفى: **علم اجتماع المجتمعات الجديدة**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2012.

28- مصطفى عمر حمادة: **المدن الجديدة –دراسة في الأنثروبولوجية الحضرية**، جامعة الإسكندرية، مصر، 2011.

29- مصطفى الخشاب: **الاجتماع الحضري**، مكتبة الإنجلومصرية، القاهرة، ط2، 1982.

30- محمد حافظ: **النمو الحضري في المجتمع المصري –دراسة بنائية تاريخية**، دار سعيد رأفت للطبع والنشر، القاهرة، 1987.

31- محمد جمال بولي: **التخطيط للتدريب في مجال التنمية**، مكتبة القاهرة.

32- محمد عبد الفتاح محمد: **الأسس النظرية للتنمية الاجتماعية في إطار الخدمة الاجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2005.

33- محمد عاطف غيث، غريب أحمد: **المجتمع القروي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1985.

34- محمد شفيق: **البحث العلمي –الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية**، الكتاب الجامعي الحديث، مصر،1998.

35- فؤاد محمد الصقار: **التخطيط الإقليمي** ،منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر.

36- فضيل دليو وآخرون: **أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية**، منشورات جامع قسنطينة، دار البعث، قسنطينة، ط1.

37- محمد الهادي لعروق: **التوسع الحضري وإنتاج المدينة في الجزائر –حالة مناطق السكن الحضري الجديد**، مقال في مجلة حوليات، وحدة البحث إفريقيا–العالم العربي، المجلد 99/3 جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر.

38- السيد عبد العاطي السيد: **علم الاجتماع الحضري –مدخل نظري**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر1974.

39- السيد الحسيني: **المدينة –دراسة في علم الاجتماع الحضري**، دار المعارف، القاهرة،1981.

40- السيد حنفي عوض: **علم الاجتماع الحضري**، شركة الأمل للطباعة والنشر، القاهرة،1986.

41- سعيد ناصف: **محاضرات في تصميم البحوث الاجتماعية وتنفيذها**، مكتبة الشرق، مصر، 1997

42- عادل عبد الغني محبوب، سها بن صديق خروفة: **الاقتصاد الحضري**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2008.

43- عبد الإله أبو عياش: **النمو والتخطيط الحضري في دول الخليج**، وكالة المطبوعات، الكويت، 1980.

44- عادل حسن الحداد: **الاعتبارات البيئية في التخطيط العمراني، العمران في الوطن العربي بين التخطيط والتشريع والإدارة بالوطن العربي**، منشورات المعهد الوطني للتهيئة والتعمير.

45- عبد الرحمان ابن خلدون:**المقدمة.**

46- عبد الرؤوف الضبع: **علم الاجتماع الحضري (قضايا وإشكاليات)**، دار الوفاء للنشر والتوزيع، عمان.2003.

47- عبد المنعم شوقي: **مجتمع المدينة علم الاجتماع الحضري**، دار النهضة العربية، بيروت، 1981.

48- عبد الهادي محمد والي: **التخطيط الحضري، تحليل نظري وملاحظات واقعية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر،1983.

49- عبد الستار جبار الصمد: **البحث العلمي وتطبيقات الإحصاء الرياضي**، دار شموع الثقافية، ليبيا، ط1.

50- عثمان يوسف ردينة:**أساليب البحث العلمي في مجال العلوم الانسانية والاجتماعية**،ط1،دار المناهج للنشر والتوزيع،عمان،2005.

51- عماد عبد الغني:**منهجية البحث في علم الاجتماع،الاشكاليات،التقنيات،المقاربات**،ط1،دار الطليعة للطباعة والنشر،بيروت،2007.

52- علي الحوات: **التخطيط الحضري**، دار الجماهير للنشر، طرابلس، 1990.

53- عمار بوحوش، محمد الذنيبات: **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1995.

54- عمر حمادة: **السكان وتنمية المجتمعات الجديدة**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1998.

55- نبيل السمالوطي: **علم اجتماع التنمية**، دار النهضة العربية،بيروت،لبنان، ط2، 1978.

56- صلاح الدين شروخ: **منهجية البحث العلمي**، دار العلوم، 2003.

57- تشارلز أبرمز: **المدينة ومشاكل الإسكان**، ترجمة لجنة من الأساتذة، منشورات الآفاق الجديدة، بيروت، 1964

58- ثائر مطلق محمد عياصرة: نقلا عن خميس موسى يوسف، **مدخل إلى التخطيط**، دار الشروق، عمان، ط1، 1999.

59- خلف الله بوجمعة: **العمران والمدينة**، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة، الجزائر، 2005.

60- ذوقان عبيدات وآخرون: **البحث العلمي**، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1992.

2- الكتب باللغة الفرنسية:

1- Jossifort. S : **les villes nouvelles d'Algérie** Revue urbanisme N° 311, Paris.

2- Gora Gobin : **Pensez la ville de demain**, édition l'harmattan, Paris, 1994.

3- Mohamed Foura, Yasmina Foura : **Villes nouvelles ou ZHUN à grande échelle ? l'exemple d'Ali Mendjeli à Constantine**, les visages de la nouvelle, les annales de la recherche urbaine N° 98, Octobre 2005

4- Pierre Merlin : **Dictionnaire de l'urbanisme et de l'aménagement. PUF**, 1988.

5- Sedjari : **Les politiques de la ville**, imprimerie ElMaarif Aldjadida, 2006.

6- Zuchelli Alberti : Introduction à l'urbanisme opérationnel, Vol3, OPU, Alger, 1984.

3- الرسائل الجامعية:

1- أحمد بوذراع: **المناطق المتخلفة بمدن العالم الثالث**، رسالة دكتوراه/ جامعة القاهرة، كلية الآداب، 1989 (غير منشورة).

2- رياض تومي:**أدوات التهيئة والتعمير وإشكالية التنمية**،**مدينة الحروش نموذجا**،رسالة ماجستير غ م،جامعة قسنطينة،2006.

3- حمد عبد الله إسماعيل الشيخ عيد: **المعايير التخطيطية للمدينة بين الأصالة والمعاصرة**، أطروحة ماجستير، كلية الهندسة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين،2015.

المجلات والدوريات:

1- لبنة أشقيف: **المدن الجديدة في الوطن العربي، قراءة في الإطار القانوني والإداري**، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد 97-98، مارس-يونيو.

2- محمد الهادي لعروق: **التوسع الحضري وإنتاج المدينة في الجزائر -حالة مناطق السكن الحضري الجديد**، مقال في مجلة حوليات، وحدة البحث إفريقيا-العالم العربي، المجلد 99/3 جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر.

3- وزارة التهيئة والتعمير والبناء: **حوصلة حول المناطق السكنية الحضرية الجديدة**، ديسمبر1987

5-المؤتمرات والملتقيات:

1- إبراهيم التوهامي: **بعض ملامح أزمة المدينة الجزائرية**، فعاليات الملتقى الوطني حول أزمة المدينة الجزائرية، منشورات جامعة قسنطينة، 2003.

2- إبراهيم التوهامي: **بعض ملامح أزمة المدينة الجزائرية**، فعاليات الملتقى الوطني حول أزمة المدينة الجزائرية، منشورات جامعة قسنطينة، 2003

6-القوانين والمراسيم التنفيذية:

1- **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قوانين خاصة بالتعمير**، ع 134 المؤرخ في 2002/05/14

2- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **قوانين خاصة بالتعمير**، عدد 134، المؤرخ في 2002/05/14.

3- **المادة 04 فقرة 02 من القانون 02-08 المؤرخ في 08 ماي 2002 المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة**

4- **المادة 06 الفقرة 01 من القانون 02-08.**

5- **المرسوم التنفيذي 305/06 المؤرخ في 2006/09/10** المحدد لمهام هيئة المدينة الجديدة لسيدي عبد الله وكيفيات تسييرها.

6- **المرسوم التنفيذي 305/06 المؤرخ في 09/10**/2006 المحدد لمهام هيئة المدينة الجديدة لبوعينان وكيفيات تسييرها.

7- **لمادة 03 من القانون رقم 06-06 المؤرخ في 2006/01/20 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

7-المخططات:

1- **المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير** PDEU المرحلة الأولى، الدراسة التحليلية وآفـــاق التنميـــة، 2006.

2- **مراجعة مخطط شغل الأراضي POS** المرحلة الأولى، الدراسة التحليلية وآفاق التنمية، 2006.

3- **مراجعة مخطط شغل الأراضي POS رقم 03 حملة** المرحلة الأولى والثانية 2016.

4- مونوغرافيا ولاية باتنة مارس 2009(مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية).

5- ديوان الترقية والتسيير العقاريOPGI.

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الحاج لخضر – باتنة 1 –

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

قسم العلوم الاجتماعية

استمارة بحث حول:

الخصائص الاجتماعية والعمرانية للمناطق الحضرية الجديدة

دراسة ميدانية بمدينة – باتنة –

حملة 03 –أنموذجا-

مذكرة مكملة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع الحضري.

إعداد الطالبة: **إشراف:**

سناء روابحـــي **أ.د مصطفى عوفي**

المعلومات المستعملة في الاستمارة سرية،و لا تستخدم إلا لغرض البحث العلمي،و لن يطلع عليها أحد غير الباحث أو من يساعده.

السنة الجامعية: 2018/2017

أولا: بيانات عن الخصائص العامة لمجتمع البحث

1.الجنس ذكر ☐ أنثى ☐

2. السن أقل من 30سنة ☐ من 30-40 ☐ ن 41-50 ☐ 50 فما فوق ☐

3.الحالة العائلية أعزب ☐ متزوج ☐ مطلق ☐ أرمل ☐

4.عدد الاولاد ☐

5.المستوى التعليمي: لا يقرأ ولا يكتب ☐ ابتدائي ☐ متوسط ☐ نوي ☐ امعي ☐

6.الوضعية المهنية عامل ☐ متقاعد ☐ بطال ☐

7.مكان العمل داخل المنطقة ☐ خارج المنطقة ☐

ثانيا:بيانات عن خصائص المسكن

8.نمط المسكن جماعي ☐ نصف جماعي ☐ فردي ☐

9.اذا كان نوع المسكن جماعي تساهمي ☐ ترقوي ☐ اجتماعي ☐

10. طبيعة الاقامة بالمسكن ملك ☐ مستأجر ☐ كراء ☐

11.بناء البناية وفق مخطط نعم ☐ لا ☐

12.ماهو عدد طوابق المسكن؟ طابق ارضي ☐ ط+1 ☐ ط+2 ☐ ط+3 ☐

13.كم يحتوي المسكن من غرفة ؟ غرفة واحدة(f1) ☐ غرفتين (f2) ☐

ثلاث غرف (f3) ☐ اخرى تذكر ☐

14.هل هذا العدد كافي لحجم الأسرة؟ نعم ☐ لا ☐

15.ماهو عدد الافراد في الغرفة الواحدة ؟ ☐

ثالثا: بيانات التجهيزات والمرافق والخدمات

16.هل يتوفر الحي على الخدمات التالية؟:

الكهرباء نعم ☐ لا ☐

الغاز نعم ☐ لا ☐

الماء نعم ☐ لا ☐

الانارة العمومية نعم ☐ لا ☐

النقل نعم ☐ لا ☐

الأمن نعم ☐ لا ☐

شبكة الصرف الصحي نعم ☐ لا ☐

17. هل يتوفر مسكنك على المرافق التالية؟:

غرفة استقبال نعم ☐ لا ☐

حمام نعم ☐ لا ☐

مطبخ نعم ☐ لا ☐

شرفة نعم ☐ لا ☐

18.هل يحتوي مسكنك على التجهيزات التالية؟:

ثلاجة نعم ☐ لا ☐

تلفاز نعم ☐ لا ☐

طباخة نعم ☐ لا ☐

هاتف نعم ☐ لا ☐

غسالة نعم ☐ لا ☐

رابعا:بيانات عملية التكيف مع السكن الجديد

19.ماهو محل اقامت السابق؟: ريف ☐ مدينة ☐

20. هل سبب انتقالك الى هذه المنطقة الجديدة؟ إختياري ☐ إجباري ☐ أخرى ☐

21.هل انت راض عن اقامتك الجديدة ؟ نعم ☐ لا ☐

لماذا.....

22. هل هناك تقارب بين نمط مسكنكم السابق والحالي؟ نعم ☐ لا ☐

في حالة الاجابة ب"لا" فيما يكمن الاختلاف

.....

23.هل تشعر بالراحة داخل مسكنك؟ نعم ☐ لا ☐

لماذا .....

.....

24.هل تتوافق مواصفات مسكنك مع متطلبات الحياة الحضرية؟ نعم ☐ لا ☐

لماذا.....

25.هل يتلاءم تصميم المسكن مع ثقافتك؟ نعم ☐ لا ☐

26.هل أجريت تعديلات على التصميم العام للسكن: نعم ☐ لا ☐

اذا كانت الاجابة ب"نعم" لماذا. .....

خامسا:بيانات حول طبيعة العلاقات في مجتمع البحث

27.هل تقيم علاقات مع جيرانك؟ نعم ☐ لا ☐

28.ماهي صلتك بجيرانك؟ أهل وأقارب ☐ أصدقاء ☐ لا صلة بينكم ☐

29.كيف تصف هذه العلاقات ؟ جيدة ☐ حسنة ☐ متوسطة ☐ منعدمة ☐

30. هل تتبادل الزيارات مع جيرانك؟ نعم ☐ لا ☐

في حالة الاجابة "لا" لماذا..

.....

31.من أين تتحصل على حاجياتك اليومية؟ داخل المدينة ☐ خارج المدينة ☐

32.أين تقضون أوقات الفراغ؟ داخل المنزل ☐ في الحي ☐ خارج المنطقة ☐

اذا كانت الاجابة "خارج المنطقة" لماذا.

.....

33.هل تقومون بعمليات تنظيف جماعية للحي والعمارة؟ نعم ☐ لا ☐

سادسا:تقييم مجتمع البحث للمرافق والخدمات في المنطقة

34.كيف ترى وضعية المرافق والخدمات في المنطقة الجديدة.

الصحة	ضعيفة	☐	حسنة	☐	جيدة	☐
التعليم	ضعيفة	☐	حسنة	☐	جيدة	☐
المحلات التجارية	ضعيفة	☐	حسنة	☐	جيدة	☐
النقل	ضعيفة	☐	حسنة	☐	جيدة	☐

المساحات الخضراء	ضعيفة	☐	حسنة	☐	جيدة	☐
الرياضة والترفيه	ضعيفة	☐	حسنة	☐	جيدة	☐
النظافة	ضعيفة	☐	حسنة	☐	جيدة	☐
الأمن	ضعيفة	☐	حسنة	☐	جيدة	☐

35.ماهي المشاكل الموجودة في الحي؟

طرق غير معبدة	نعم	☐	لا	☐
أماكن رمي القمامة	نعم	☐	لا	☐
نقص المرافق الصحية	نعم	☐	لا	☐
عدم وجود مساحات الخضراء	نعم	☐	لا	☐
فضاءات اللعب للأطفال	نعم	☐	لا	☐

أخرى تذكر.....

36.ماهي اقتراحاتك لحل المشاكل الموجودة بالمنطقة؟.

.....

.....

ملخص الدراسة

ملخص باللغة العربية

عرفت المدن الجزائرية تحولا كبيرا نحو التحضر والذي أثر بواقع سلبي على مجالها الحضري، مما أدي خلق أعباء لا تقل أهمية عن الأعباء الاقتصادية والاجتماعية، تكمن هذه الأعباء في اكتظاظ المدن وأزمة الإسكان وانتشار السكن الفوضوي وتدني مستوى المرافق والخدمات العامة، كل هذا فرض وضع خطة محكمة لمعالجة وتنظيم استخدامات الأرض، والبحث عن بدائل ومتنفس للضغط الذي تشهده هذه المدن، ومدينة باتنة كغيرها من المدن الجزائرية الكبرى التي تعتبر قطب جهوي مهم في الهضاب العليا وتحتل مرتبة عالية في الهيراركية الحضرية، ومن أجل إعادة تنظيم مجالها بما يستجيب للمكانة التي تحتلها تبنت سياسة نمو وتوسع تتعدى حدودها الإدارية الى البلديات المجاورة لتلعب دور إسناد واستغلال طاقاتها المجالية في إطار جهوي نظرا للنقص في العقار الذي تعاني منه المدينة تتمثل في إنشاء مناطق حضرية جديدة،التي هي موضوع الدراسة الحالية والتي نهدف من خلالها إلى الاطلاع على الخصائص الاجتماعية للمناطق الحضرية الجديدة وكذا الخصائص العمرانية لهذه البدائل،أيضا معرفة مدى نجاح هذه السياسة في استيعاب مشكلات النمو الحضري، فهي بمثابة البديل والمخرج لبعض المشكلات الحضرية.

كما أن المناطق الحضرية الجديدة من أهم المجالات التي تحتاج إلى البحث كموضوع له علاقة وطيدة بالحضرية ودرجة التحضر الذي بلغته المدن، حيث سياسة المناطق الحضرية الجديدة أصبحت رائدة ولها صدى لدى العام والخاص بأنها تتطلب معرفة خصائصها الاجتماعية والعمرانية لأنها تشكل جزء لا يتجزأ من نمو وتوسع الهيكل العام للمدن،إضافة الى أن دراسة خصائص هذه المناطق يوضح معالم أحد البدائل التي تلجأ إليها الدولة لحل المشكلات الحضرية لمجتمع المدينة. واستنادا إلى ذلك قمنا

بصياغة إشكالية الدراسة التي تتمحور: حول دراسة خصائص المناطق الحضرية الجديدة من خلال البحث في الخصائص الاجتماعية من جوانب هي:

1- الخلفية الثقافية والاجتماعية لسكان هذه المناطق.

2- نشاط السكان.

3- العلاقات المكانية.

4- أصول سكان هذه المناطق.

والخصائص العمرانية من خلال:

1- التطور والنمو العمراني لهذه المناطق.

2- أنماط وأشكال المباني.

3- المنشآت الأساسية (المرافق والخدمات).

وكجواب مؤقت لإشكالية الدراسة قمنا بوضع فرضية رئيسية للاختبار ميدانيا هـــي: للمناطق الحضرية الجديدة خصائص اجتماعية وعمرانية تجعلها من البدائل الفعالة لحـــل بعض المشكلات الحضرية للمدينة.

مؤشرات الفرضية:

* الخصائص الاجتماعية للمناطق الحضرية الجديدة:

- الخلفية الثقافية والاجتماعية للسكان.

- أصول السكان.

- نشاط السكان.

- العلاقات المكانية.

* الخصائص العمرانية للمناطق الحضرية الجديدة:

- أنماط وأشكال المباني في هذه المناطق.

- التطور والتوسع العمراني.

- المنشآت الأساسية (المرافق والخدمات).

وكتفسير لهذه المؤشرات، فبالنسبة للخصائص الاجتماعية الخلفية الثقافية والاجتماعية للسكان من خلال عدة مؤشرات كميل السكان لتحديد وتغيير نمط وأسلوب حياتهم تماشيا مع نمط الحياة في مكان الإقامة الجديد، وكذا التخلي على بعض العادات والتقاليد القديمة، وكذا التنوع الثقافي واللاتجانس نتيجة لاختلاف مكان الإقامة السابق للسكان وتحسن مستوى المعيشة من خلال امتلاكهم لمختلف التجهيزات والمرافق الموفرة في المسكن الجديد، إضافة إلى التنوع في علاقات الجيرة وطبيعتها مع اتساع نطاق العلاقات المكانية، فهي لا تقتصر على سكان منطقة واحدة وإنما تتعدى الحي ككل وتخرج إلى مناطق أخرى بالمنطقة الحضرية.

أما الخصائص العمرانية

أنماط وأشكال المباني واستعماله من حيث لكل فرقة وطبقة خاصة بها، استفادة من المرافق والخدمات العامة داخل المسكن والحي ككل وتعدد الوظائف والمباني بين الاستعمال السكني والخدمات والعمل. وهذه المؤشرات تعتبر كمحاور لاستمارة ستطبق في الميدان مجال الدراسة (المنطقة الحضرية حملة03) من خلال إجابات المبحوثين على أسئلة الاستمارة، ومن اجل اختبار الفرضية والوصول إلى الأهداف المذكورة من خلال دراسة ميدانية من أجل معرفة خصائص هذا النوع من المناطق الذي خطط له من أجل استيعاب العدد المتزايد من السكان وكذا حل بعض المشكلات الحضرية التي يفرزها هذا النمو السكاني المتزايد أهمها أزمة السكن.

ومن أجل التوصل إلى معرفة خصائص هذه البدائل واختبار الفرضيات السّابقة تم تقسم الدّراسة إلى جانبين:

الفصل الأوّل: خصّص للإطار المفاهيمي لموضوع الدّراسة والّذي يضمّ إشكالية البحث مع تحديد أهميّة وأسباب اِختيار الموضوع وأهداف الدّراسة، مع تحديد المفاهيم الأساسية المتعلّقة بها، وفي الأخير تمت صياغة فرضية لاختبارها ميدانيا،و مؤشراتها.

أما الفصل الثاني فقد تطرقنا فيه إلى دراسة التخطيط الحضري وأهدافه ومبادئه ومجالاته وأهم النظريات الخاصة بالتخطيط الحضري والتي تخدم موضوع الدراسة، والتطرق إلى تخطيط المدن وأهم المبادئ والاعتبارات الواجب أخذها في الاعتبار أثناء التخطيط لإنشاء مدن جديدة.

أيضا تطرقنا فيه إلى نظريات التخطيط الحضري وواقع التخطيط الحضري في المدن العربية.

وفي الفصل الثالث المعنون بالمدن الجديدة، الأهداف والسياسات، حاولنا الوقوف على واقع المدن الجديدة وأهدافها وبداياتها الأولى في العالم وبعض دول العالم الثالث بما فيها تجربة الجزائر في هذا المجال.

أما الفصل الرابع فقد خصص لدراسة المتغير الأساسي في الدراسة (المناطق الحضرية الجديدة) وذلك تحت عنوان "المناطق الحضرية الجديدة في الجزائر وأنماطها" وتطرقنا فيه إلى أسباب ظهور المناطق الحضرية في الجزائر، ومبادئ وأهداف هذه المناطق، ثم تقييم تجربة الجزائر في مجال المناطق الحضرية الجديدة.

الفصل الخامس معنون بـ"التعريف بإقليم المدينة"، تطرقنا فيه لأهم الجوانب المتعلقة بمدينة باتنة باعتبارها مجال عام للدراسة من خلال تاريخ المدينة والدراسة الطبيعية

والديمغرافية والاقتصادية، باعتبار أن موقع المدينة وخصائصها الطبيعية وحتى الديمغرافية والاقتصادية هي التي تتحكم في توزيع السكان وتؤثر في عمليات التخطيط.

أما الفصل السادس عنون بـ"الإجراءات المنهجية للدراسة" تطرقنا فيه لمجالات الدراسة (الزمني، المكاني)، والمنهج والأدوات المستعملة أثناء الدراسة الإمبريقية، وكذا أسلوب اختيار العينة وخصائصها.

أما الفصل السابع فهو فصل ميداني سعينا من خلاله، وفي ظل فرضية الدراسة ومؤشراتها معرفة الخصائص الاجتماعية والعمرانية للمناطق الحضرية الجديدة للإجابة على الإشكال المطروح.

وفي الأخير وفي سياق الطرح النظري والمعالجة الميدانية تم التوصل إلى نتائج الدراسة.

وبالنسبة للمجال البشري للدراسة الميدانية فقد تم اعتماد أسلوب المسح بالعينة، فكان مجتمع البحث 150 مفردة (أسرة) والمتمثل أساسا في رب الأسرة أو من ينوب عنه سواء الابن أو الأم.

150 مسكن موزعة على ثلاثة قطاعات مرقمة كما يلي: 109، 110، 111 عدد السكان في كل قطاع على التوالي:

50 مسكن بمساحة 5129م2

40 مسكن بمساحة 3518م2

60 مسكن بمساحة 5359 م2

وكان المنهج الملائم والذي تقتضيه إشكالية الدراسة المنهج الوصفي لأنه يشخص ويصف ويحلل ويفسر الظاهرة قيد الدراسة, ولاستقاء المعطيات والبيانات من ميدان

الدراسة فقد اعتمدنا على مجموعة من الأدوات منها استمارة المقابلة تضمنت 36 سؤالا موزعاً على5 محاور.

- المقابلة ، الملاحظة البسيطة، السجلات والوثائق الإدارية ومخطط شغل الأراضي حملة 3 والمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير.
- بالإضافة إلى بعض المصادر والمراجع من أجل جمع المادة النظرية.
- وبعد تفريغ البيانات المحصل عليها تم تحليلها (البيانات) وتفسيرها بطريقة كيفية.

وفي الأخير أسفرت الدراسة على نتائج منها:

إن أهداف الدراسة تتعلق بخصائص هذه المناطق الحضرية الجديدة ،ومدى نجاح هذه السياسة في توفير مساكن تتوفر على شروط الحياة الحضرية، مع مراعاة خصوصيات السكان وثقافتهم، باعتبارها من أهم الجوانب التي يعطي لها القدر الأكبر من الاهتمام أثناء التخطيط، كذلك مدى ملاءمة السكن العمودي للخصائص الاجتماعية والثقافية للسكان.

فالمسئولين على تخطيط هذه المناطق يسعون إلى تخطيطها وفق المعايير الدولية التي تراعي كل هذه الجوانب، مع وعي تام بأن أي خلل في ذلك سوف يؤدي إلى مشكلات في المستقبل، تجعلهم يعيدون النظر في هذه المخططات بعد الشروع في تنفيذها.

ومن خلال اقتراحات المبحوثين لاحظنا أن معظم اقتراحاتهم تتمثل في مشاريع اجتماعية وثقافية بالدرجة الأولى والتي تمثل انشغالاتهم اليومية لعدم توفرها في مجتمع البحث. كمركز البريد، تحسين وضعية النقل، مراكز للصحة والأمن.

من خلال الدراسة التي قمنا بها نجد أن للمناطق الحضرية الجديدة خصائص اجتماعية وعمرانية تجعلها بالفعل تلعب دورا مهما في تخفيف ضغط الكثافة السكانية وأزمة السكن على الأقل على المدينة الأم، وذلك يحتاج إلى مزيد من الاهتمام بمثل هذه المشاكل ومراعاة كل الجوانب المتعلقة بالسكان أثناء التخطيط لها، لأن إغفال أحد

الجوانب وإن كان بسيطا قد يؤدي إلى العديد من المشكلات التي تعيق أو تصعب من تحقيق هذه المناطق للأهداف المخططة من أجلها.

فيما يخص حرية وتنقل الأشخاص، فنلاحظ وحسب رأي المبحوثين تدهور شبكة الطرق والتهيئة الخارجية نتيجة تأخر معظم المشاريع، وكذا مشكل تنظيم النقل مما يسبب التوقف الفوضوي للحافلات، الانتظار لأوقات طويلة، تأخر الوصول والحالة السيئة والخدمات الرديئة للحافلات.

خاتمة

قامت العديد من الدول بوضع الكثير من الحلول للمشكلات التي تعاني منها المدن، من بينها إنشاء المناطق الحضرية الجديدة التي أصبحت مطلبا ضروريا وهاما، حيث لا تقتصر فقط على المرافق والخدمات، بل إنها أداة رئيسة لتحقيق التنمية الشاملة في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فقد جاءت ردا على التحولات الديمغرافية والسريعة التي عرفها المجتمع الجزائري، والتي تميزت بضغوطات قوية على مجال المجتمع، وكان ذلك وفق الإمكانيات المالية والاقتصادية، إضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار القيم الثقافية والاجتماعية للسكان.

تعتبر هذه المناطق بمقوماتها أسلوبا واضحا لطريقة الحياة، حيث تمتاز بمظاهر الحياة الحضرية من خلال تنظيم مجالها الحضري، إلا أنها نفتقر للتخطيط المحكم وتفتقر للمرافق الاجتماعية الضرورية التي تجعل منها مناطق أكثر تحضرا، كما تفتقد لشروط الحياة الحضرية رغم مساهمتها في التخفيف من حدة أزمة السكن، واعتبرت كحل بديل لمختلف مشكلات المدينة الأم، فقد أصبحت مجرد مراقد للسكان، وهذا ما تم استخلاصه من الدراسة –حملة نموذجا.

وبناء على ذلك يمكن تقديم بعض الاقتراحات أو الحلول لما تعانيه هذه المناطق.

1- تهيئة الطرق ومختلف الشبكات وتجهيز المنطقة بمختلف المرافق الضرورية لها كفضاءات للعب الأطفال، تهيئة المساحات الخضراء وقاعات للرياضة.

2- جعل السكان عنصر فعال ومهم في عملية التخطيط.

3- مراعاة جوانب التخطيط الحضري بما يتماشى مع متطلبات السكان الضرورية والحياة الحضرية مستقبلا وما يحتاجه من خدمات ضرورية لضمان رقيها واتصالها بالمدينة الأم.

4- مراعاة الخصائص الطبوغرافية والهيدروغرافية للمناطق الجديدة أثناء التخطيط.

5- توفير شبكات الهاتف والإنترنت والمياه الصالحة للشرب والصرف الصحي، مع تخصيص أماكن لرمي النفايات والتخلص منها لتفادي انتشارها وتوفير مركز للبريد.

6- ربط المنطقة بشبكة طرق ومواصلات تستوعب احتياجات حركة تنقل الأفراد اليومية.

7- استغلال المجالات الأمنية كفضاءات للترفيه واللعب.

Abstract

The cities of Algeria have undergone a major transformation towards urbanization, which has had a negative impact on their urban area, creating a burden that is no less important than the economic and social burdens. These burdens are the urban overcrowding, the housing crisis, the spread of chaotic housing and the low level of utilities and public services. A court for the treatment and organization of land uses, the search for alternatives and outlets for pressure in these cities, and the city of Batna, like other major Algerian cities, which is an important regional pole in the high plateaus and occupies a high ranking in the urban hierarchy, and to reorganize its field in response to the status thatOccupied by the adoption of a policy of growth and expansion beyond the administrative boundaries to the neighboring municipalities to play the role of support and exploitation of their potential in a regional context due to lack of real estate in the city is the creation of new urban areas, which is the subject of the current study, which aims to see the The social characteristics of new urban areas as well as the urban characteristics of these alternatives. Also, the extent to which this policy succeeds in absorbing the problems of urban growth is the alternative and the outlet for some rban problems.

The new urban areas are one of the most important areas that need to be explored as a subject that has a strong relationship with urbanization and the degree of urbanization achieved by the cities. The policy of the new urban areas has become a pioneer and resonates with the public and the private as it requires knowledge of its social and urban characteristics.

As they form an integral part of the growth and expansion of the general structure of cities, in addition to the study of the characteristics of these areas illustrates the features of one of the alternatives used by the state to solve the urban problems of the city community. Based on this, we have formulated the problem of the study centered on the study of the characteristics of the new

urban areas through research on social characteristics from the following aspects:

1. Cultural and social background of the inhabitants of these areas.

2. Population activity.

3. Spatial relations.

4. The assets of the inhabitants of these areas.

And physical properties through:

1- Urban development and growth of these areas.

2. Types and forms of buildings.

3. Basic facilities (utilities and services).

As a temporary answer to the problem of the study, we have developed a basic hypothesis for the field test: New urban areas have social and urban characteristics that make them effective alternatives to solve some urban problems of the city.

Hypothesis Indicators:

* Social characteristics of new urban areas:

- Cultural and social background of the population.

- Population assets.

- Population activity.

Spatial relationships.

* Urban characteristics of new urban areas:

- Types and forms of buildings in these areas.

- Urban development and expansion.

- Basic facilities (utilities and services).

As an explanation of these indicators, the social characteristics of the cultural and social background of the population through several indicators of the tendency of the population to identify and change their style and lifestyle in line with the lifestyle in the new place of residence, as well as the abandonment of some old customs and traditions, as well as cultural diversity and heterogeneity The quality of life is improved by having the various facilities and facilities provided in the new housing, as well as the diversity and nature of neighborly relations as spatial relationships expand. They are not limited to residents of one area, To other areas of the urban area.

The urban characteristics

Building patterns and forms in terms of each division and its own stratum, utilization of public facilities and services within the dwelling and the neighborhood as a whole, and the multiplicity of jobs and buildings between residential use, services and work. These indicators are considered as the main focus of the study field (Urban Area Campaign 03) through the answers of the respondents to the questionnaire questions. In order to test the hypothesis and reach the mentioned objectives through a field study in order to know the characteristics of this type of areas, As well as solving some of the urban problems caused by this growing population growth, most notably the housing crisis.

In order to find out the characteristics of these alternatives and test the previous hypotheses, the study was divided into two parts:

The first chapter is devoted to the conceptual framework of the subject of the study, which includes the problem of research with the importance and reasons for selecting the subject and the objectives of the study, with the definition of the basic concepts related to it, and finally formulated a hypothesis for field testing and indicators.

The second chapter dealt with the study of urban planning, its objectives, principles and areas, the most important theories related to urban planning, which serve the subject of the study, addressing urban planning and the main principles and considerations to be taken into account in planning new cities. We also discussed the theories of urban planning and the reality of urban planning in Arab cities.

In the third chapter entitled New Cities, Objectives and Policies, we tried to identify the reality of new cities and their goals and beginnings in the world and some third world countries, including the experience of Algeria in this area. **The fourth chapter** was devoted to the study of the main variable in the study (new urban areas) under the title "New urban areas in Algeria and their patterns", in which we discussed the reasons for the emergence of the urban areas in Algeria and the principles and objectives of these regions.

Chapter five is entitled "The definition of the city's territory", in which we discussed the most important aspects of the city of Batna as a general area of study through the history of the city and the study of natural, demographic and economic, considering that the location of the city and its natural and even demographic and economic characteristics that control the distribution of the population and affect the planning processes.

Chapter six discusses the "methodological procedures of the study" in which we discussed the areas of study (temporal and spatial), the methods and tools used during the empirical study, as well as the method of selection and characteristics of the sample.

Chapter seven is a field chapter in which we sought, and under the hypothesis of the study and its indicators, to know the social and urban characteristics of the new urban areas to answer the problem presented.

Finally, in the context of the theoretical presentation and the field treatment, the results of the study were reached.

For the field of human study, the survey method was adopted in the sample. The research community was 150 family members, mainly the head of the household or his representative, whether the son or the mother.

150 dwellings distributed in three sectors numbered as follows: 109, 110, 111 Population in each sector, respectively:

50 housing with an area of 5129 m 2

40 apartments with an area of 3518 m 2

60 housing with an area of 5359 m 2

In order to obtain the data and data from the field of study, we relied on a set of tools, including the questionnaire, which included 36 questions distributed on 5 axes.

- The interview, the simple observation, the records and the administrative documents and the land occupancy plan 3 and the outline plan for the preparation and reconstruction.

- In addition to some sources and references for the collection of theoretical material.

- After the data was extracted, the data were analyzed and interpreted in a way.

Finally, the results of the study, including:

The objectives of the study are related to the characteristics of these new urban areas and the extent to which this policy is successful in providing housing with urban living conditions, taking into account the specificities and culture of the population as one of the most important aspects of planning. And cultural rights.

- Those responsible for the planning of these areas seek to plan according to international standards that take into account all these aspects, with full awareness that any defect in this will lead to problems in the future, make them reconsider these plans after the implementation.

- Through the suggestions of the respondents, we noticed that most of their proposals are primarily social and cultural projects, which represent their daily concerns because they are not available in the research community. Such as the postal center, improved transportation status, health and security centers.
- Through our study we find that the new urban areas have social and urban characteristics that make them actually play an important role in alleviating the pressure of population density and the housing crisis, at least on the mother city, which requires more attention to such problems and taking into account all aspects of population during planning. , Because the omission of one aspect, albeit simple, may lead to many problems that hinder or make it difficult to achieve these areas of the objectives planned for them.

- As regards the freedom and movement of people, we note, according to respondents, the deterioration of the road network and external configuration due to the delay of most projects, as well as the problem of organizing the transport, causing the chaotic stop of buses, waiting for long times, delayed access and bad condition and poor bus services.

Conclusion

Many countries have developed many solutions to the problems of cities, including the establishment of new urban areas, which has become a necessary and important requirement, as it is not limited to facilities and services, but is a key tool for achieving comprehensive development in all economic, social and cultural fields, In response to the rapid demographic and demographic changes experienced by the Algerian society, which were characterized by strong pressures on the community, in accordance with the financial and economic potential, in addition to taking into account the cultural and social values of the population.

These areas are characterized by a clear way of life, characterized by aspects of urban life through the organization of its urban area, but it lacks tight planning

and lacks the necessary social facilities that make them more urbanized areas, and lack the conditions of urban life, despite their contribution to alleviate the housing crisis, which was considered an alternative solution to the various problems of the mother city, has become a mere mausoleum of the population, and this is what was drawn from the study - a model campaign.

Accordingly, some suggestions or solutions can be made for these regions.
1- the preparation of roads and various networks and the preparation of the region with various facilities necessary for them as spaces for children's play, the creation of green areas and gymnasiums.

2. Making the population an effective and important component of the planning process.

3- taking into account the aspects of urban planning in line with the requirements of the necessary population and urban life in the future and the necessary services necessary to ensure the development and connection to the city of the mother.

4- Taking into consideration the topographic and hydrographic characteristics of new areas during planning.

5- Providing telephone, Internet, potable water and sanitation networks, with allocation of waste disposal and disposal sites to prevent their spread and the provision of a post center.

6- Connecting the area to a network of roads and transportation that accommodate the needs of daily movement of individuals.

7- Exploitation of security areas as spaces for entertainment and play.

Résumé

Les villes algériennes ont subi une transformation majeure en matière d'urbanisation, ce qui a eu un impact négatif sur leur zone urbaine, créant un fardeau non moins important que le fardeau économique et social, notamment la surpopulation urbaine, la crise du logement, le développement chaotique du logement et le faible niveau des services publics. Un tribunal pour le traitement et l'organisation des utilisations des sols, la recherche d'alternatives et de points de pression dans ces villes, et la ville de Batna, à l'instar d'autres grandes villes algériennes, qui constitue un pôle régional important sur les hauts plateaux et occupe une position de haut niveau dans la hiérarchie urbaine, et de réorganiser son secteur en réponse au statut Occupé par l'adoption d'une politique de croissance et d'expansion au-delà des frontières administratives pour permettre aux municipalités voisines de jouer le rôle de soutien et d'exploitation de leur potentiel dans un contexte régional en raison du manque de biens immobiliers dans la ville, la création de nouvelles zones urbaines, qui fait l'objet de la présente étude, vise à Les caractéristiques sociales des nouvelles zones urbaines ainsi que les caractéristiques urbaines de ces alternatives, ainsi que la mesure dans laquelle cette politique parvient à absorber les problèmes de croissance urbaine constituent l'alternative et le débouché de certains problèmes urbains.

Les nouvelles zones urbaines sont l'un des domaines les plus importants à explorer, en tant que sujet étroitement lié à l'urbanisation et au degré d'urbanisation atteint par les villes. La politique de ces nouvelles zones urbaines est devenue un pionnier et fait écho auprès du public et du privé, car elle exige la connaissance de ses caractéristiques sociales et urbaines.

En tant que partie intégrante de la croissance et de l'expansion de la structure générale des villes, l'étude des caractéristiques de ces zones illustre les caractéristiques de l'une des solutions utilisées par l'État pour résoudre les problèmes urbains de la communauté urbaine. Sur cette base, nous avons

formulé le problème de l’étude centrée sur l’étude des caractéristiques des nouvelles zones urbaines à travers des recherches sur les caractéristiques sociales sous les aspects suivants:

1. Contexte culturel et social des habitants de ces zones.

2. Activité de la population.

3. Relations spatiales.

4. Les atouts des habitants de ces zones.

Et des propriétés physiques à travers:

1- Développement urbain et croissance de ces zones.

2. Types et formes de bâtiments.

3. Installations de base (services publics et services).

Comme réponse temporaire au problème de l’étude, nous avons développé une hypothèse de base pour l’essai sur le terrain: les nouvelles zones urbaines ont des caractéristiques sociales et urbaines qui en font des alternatives efficaces pour résoudre certains problèmes urbains de la ville.

Indicateurs d'hypothèses:

* Caractéristiques sociales des nouvelles zones urbaines:

- Fond culturel et social de la population.

- Actifs de population.

- Activité de la population.

Relations spatiales.

* Caractéristiques urbaines des nouvelles zones urbaines:

- Types et formes de bâtiments dans ces zones.

- Développement et expansion urbains.

- Installations de base (utilitaires et services).

Comme explication de ces indicateurs, les caractéristiques sociales du contexte culturel et social de la population à travers plusieurs indicateurs de la tendance de la population à identifier et à modifier son style et son mode de vie en fonction du style de vie du nouveau lieu de résidence, ainsi que de l'abandon de certaines coutumes et traditions anciennes, ainsi que de la diversité culturelle et de l'hétérogénéité. La qualité de la vie est améliorée par la présence des divers équipements et installations fournis dans les nouveaux logements, ainsi que par la diversité et la nature des relations de voisinage au fur et à mesure que les relations spatiales se développent. Vers d'autres zones de la zone urbaine.

Les caractéristiques urbaines

Modèles et formes de construction en fonction de chaque division et de sa propre strate, utilisation des équipements et services publics dans le logement et le quartier dans son ensemble, et multiplicité des emplois et des bâtiments entre usage résidentiel, services et travail. Ces indicateurs sont considérés comme l’axe principal du domaine d’étude (Campagne Urban Area 03) à travers les réponses des répondants aux questions du questionnaire afin de tester l’hypothèse et d’atteindre les objectifs mentionnés via une étude de terrain afin de connaître les caractéristiques de ce type de domaine, En plus de résoudre certains problèmes urbains causés par cette croissance démographique croissante, notamment la crise du logement.

Afin de déterminer les caractéristiques de ces alternatives et de tester les hypothèses précédentes, l’étude a été divisée en deux parties:

Le premier chapitre est consacré au cadre conceptuel du sujet de l’étude, qui inclut le problème de la recherche avec l’importance et les raisons du choix du sujet et des objectifs de l’étude, avec la définition des concepts de base qui s’y rattachent, et pose enfin une hypothèse d’essais sur le terrain et d’indicateurs.

Le deuxième chapitre traitait de l’étude de la planification urbaine, de ses objectifs, de ses principes et de ses domaines, ainsi que des principales théories liées à la planification urbaine, qui traitent de la planification urbaine et des principes et considérations à prendre en compte lors de la planification de nouvelles villes.

Nous avons également discuté des théories de l'urbanisme et de la réalité de l'urbanisme dans les villes arabes.

Dans le troisième chapitre intitulé Nouvelles villes, objectifs et politiques, nous avons essayé d'identifier la réalité des nouvelles villes, leurs objectifs et leurs débuts dans le monde et dans certains pays du tiers monde, y compris l'expérience de l'Algérie dans ce domaine.

Le quatrième chapitre a été consacré à l’étude de la variable principale de l’étude (nouvelles zones urbaines) sous le titre "Nouvelles zones urbaines en Algérie et leurs modèles", dans laquelle nous avons discuté des raisons de l’émergence des zones urbaines en Algérie et des principes et objectifs de ces régions.

Le cinquième chapitre s'intitule "La définition du territoire de la ville", dans lequel nous avons abordé les aspects les plus importants de la ville de Batna en tant que domaine d'étude général à travers l'histoire de la ville et l'étude des caractéristiques naturelles, démographiques et économiques, en considérant que l'emplacement de la ville et ses caractéristiques naturelles, voire démographiques et économiques, contrôlent la répartition de la population et influent sur les processus de planification.

Le sixième chapitre traite des "procédures méthodologiques de l'étude" dans lesquelles nous avons examiné les domaines d'étude (temporels et spatiaux), les méthodes et les outils utilisés lors de l'étude empirique, ainsi que la méthode de sélection et les caractéristiques de l'échantillon.

La septième chapitre est un chapitre de terrain dans lequel nous avons cherché, et sous l'hypothèse de l'étude et de ses indicateurs, à connaître les caractéristiques sociales et urbaines des nouvelles zones urbaines pour répondre au problème présenté.

Enfin, dans le cadre de la présentation théorique et du traitement sur le terrain, les résultats de l'étude ont été atteints.

Pour l'étude sur l'homme, la méthode d'enquête a été adoptée: 150 membres de la famille, principalement le chef de ménage ou son représentant, qu'il s'agisse du fils ou de la mère.

150 logements répartis dans trois secteurs numérotés comme suit: 109, 110, 111 Population dans chaque secteur, respectivement:

50 logements d'une superficie de 5129 m 2

40 appartements d'une superficie de 3518 m 2

60 logements d'une superficie de 5359 m 2

Pour obtenir les données et les données du domaine d'étude, nous avons utilisé un ensemble d'outils, dont le questionnaire, qui comprenait 36 questions réparties sur 5 axes.

- L'entretien, la simple observation, les archives, les documents administratifs, le plan d'occupation du sol 3 et le schéma de base pour la préparation et la reconstruction.

- En plus de quelques sources et références pour la collection de matériel théorique.
- Une fois les données extraites, les données ont été analysées et interprétées d'une manière.

Enfin, les résultats de l'étude, notamment:

- Les objectifs de l’étude sont liés aux caractéristiques de ces nouvelles zones urbaines et à la mesure dans laquelle cette politique réussit à fournir des logements offrant des conditions de vie urbaines, en tenant compte des spécificités et de la culture de la population comme l’un des aspects les plus importants de la planification. Et les droits culturels.

- Les responsables de la planification de ces zones cherchent à planifier conformément aux normes internationales qui tiennent compte de tous ces aspects, tout en sachant que tout vice de cette situation entraînera des problèmes à l'avenir, leur demander de réexaminer ces plans après leur mise en œuvre.
- A travers les suggestions des répondants, nous avons constaté que la plupart de leurs propositions étaient principalement des projets sociaux et culturels, ce qui représente leurs préoccupations quotidiennes, car elles ne sont pas disponibles dans le milieu de la recherche. Comme le centre postal, l’amélioration des transports, la santé et la sécurité.

- Notre étude révèle que les nouvelles zones urbaines présentent des caractéristiques sociales et urbaines qui les amènent à jouer un rôle important dans la réduction de la pression de la densité de population et de la crise du logement, du moins dans la ville mère, ce qui nécessite une plus grande attention portée à ces problèmes et la prise en compte de tous les aspects de la population lors de la planification. Parce que l'omission d'un aspect, même si elle est simple, peut entraîner de nombreux problèmes qui entravent ou rendent difficile la réalisation de ces objectifs.

- S'agissant de la liberté et de la circulation des personnes, nous notons, selon les répondants, la détérioration du réseau routier et de la configuration externe due au retard de la plupart des projets, ainsi que le problème d'organisation du transport, provoquant l'arrêt chaotique des autobus, l'attente pendant de longues périodes, un accès retardé et le mauvais état et des services de bus défaillants.

Conclusion

De nombreux pays ont mis au point de nombreuses solutions aux problèmes des villes, notamment la création de nouvelles zones urbaines, qui est devenue une nécessité nécessaire et importante, dans la mesure où elle ne se limite pas aux équipements et services, mais constitue également un outil essentiel pour parvenir à un développement global dans tous les domaines économique, social et culturel, En réponse aux changements démographiques rapides de la société algérienne, caractérisés par de fortes pressions sur la communauté, en fonction du potentiel financier et économique, en plus de prendre en compte les valeurs culturelles et sociales de la population.

Ces zones sont caractérisées par un mode de vie clair, caractérisé par les manifestations de la vie urbaine à travers l'organisation de sa zone urbaine, mais il manque de planification stricte et d'installations sociales nécessaires pour les rendre plus urbanisées, ainsi que de conditions de vie urbaine, malgré leur contribution à la crise du logement, Et a été considéré comme une solution alternative aux divers problèmes de la ville mère, il est devenu de simples marais de la population, et c'est ce qui a été tiré de l'étude - une campagne modèle.

En conséquence, certaines suggestions ou solutions peuvent être faites pour ces régions.

1 - la préparation des routes et des réseaux divers et la préparation de la région avec les divers aménagements nécessaires, tels que des espaces pour les jeux d'enfants, la création d'espaces verts et de gymnases.

2. Faire de la population un élément efficace et important du processus de planification.

3 - prendre en compte les aspects de la planification urbaine en adéquation avec les exigences de la population et de la vie urbaine nécessaires à l'avenir et les

services nécessaires pour assurer le développement et la connexion à la ville de la mère.

4. Prendre en compte les caractéristiques topographiques et hydrographiques des nouvelles zones lors de la planification.

5. Fournir des réseaux de téléphone, Internet, d'eau potable et d'assainissement, avec affectation des sites d'élimination et d'élimination des déchets pour éviter leur propagation et mise en place d'un centre postal.

6. Connecter la région à un réseau de routes et de transports qui répondent aux besoins de déplacement quotidien des individus.

7 - Exploitation des zones de sécurité en tant qu'espaces de divertissement et de jeu.